الأربعاء 18 تشرين الثاني 2020
العدد 4202 السنة الخامسة عشرة
Mercredi 18 Novembre 2020 n°4202 15ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

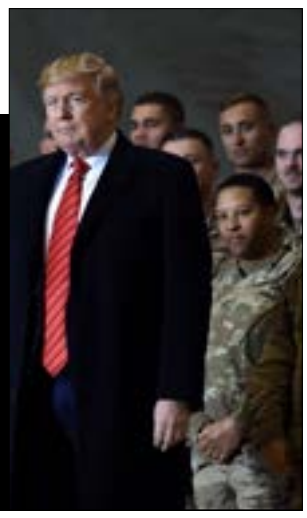

«الصقور» يفرملون اندفاعة ترامب

14

موسكو للحريري: تشاوَر مع باسيل [2]

وثيقة سرية إماراتية
هكذا نحارب السعودية في اليمن

[12 ـ 13]

حتى خلال اكثر اللحظات حراجة في الحرب لكلّ من الحليفين «الدوديين» مطامع وغايات مختلفة

تقرير

ربع اللبنانيين فقراء والدولة لا تعرفهم

4

كورونا

معدل الوفيات الى ارتفاع كل 14 يومًا

6

قضية

أبي احمد وحلم الامبراطورية **إثيوبيا في عين العاصفة**

16

المشهد السياسي

موسكو للحريري: تشاوَرْ مع باسيل

مشاورات التأليف وصلت إلى طريق مسدود. وبدلاً من البحث عن التوافق، يرفع الرئيس المكلّف تأليف الحكومة، سعد الحريري، من منسوب شروطه، في انعكاس لتشدّد الولايات المتحدة الأميركية الرافضة مشاركة حزب الله في الحكومة. في المقابل، تسعى موسكو إلى إقناع الحريري «بالتشاور مع الجميع»، ومن بينهم جبران باسيل

مفاوضات تأليف الحكومة معطّلة، بعد انقلاب الرئيس سعد الحريري على جميع تعهداته السابقة لمختلف شركاء التأليف. انقلاب الحريري، بحسب عارفيه ومطّلعين على المشاورات، ليس ذاتياً. بل هو ناتج من التشدد الأميركي الذي وصل إلى الذروة بقرار العقوبات على رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، معطوفاً على ما تبلّغه الحريري من السفيرة الأميركية في بيروت، دوروثي شيا، لجهة رفض بلادها أي مشاركة لحزب الله في الحكومة، سواء عبر حزبيين أو بواسطة «اختصاصيين» يسمّيهم الحزب. وبحسب مصادر معنية، فإن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون فوجئ بالسلبية التي استجدّت في مواقف الحريري، وظهرت على شكل شروط جديدة على آلية توزيع الحقائب على الكتل، كما على أسماء الوزراء الذين سيتولّون هذه الحقائب. وزادت السفيرة الأميركية أمس من مستوى ضغوطها على الحريري، بقولها إن بلادها «تريد تحاشي فشل الدولة في لبنان، ويجب أن تكون لهذا الأمر الأولوية القصوى، لكن لا يمكن أن نرغب في ذلك فعلاً أكثر من رغبتهم هم فيه». وأكدت في الوقت عينه، بحسب ما نقلت عنها وكالة «رويترز»، أنه «لا خطط إنقاذ للبنان من دون إصلاحات»، مضيفة: «اكتسبنا خبرة. وسيكون هناك نهج تدريجي خطوة خطوة، ولا شيء مجانياً». وقالت شيا إن على المانحين التشبث بموقفهم، وإلا فإن النخبة السياسية لن تأخذهم على محمل الجد. وأضافت «إذا لم يشعروا بأهمية عنصر الوقت لتأليف حكومة، فكيف نواصل الضغط عليهم؟ هم ينظرون إلينا ولسان حالهم يقول «حاولوا أن تجعلونا ننفّذ الإصلاح، سيكون من الممتع مشاهدتكم تحاولون ذلك».

زيارة وزير الخارجية الروسي لم تُلغَ، بل ارجئت ربطاً بتعقيدات تأليف الحكومة

السفيرة الأميركية: لا خطط إنقاذ للبنان من دون «إصلاحات»

(هيثم الموسوي)

كلام شيا يبدو تكراراً لموقف وزير خارجيتها، مايك بومبيو، الذي أعلنه في زيارته لبنان في آذار 2019، ووضع لها هدفاً وحيداً، وهو الهجوم على حزب الله وعزله. ومنذ ذلك الحين، يموّه الأميركيون هدف إخراج حزب الله من الحكومة، بعبارة «إصلاحات». وكرر بومبيو ذلك أكثر من مرة طوال العام الجاري. ويبدو جلياً أن الجانب الفرنسي يلاقي الأميركيين في سياستهم، من خلال اتفاق الجانبين على تحميل مسؤولية تأخير تأليف الحكومة لباسيل، عبر القول إنه العقبة التي تحول دون إبصار التشكيلة الحكومية النور.

وفي الأيام الأخيرة، تزامن ارتفاع منسوب التهديدات الأميركية ــ الفرنسية، مع عودة سعر الدولار الأميركي إلى الارتفاع في مقابل الليرة. وهذا التغيّر بسعر الليرة بات «لعبة» واضحة، هدفها تقديم الحريري كمنقذ سياسي وحيد، والضغط على خصومه وشركائه في التأليف، من أجل تحميلهم مسؤولية تدهور سعر الصرف.

في المقابل، دعت روسيا (احمد حاج علي) الحريري إلى التفاوض مع جميع الكتل النيابية، من دون استثناء أيّ فريق، حتى الذين لم يسمّوه خلال الاستشارات النيابية التي حصلت في قصر بعبدا. فبحسب مصادر مطّلعة على التواصل الدبلوماسي القائم بين الجانب الروسي والجهات اللبنانية، تدفع موسكو باتجاه «البدء في حوار لبناني وطني شامل من دون تدخل أجنبي، ليساهم ذلك في تأليف الحكومة المنتظرة في أسرع وقت». الدعوة الروسية للحريري بالتشاور مع مختلف الأطراف الممثلة في البرلمان تعني بشكل خاص رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. فقد علمت الأخبار أن «التواصل الروسي مع الحريري وباسيل مستمر للدفع بهذا الاتجاه»، علماً بأن السفير الروسي الكسندر روداكوف ينشط من ناحية الزيارات البروتوكولية والسياسية التي تشمل مختلف المراجع السياسية والحزبية والدينية في بيروت، من منطلق «حرص روسيا على استمرار علاقات الصداقة التاريخية مع لبنان بمختلف أطيافه، حتى مع من لا تتفق موسكو في مواقفها معهم ولا تشاركهم النظرة نفسها تجاه الملفات السياسية التي تعني المنطقة». وبناءً على ما أستقاه روداكوف من جولاته، فقد زوّد خارجية بلاده «بتقارير مفضلة حول نتائج جولته، وحملت معظمها تقييماً إيجابياً، ما قد يفسر على أنه تجاوب لبناني بخصوص المقترح الروسي».

في موازاة ذلك، ذكرت مصادر مطّلعة لـ«الأخبار» أن زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف للبنان لم تُلغَ من جدول الأعمال، بل هي مؤجلة بانتظار توافر الظروف الملائمة. ورات المصادر أن تأليف الحكومة المرتقبة سيكون عاملاً حاسماً في تحديد موعد زيارة وزير الخارجية الروسي. فبناءً على الاتصالات المتبادلة بين الخارجية الروسية وبعض الجهات اللبنانية المرتبطة بمسار تأليف الحكومة، ترى الأوساط المطّلعة أن «مسألة التأليف بعد التوافق حول الأسماء، ممكنة قبيل نهاية هذا العام. وبذلك تكون زيارة لافروف أيضاً ممكنة قبيل نهاية العام». من جهة أخرى، أصدرت الخارجية الروسية بياناً لخّص لقاء نائب وزير الخارجية الروسية مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السيد ميخائيل بوغدانوف، الذي جمعه بسفير لبنان شوقي بونصار يوم أول من أمس. وتضمن البيان تأكيد بوغدانوف «دعم روسيا الدائم لسيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وضرورة حل كل المسائل المطروحة على جدول الأعمال الوطني من قبل اللبنانيين أنفسهم دون أي تدخل خارجي». وأملت الخارجية الروسية «استكمال عملية تأليف حكومة جديدة فاعلة في المستقبل القريب». إلا أن اتصالات كل من المكلفين بالملف الروسي من فريق الحريري وباسيل ببوغدانوف، على ما تقول المصادر، تشير إلى أن «الأبواب لا تزال موصدة بين الطرفين». من جهة أخرى، تحدث البيان عن «تبادل معمّق لآراء حول قضايا الشرق الأوسط، مع التركيز على تطورات الأوضاع في لبنان وما حوله، بالإضافة إلى موضوع عودة النازحين السوريين ونتائج مؤتمر دمشق الأخير». وعلمت «الأخبار» أن تقييم الخارجية الروسية لمؤتمر عودة النازحين من ناحية مشاركة لبنان جاءت إيجابية، إلا أن «النتائج لم تأتِ على قدر الآمال بسبب عرقلة الدول الغربية ودول خليجية لآليات عودة النازحين وتمويل هذا المسار».

(الأخبار)

إعفاء الطلاب اللبنانيّين في روسيا من الأقساط؟

مسألة القيود المفروضة على اللبنانيين الراغبين في السفر الى روسيا، ومن ضمنهم الطلاب الذين يتابعون دراستهم في المعاهد والجامعات هناك، كانت موضع بحث بين السفير اللبناني في موسكو، شوقي بونصار، ونائب وزير الخارجية الروسية، مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ميخايل بوغدانوف. وذكّر بونصار بطلب سفارة لبنان عبر عدة كتب رسمية أرسلت إلى قسم الشرق الأوسط في الخارجية الروسية وإلى وزارة التربية وبعض الجامعات والمعاهد، النظر في إعفاء الطلاب اللبنانيين من الأقساط الجامعية المستحقة عن العام 2020-2021، وذلك تبعاً للظروف الاستثنائية التي يعانيها اللبنانيون نتيجة الأزمة الاقتصادية وانهيار الليرة اللبنانية، وبسبب القيود المفروضة من المصارف على التحويلات المالية الى الخارج. تمنّي بونصار إيجاد حلّ عملي وسريع لمشكلة الطلاب، قابله نائب وزير الخارجية الروسية بوعد بمتابعة الموضوع، موضحاً أن «السلطات الروسية اضطرّت إلى تشديد التدابير وإجراءات قيود السفر على الكثير من الدول، ومنها لبنان. وهي تأتي من باب حماية المقيمين والوافدين نتيجة تفشّي وباء كورونا».

تقرير

فرنسا تكرّر الأخطاء نفسها في لبنان

بعد نجاح زيارتَي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد انفجار المرفأ، تدخل فرنسا جدياً مرة أخرى مرحلة التعثّر في أدائها في لبنان. بين تضعضع فريقها والمراهقة اللبنانية في إدارة الأزمة، تتكرّر أخطاء سبقت ووقعت أكثر من مرة

هيام القصيفي

ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، التي تتدخل فيها الإدارة الفرنسية في الملف اللبناني. وليست المرة الأولى أيضاً ولن تكون الأخيرة التي تفشل فيها باريس في الوصول الى حل لأزمة لبنانية صرف، من دون تدخّل أي عناصر دولية أو إقليمية. وكل الثقل الذي وضعته الخارجية الفرنسية بالتعاون مع الإليزيه في رسم خريطة طريق قبل انفجار المرفأ وبعده، ضاع تحت وطأة تدخلات لبنانية وطموحات شخصية فرنسية ولبنانية لتسجيل خروقات في غير محلها.

إحدى مفارقات التدخل الفرنسي أن شخصيات لبنانية تنتمي «ثقافياً وحضارياً» الى الخط الفرنسي الفرنكوفوني ومعروفة بعلاقتها الجدية بدوائر أساسية فيها، تتحدث عن هذا الالتباس الحاصل حالياً في مقاربة فرنسا لحل الأزمة اللبنانية. لا بل إن بعضها يستعيد علاقات الأحزاب الفرنسية الحاكمة بلبنان، منذ الاستقلال مروراً بتقاطعات فرنسية، وتموضع سياسي وإعلامي خلال الحرب الأهلية منذ عام 1975، لم تنظر إليه، الأحزاب اليمينية خصوصاً، بعين سويّة، وصولاً الى مرحلة علاقة فرنسا اليمينية مع الرئيس جاك شيراك بالرئيس الراحل رفيق الحريري وورثة هذه العلاقة بين بيروت وباريس، علماً بأن التسعينيات شهدت خرقاً حققه الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في حمايته العماد ميشال عون، الذي كان قد أرسى علاقة عسكرية وثيقة بين فرنسا والجيش اللبناني على أكثر من مستوى. وهذا الأمر انسحب لاحقاً على علاقة دوائر فرنسية بالتيار الوطني الحر. وليست وحدها لائحة المرشحين الرئاسيين التي أصرت باريس على البطريرك الراحل مار نصر الله بطرس صفير وضعها، علامة فشل فرنسي في لبنان، أولاً بتأثيرات أميركية، ومن ثم خليجية وإيرانية، بل سبقتها وأعقبتها لقاءات كسان كلو، وحوارات ثنائية وموسعة من شخصيات الصف الثاني والأول في لبنان وباريس لم تفض الى أي نتيجة. صحيح أن الأزمة الحالية بعناصرها المالية والاقتصادية الحادة مختلفة عن مرحلة ما بعد عام 2005، لكن التنبيه الفرنسي من حرب يتكرر اليوم بطريقة مختلفة ففي عامي 2007 و2008، حذّر وزير الخارجية الفرنسي آنذاك برنار كوشنير من حرب أهلية إن لم تنجح الحوارات قبل انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود وبعده لانتخاب رئيس جديد.

وإذا كان فشل أي مبادرة للإنقاذ سينعكس حكماً على اللبنانيين وليس على الفرنسيين، لكن صورة فرنسا هي التي تهتزّ، لأنها تغامر برصيدها في لبنان على مستويين. الأول لبناني محض. فالانطباعات الإيجابية التي خلقتها زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للبنان بعد انفجار المرفأ، وانعكست مبادرة سريعة في الجانب الإنساني، تبدّلت، لجهة الانقلاب الذي جرى فرنسياً على الخطب في الزيارتين الرئاسيتين الأولى والثانية. فجوهر المبادرة الفرنسية أفرغ من مضمونه، والتذرّع بالانقسامات داخل الفريق الفرنسي الواحد بين بيروت وباريس، لا يعطي مطلقاً إشارة مشجعة. اتهامات أولى صدرت بمحاباة فرنسا لحزب الله، ومن ثم للرئيس سعد الحريري، ولاحقاً لجميع القوى السياسية التي انتقدها ماكرون وعيّر اللبنانيين بأنهم هم الذين انتخبوها، فعودة الحريري رئيساً مكلفاً، نسفَ فعلياً لكل الكلام الفرنسي حول مكافحة الفساد، وتدخّل باريس في تسمية شخصيات لبنانية لمناصب متعددة ليس منزّهاً عن الشوائب، فأي تسمية بناءً على تزكية لبنانية في بيروت أو باريس، هي بمثابة تعميم لمواصفات نزاهة ليست موجودة حتماً لدى بعض المرشحين. هناك من جرت تزكيته لوزارة الداخلية، لا يتمتع بأي من المواصفات المطلوبة، لا على العكس تماماً، وأيّ تبنّ فرنسي له ولغيره ممن يملكون سجلاً معروفاً، يعني أن ظلماً سيقع على كل مرشح آخر يتمتع بالنزاهة والكفاءة، لمجرد أنه تساوى مع غيره في لائحة المرشحين المطلوبين. هناك أسماء كل رصيدها أنها تتمتع بعلاقات جيدة بالإدارة الفرنسية، وأسماء رغم كفاءتها، هي مجرد «باش كاتب» عند الفريق السياسي الذي زكّاها، كما كانت الحال مع جميع الذين سمّتهم الأحزاب سابقاً. هذا فضلاً عن الانغماس الفرنسي الكلي في موضوع مؤتمرات دعم وتمويل، لا يمكن تنزيه أي من المسؤولين اللبنانيين عن تورطهم في بناء ترتيبات مع شركات فرنسية.

تقريش المساعدات في مؤتمرات دعم لن يتمّ إلا عبر دول مانحة، عربيّة تحديداً

الأمر الثاني هو على مستوى علاقات باريس الخليجية والعربية. فتدخل فرنسا في لبنان لا ينفصل عن الإطار الإقليمي. سابقاً، حاولت فرنسا توسيط مصر، والسعودية دائماً وأبداً. فهل يمكن مثلاً تجاوز صفقة السلاح السعودية ـ الفرنسية للجيش اللبناني التي توقفت؟ هناك مصالح فرنسية مع دول الخليج العربي، ولا سيما في مرحلة حساسة تبدأ من المتوسط وتنتهي في القوقاز، تخوض فيها باريس معارك في وجه التمدد التركي، والدفاع عن أرمينيا وتراثها المهدد في ناغورني كاراباخ، واليونان وقبرص وسط أصوات تطالب بضم رسمي للجزء التركي منها، وأصوات تعتبر وضعه شبيهاً بناغورني كاراباخ. كل ذلك يشكّل سلسلة متشابكة، لا يمكن القفز فيها فوق الدور العربي والخليجي الذي تحتاج إليه فرنسا، وظهر بجدية في حملة جمع الدعم لعملية مكافحة الإرهاب فرنسياً وأوروبياً. وهذا الأمر نفسه ينسحب على لبنان، إذ إن أي تسوية مختلّة التوازن، ومن دون تغطية عربية، لن تحمل فائدة سياسية كبرى، ناهيك بالفائدة المالية. فمهما بلغ الاهتمام الفرنسي، إعلامياً وحفلات تضامن وتغطية واسعة، يبقى تقريش المساعدات عينياً، وتمويل أي مشاريع مؤتمرات دعم، كما حصل في مؤتمرات سابقة، أو مساعدات عاجلة لن يتم إلا عبر دول مانحة، عربية تحديداً.

(هيثم الموسوي)

علم وخبر

وزير الزراعة يهمل الشكاوى

يشكو مزارعون من أداء وزير الزراعة عباس مرتضى في التعامل مع الشكاوى المقدمة ضد محتكري الأعلاف المدعومة. وذكر مدّعون أنّ الوزير يوقّع على إرسال الشكاوى للحفظ في الأرشيف بدلاً من متابعتها.

قاضٍ يهيّئ نفسه للانتخابات من «تويتر»

ينشط قاض استقال على خلفية قضايا فساد، في الآونة الأخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديداً على موقع «تويتر»، ليُعلّق على كل شاردة وواردة. وقال مقرّبون من القاضي المذكور إنّه يهيئ نفسه للترشح للانتخابات النيابية ضد التيار الوطني الحر الذي كان داعماً له.

نقيب المحامين يطلب إلغاء محاضر الضبط!

يشتكي المحامون من عدم استثنائهم أثناء قمع مخالفات القرار الإداري الصادر عن وزارة الداخلية بتنظيم التجول بالسيارات وحظره بسبب كورونا. وعمّم نقيب المحامين في بيروت، ملحم خلف، على مجموعات المحامين على تطبيق «واتساب» أنه «إذا أصرّ الدركي على الحاجز تحرير محضر ضبط، لا تغضب، وقّع على المحضر وأضف العبارة الآتية: «مع التحفّظ لمخالفته القرار الصادر عن المجلس الأعلى للدفاع، وسلّم المحضر للنقابة». وعلمت «الأخبار» أن نقيب المحامين سيطلب إلى القضاء إلغاء محاضر الضبط الصادرة بحق المحامين على اعتبار أنّ وزير الداخلية لا يمكنه أن يُلغي قرار مجلس الدفاع الأعلى الذي يستثني فيه القضاة والمحامين من حظر التنقّل باعتبار سلطته أعلى من سلطة الوزير.

رسائل إلى المحرر

Group I اليست «اي غروب»

ورد في «الأخبار» (2020/11/14) مقال بعنوان «بلدية بيروت أحرقت 40 مليون دولار لعيونك»، جاء فيه أن من بين المساهمين في شركة «الورود العقارية ش.م.ل.»، شركة «أي غروب ش.م.م. التي تعنى بتقديم خدمات الكمبيوتر والمعلوماتية ويديرها بشار وحود».

نؤكد أن هذا الأمر عار عن الصحة ولا يمت للواقع بصلة، وأن شركة «أي غروب ش.م.م.» Group I SARL التي يديرها بشار وحود هي شركة محدودة المسؤولية، مسؤولة لدى أمانة السجل التجاري في بيروت برقم 76189، وأنها متوقفة عن ممارسة أي عمل أو نشاط منذ العام 2005، وهي تتقدم من الدوائر المالية المختصة بما يفيد ذلك، ولا تملك أي مساهمات أو حصص أو أسهم في شركة «الورود العقارية» أو في أي شركة أخرى، ولا تملك أي سهم في العقار موضوع المقال سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر، وأنه لدى مراجعات قيد السجل التجاري في بيروت تبين وجود أكثر من شركة تحمل أسم «أي غروب» باللغة العربية وإنما تختلف في ما بينها بالتسمية الأجنبية بين Group I و A Group و Eye Group.

لذلك، فإننا نطلب منكم توخي الدقة والموضوعية وعدم نشر أي معلومة أو نسبتها لأي شخص كان قبل التأكد من صحته ومصداقيتها.

شركة اي غروب ش م م. ا Group SARL
بشار احمد وحود

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

ربع اللبنانيين فقراء لا تعرفهم الدولة

ستة أشهر هي المُهلة التي تحتاج إليها وزارة الشؤون الاجتماعية لتحديد من هم الـ23٪ من الأفراد الذين أصبحوا في خانة «الفقر المُدقع». مدّة طويلة سيستغرقها العمل، بسبب غياب البيانات المطلوبة والنقص في أعداد المتطوّعين، ولكنّها ستؤثّر سلباً في تحديد المُحتاجين، وبالتالي توجيه المساعدات لهم في ظلّ الأزمة المتفاقمة

ليا القزي

تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) تشير إلى أنّ نسبة الفقراء من السكان في لبنان ستصل إلى 55٪ في عام 2020 مقارنة بـ 28٪ في العام السابق، وأن نسبة من يُعانون من فقر مُدقع سترتفع من 8٪ إلى 23٪، أي أنّ إجمالي الفقراء قد يبلغ 1,1 مليون نسمة حسب خط الفقر الأدنى، و2,7 مليون نسمة حسب خط الفقر الأعلى. واستناداً إلى التقرير، يُتوقع أن يزيد عدد من يعيشون في فقر مدقع بـ 750 ألف شخص.

من هم هؤلاء الـ23٪ كم يبلغ مُعدّل دخلهم؟ كيف سيتم توفير الأمان لهم؟ لا جواب على هذه الأسئلة. فالبيانات اللازمة لتحديد الأفراد المُصنّفين في خانة «الفقر المُدقع» غير موجودة. دولة لا تعرف الفقراء على أرضها، كيف لها أن توجّه الدعم والمساعدات، إن كانت تُريد الخروج من دائرة الزبائنية؟ غالباً ما يتمّ تبرير التقصير في إنجاز الملفات بنقص الموظفين أو الإجراءات المعقّدة التي تستغرق وقتاً طويلاً. تكرّر الحُجج يُحوّل الموضوع إلى أزمة «تَنبلة» عامة تؤدّي إلى بطء كبير في تنفيذ المطلوب، وغياب القرار في توفير الحقوق للمواطنين. على سبيل المثال، يُحكى منذ عام 2003 عن استراتيجية للحماية الاجتماعية توفّر الخدمات الرئيسية للمواطنين مجاناً أو بتكاليف ضئيلة. ليس هذا «عملاً خارقاً» يستحيل تحقيقه. ففي دول وضعها الاقتصادي أسوأ من الوضع اللبناني، وتُعاني من ضغوط سياسية - اقتصادية أقسى بكثير، تُعدّ استراتيجية الحماية من «المُقدّسات». ورغم إعادة تحريك حكومة حسّان دياب للموضوع، وتحديد آب الماضي موعداً لتقديم المسودة، لم تُجمع حتّى الساعة المعلومات والبيانات المطلوبة لكتابة المسودة (راجع «الأخبار»، عدد 7 أيلول 2020، https://al-akhbar.com/Community/293509).

المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، القاضي عبدالله أحمد يؤكد أن «ملفّ استراتيجية الحماية الاجتماعية يُعاد تنظيمه حالياً رغم كلّ المعوقات». لكن إقرارها، «لا يعني حلّ مسألة الفقر المُدقع». ففي المبدأ، توفّر «الاستراتيجية» معظم الخدمات الحقوقية للمواطنين، «لكنّها تفرض عليهم جزءاً متواضعاً من الفاتورة، لن يكون البعض قادراً على تسديده». انطلاقاً من هنا، تبرز الحاجة إلى تطوير شبكة أمان اجتماعي، «لنُنقذ من لا يقدر على تسديد فارق الفاتورة الاستشفائية أو التعليمية عبر مساعدات غذائية وعينات نقدية». المُساعدات تُقدّم حالياً لـ43 ألف فرد مُسجلين في «البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً». كان ذلك قبل الإحصاءات الجديدة، «وتقدير ارتفاع نسبة الفقر المُدقع إلى 23٪، وطلب الجمعيات منّا بيانات الأشخاص لتوجيه الإنفاق»، يقول أحمد، فتحدّثنا عن مبالغ جديدة مرصودة من جهات دولية للبرنامج، «كالاتحاد الأوروبي الذي خصّص 50 مليون يورو لمساعدة 50 ألف أسرة لمدّة سنتين، وكذا التي ستُخصّص دعماً قد يصل إلى 70 مليون دولار». فرض هذا الحراك «تحديث قاعدة البيانات لتحديد الأكثر فقراً، وتوسيع قاعدة المُستفيدين». ولكن، وفق أي معيار سيتم تحديدهم؟ في غياب دراسة مُحدّثة لوضع الأسر، لا يزال «المعيار» مفقوداً. يتحدّث أحمد عن وجود استمارة أسئلة، «يبدأ التصنيف في خانة الفقر المُدقع ممّن ينال أدنى علامة، حتى نصل إلى إحصاء الـ23٪».

لم تكن جهات دولية - كالبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي - مُتحمسة لإجراء مسح سكّاني، قبل إقرار القرض المُخصص من البنك الدولي، خلافاً لموقف الاتحاد الأوروبي الذي شجّع عملية جمع البيانات. يشرح أحمد أنّ أهمية البيانات لا تقتصر على توزيع المال، «فهي أساسية لأنّها تُساعدنا في الحدّ من التسرّب المدرسي، ومتابعة الأطفال والمُسنّين، ومعرفة من هم بحاجة إلى معاملة خاصة بعد رفع الدعم، والعمل على إخراج الأفراد من حالة الفقر وتوظيفهم...»

في غضون شهرين، «ننتهي من تنظيف قاعدة بيانات برنامج الأكثر فقراً، وبعدها نبدأ بالطلبات المقدمة، وهي قرابة 240 ألفاً، وحُدّد حزيران 2021 للانتهاء من العمل». المُشكلة، بحسب أحمد، «أنّنا لا نملك في مراكز الشؤون سوى 500 متطوّع يعملون على الأرض، ونحن بحاجة لرفع العدد إلى 2000، لذلك سنتوجّه إلى إدارة الجامعة اللبنانية للتعاون». ستة أشهر، سيستغرقها العمل على المشروع، وهي مدّة طويلة جدّاً نسبة إلى الوضع الكارثي في البلد، وانهيار موازنات الأسر، وغياب أي برنامج حكومي للمساعدة. الأزمات تفرض تشكيل خلايا طوارئ للحدّ من الآثار السلبية. في الجانب الآخر من الكوكب، كانت بوليفيا تُعاني من انقلاب أميركي تسبّب بأحداث أمنية وأزمة اقتصادية حادّة. قبل أن تفوز المعارضة اليسارية بالسلطة مجدّداً، كانت قد رسمت خطتها الإنقاذية لدعم الأسر الأكثر فقراً. بعد أسبوع على تسلّم الرئيس الجديد، لوشو أرسي، حُدّد 4 ملايين بوليفي سيستفيدون من المساعدات لمواجهة الجوع.

50 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لمساعدة 50 ألف أسرة

تحديث بيانات الأسر الفقيرة يحتاج إلى ستة أشهر! (هيثم الموسوي)

تقرير

موازنة 2021: موجب دستوريّ بلا أرقام واقعيّة؟

منذ أكثر من شهر كان يُفترض أن يكون مشروع الموازنة في يد المجلس النيابي. لا عالقاً في وزارة المالية. الحجة كانت ترك مهمة تحديد السياسة المالية للحكومة الجديدة. لكن لأن لا حكومة في الأفق القريب، فإنه لم يعد أمام «المالية» سوى إنجاز المشروع. الوزير غازي وزني يؤكد أنه لن يتأخر في تحويله إلى مجلس الوزراء. ذلك يفتح الباب أمام نقاش سياسي - دستوري بشأن انعقاد مجلس الوزراء في ظل تصريف الأعمال، وأمام نقاش اقتصادي في جدوى إقرار موازنة لا تستشرف الواقع الاقتصادي والمالي بشكل مدروس. طالما لم يُقر برنامج مع صندوق النقد ولم يتم التفاوض مع الدائنين

إيلي الفرزلي

حالة من الموت السريري يعيشها الحكم في لبنان. كل المصائب التي تتوالى على البلد والمواطنين لم تجد فيها السلطة ما يستدعي الاستنفار أو إعلان حالة طوارئ، أقله قانونياً وتشريعياً بهدف السعي إلى الحد من تداعيات الانهيار. اطمئنان السلطة يدعو إلى القلق. وهو ما يفسره مصدر متابع بالثقة من أن الموسى لن تصل إلى ذقن أيّ منهم، بل ستطاول في النهاية الناس فقط، إن كانوا مستهلكين أو مودعين أو موظفين.

التهديد المتواصل بحجب المساعدات الخارجية لم يساهم في حلحلة العقد الحكومية. يقال للمسؤولين بشكل مباشر إن لم تسارعوا إلى تشكيل الحكومة، فلن يساعدكم أحد. لكن اللامبالاة تبدو هي الإجابة الأوضح. السلطة نائمة إلى درجة أن الإصلاحات التي يمكن تهيئتها قبل تشكيل الحكومة، لا تجد طريقها إلى الإقرار. ليس هذا فحسب، حتى الموجبات الدستورية لا تجد طريقها إلى التنفيذ!

الموازنة هي المهمة الأولى لأيّ حكومة. وهي كذلك بالنسبة إلى مجلس النواب، الملزم دستورياً، بتخصيص جلساته في بداية العقد الثاني («يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وحتى نهاية العام») للبحث في الموازنة والتصويت عليها («قبل كل عمل آخر»).

وإذا كانت السلطة لا تكترث للدستور، فيبدو أن الضغوط الدولية بدأت تصبّ في إطار الدفع باتجاه إقرار موازنة 2021، في ظل توقعات بأن تطول فترة تصريف الأعمال. وفي هذا السياق، أشار سفير بريطانيا لدى لبنان كريس رامبلينغ، بعد لقائه وزير المالية غازي وزني أمس، إلى أنه «من المهم على حكومة تصريف الأعمال أن تضطلع بمسؤولياتها، مثل تحضير موازنة عام 2021».

بالنتيجة، وبعد مرور أكثر من شهر على الموعد المحدّد دستورياً، لم يتسلّم المجلس النيابي مشروع الموازنة. بحسب مصادر رئاسة الحكومة، فإن وزارة المالية هي التي تتحمل مسؤولية تأخير إنجاز الموازنة. وفيما تؤكد مصادر «المالية» أنها لم تنته فعلاً من إعداد المشروع، إلا أنها تحيل السبب إلى الظروف التي فرضها وباء كورونا، وحتّمت الإقفال مرات عديدة، ما أدى إلى تأخر الوزارات والمؤسسات العامة بإعداد موازناتها، كما ساهم في تأخر «المالية» بدرس هذه الموازنات (يجمع وزير المالية تقديرات النفقات ويقابلها بتقديرات الواردات)، قبل إعداد الموازنة.

تجدر الإشارة إلى أن قانون المحاسبة العمومية ينص على أن يرسل وزير المالية بين 1 و15 نيسان تعميماً إلى الإدارات العامة يتضمن التوجيهات لإعداد موازناتها. بعد ذلك، تحضّر الإدارة العامة أو المؤسسة العامة موازنتها بين 15 نيسان و31 أيار. عندها تقوم مديرية الموازنة ومراقبة النفقات في «المالية» بدرس الموازنات التي وردتها بين 1 حزيران و31 تموز، لتعمل الوزارة بعدها، بين 1 آب و31 آب، على توحيد الموازنات وتأمين توازنها وتحضير مشروع الموازنة العامة، وإحالته إلى مجلس الوزراء، الذي يفترض أن يدرس المشروع ويعدّله ويصدّقه ويحيله إلى مجلس النواب بين 1 أيلول و30 أيلول.

هذه الآلية القانونية ضُربت كلها. أولاً من الوزارات التي سلّم بعضها موازنته في تموز، وثانياً في وزارة المالية التي لم تعدّ المشروع بعد ولم تحوّله إلى مجلس الوزراء. وبالرغم من أن وزني يؤكد أن الوزارة تعكف على إعداد الموازنة، وأنها ستنجزها خلال أسبوعين بالحد الأقصى، إلا أنه يشير إلى أن التأخير يعود أساساً إلى استقالة الحكومة في 10 آب. حينها كان الاتجاه إلى ترك المهمة للحكومة الجديدة، لتقرر برنامجها والسياسة المالية التي تريد اعتمادها. لكن أما وأن الحكومة قد تأخرت، فقد عمدت الوزارة إلى إنجاز الموازنة، علماً أن أي حكومة جديدة قادرة على سحب المشروع المعد من الحكومة السابقة، كما يمكنها تعديله.

بالرغم من أن ترك الأمر للحكومة المقبلة كان أمراً يجد تبريراً سياسياً له في الفترة الأولى، خاصة أن وزارة المالية ملزمة بإرفاق المشروع بفذلكة الموازنة، التي تتضمن: بياناً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد، بياناً عن السياسة المالية التي تنوي الحكومة اتباعها في السنة التالية، والمشاريع والإصلاحات التي تنوي تحقيقها في شتى الميادين... وهي أمور يفترض أن تكون في صلب المهام التي تتولاها الحكومة الجديدة؛ إلا أن هذا يعني، بحسب مصادر قانونية، تخطي المهل الدستورية لإعداد الموازنة وحتى إقرارها، وهو ما يحتم تولي الحكومة الحالية المسؤولية.

لكن مصادر معارضة لإقرار الموازنة في الحكومة الحالية تعتبر أن ما هو أهم من الموجب الدستوري حالياً هو الموجب الاقتصادي. وهي إذ تشير إلى أن تخطي المهل قد ينتج عنه بالحد الأقصى الصرف على القاعدة الاثني عشرية، فإن الموجب الاقتصادي يشير إلى أن أي موازنة سُتعدّ قبل الاتفاق مع صندوق النقد على برنامج مساعدات، وقبل الاتفاق مع الدائنين على آلية للتعامل مع هذا الدين، ستكون موازنة شكلية لا تعبّر عن الواقع. وعلى سبيل المثال، يقول المصدر أي أرقام واقعية ستنتج عن تصفير بند خدمة الدين؟ ليخلص إلى أن إقرار الموازنة ليس فناً من أجل الفن بل يجب أن يكون مبنياً على وقائع اقتصادية واضحة وهو ما ليس متوفراً في الوقت الحالي.

بالنتيجة، اقتنعت وزارة المالية أنه لا بد من إعداد الموازنة والتخلي عن فكرة ترك المهمة للحكومة المقبلة، فإن التحدي سيكون في إقرار الموازنة من قبل مجلس النواب قبل نهاية السنة، أو في الحد الأقصى قبل نهاية شهر كانون الثاني المقبل. لكن دون ذلك عقبة أساسية تتمثل في اجتماع الحكومة لإقرار الموازنة.

حتى الآن لا اعتراضات جدية على فكرة إقرار حكومة مستقيلة للموازنة، انطلاقاً من أن هذا الموجب الدستوري يقع حكماً في خانة الضرورة، التي تُجيز انعقاد مجلس الوزراء للبتّ به. ثمة سابقة واضحة في هذا المجال. في عام 1969، وبعد أن أعرب رئيس الحكومة رشيد كرامي في مجلس النواب عن نيته في الاستقالة اثر اصطدامات دامية بين القوى المسلحة وأنصار الفلسطينيين، دخل البلد في أزمة وزارية طويلة دامت حوالى ستة أشهر، حان خلالها الموعد الدستوري لتقديم الموازنة إلى مجلس النواب. حينها انعقد مجلس الوزراء في الوقت الذي كانت الحكومة فيه بحكم المستقيلة لإقرار الموازنة وإرسالها الى مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية. وهو ما حصل فعلاً.

إذا كان انعقاد مجلس الوزراء لإقرار الموازنة خاضعاً لنقاش دستوري، فإن لا نقاش في إمكانية إقرار المجلس النيابي لقانون الموازنة في ظل حكومة تصريف أعمال، وهو ما سبق أن حصل في موازنة 2020، حيث مثّل الرئيس حسان دياب الحكومة في المجلس النيابي قبل نيل حكومته الثقة.

مع التسليم بأن إقرار الموازنة يشكل موجباً دستورياً مفروضاً على السلطة التنفيذية، بصرف النظر عما إذا كانت مكتملة الصلاحيات أم لا، فإن خبراء دستوريين عديدين يذهبون إلى التأكيد على وجوب انعقاد مجلس الوزراء بشكل روتيني في الأزمات، حتى لو كانت الحكومة مستقيلة.

الوزير السابق بهيج طبارة واحد من أصحاب هذا الرأي. في الدراسة التي أعدّها عن فترة تصريف الأعمال في الأزمات، يقول إن الأزمة المالية الخطيرة التي يمر بها لبنان، لا تبرر فقط عقد جلسة لحكومة تصريف الأعمال، بل تستدعي أن يكون مجلس الوزراء في حالة انعقاد دائم لمتابعة المستجدات ومناقشتها واتخاذ ما يلزم من تدابير سريعة لمعالجتها. وهو يجزم أن ذلك لا يُشكّل تجاوزاً لتصريف الأعمال، ولو بالمعنى الضيّق.

لا اعتراضات جدية على فكرة إقرار حكومة مستقيلة للموازنة

من أن وزني يؤكد أن الوزارة تعكف على إعداد الموازنة، وأنها ستنجزها خلال أسبوعين بالحد الأقصى، إلا أنه يشير إلى أن التأخير يعود أساساً إلى استقالة الحكومة في 10 آب. حينها كان الاتجاه إلى ترك المهمة للحكومة الجديدة، لتقرر برنامجها والسياسة المالية التي تريد اعتمادها. لكن أما وأن الحكومة قد تأخرت، فقد عمدت الوزارة إلى إنجاز الموازنة، علماً أن أي حكومة جديدة قادرة على سحب المشروع المعد من الحكومة السابقة، كما يمكنها تعديله.

بالرغم من أن ترك الأمر للحكومة المقبلة كان أمراً يجد تبريراً سياسياً له في الفترة الأولى، خاصة أن وزارة المالية ملزمة بإرفاق المشروع بفذلكة الموازنة، التي تتضمن: بياناً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد، بياناً عن السياسة المالية التي تنوي الحكومة اتباعها في السنة التالية، والمشاريع والإصلاحات التي تنوي تحقيقها في شتى الميادين... وهي أمور يفترض أن تكون في صلب المهام التي تتولاها الحكومة الجديدة؛ إلا أن هذا يعني،

تقرير

«نكد» عثمان يُعطّل المديرية العامة للأمن الداخلي

رضوان مرتضى

أحيل قائد وحدة جهاز أمن السفارات العميد وليد جوهر إلى التقاعد في 26 أيلول الماضي، لتُترك الوحدة بلا قائد أصيل، فيما يُسيّر أمورها العميد رامي الحسن بالوكالة. فالمدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد يرفض تعيين العميد موسى كرنيب قائداً للوحدة، علماً بأنه الاسم الذي اختاره الثنائي الشيعي ليشغل هذا المركز على اعتباره من حصتهما. يُريد عثمان تعيين العميد حسين خشفة قائداً للوحدة، الأمر الذي يرفضه الثنائي. هذا الكباش يُعيد إلى الأذهان حادثة اختيار عثمان ضابطين من حصة الثنائي الشيعي بخلاف الاسمين اللذين اختارهما، الأمر الذي تسبب بحجب وزارة المالية أموال المديرية حتى يتراجع عثمان. وهذا ما حصل بعد أشهر. أما اليوم، فتكاد تكون القصة مشابهة، إذ إنّ عثمان أبلغ الثنائي أنه لن يعيّن الضابط الذي يقترحانه قائلاً: «إن أردتم كرنيب، لا أعيّنه ببرقية، عليكم تعيينه بمرسوم». وهو يستند هنا إلى أن رئيس الجمهورية ربما لن يصدر مرسوماً بوجود حكومة تصريف أعمال.

وتلطّي عثمان خلف مبرره هذا ساقط، لكونه كان يعيّن سابقاً قادة وحدات بموجب برقية فصل. وهذا ما يرفضه اليوم من باب النكد. لا يتوقف الأمر هنا. إذ إنّ الكباش يطاول أسماء ضباط اقترح الثنائي تعيينهم في هذه المناقلات، لكن عثمان مجدداً وضع العصيّ في الدواليب. إذ إنه أبلغهم أنه إن وافق على تعيين كرنيب قائداً لجهاز أمن السفارات، فإنه يريد تعيين العميد خشفة رئيساً لشعبة العديد، أي المركز الذي سيُنقل منه كرنيب، علماً بأنّ الثنائي يريد العقيد سليم عبود ليكون بديلاً من كرنيب. أما عن سبب تعنّت اللواء عثمان حيال التعيين هذا، فترجّح مصادر أن يكون ذلك ربما من باب النكد السياسي أو أن يكون ذلك رداً على «تنييم» مرسوم تعيين العميد ماهر الحلبي قائداً للشرطة القضائية لمدة شهرين في وزارة المالية. يومها وقّع المرسوم كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لكن وزير المالية رفض التوقيع، لأن رئيس الحزب الاشتراكي لم يكن راضياً عن الاسم.

والجدير بالذكر أن تدخّل القوى السياسية لتعيين ضباط في مراكز محددة بات هو القاعدة في المديرية، منذ عام 2005، ما جعل تعيين أي ضابط خارج المحاصصة السياسية والطائفية والمذهبية يبدو شذوذاً عن القاعدة، علماً بأن من يقترحهم عثمان للتعيين من خارج المحاصصة لا يكونون دوماً الأكفأ، إنما يختارهم بناءً على قربهم منه.

نكد اللواء لا يقتصر على الجانب السياسي. إذ إن عثمان يحرم عناصر المديرية من فرصة للترقية. فقد طلبت وزارة الدفاع تطويع تلامذة ضباط من العسكريين منذ نحو شهر. تهافت عسكريون من قوى الأمن للتقدم إلى الدورة، لكن عثمان رفض، إذ عمّم على فرع الإضبارات في المديرية عدم منح أي عسكري «بيان أحوال شخصية» وهو مستند مطلوب تقديمه في دورة الضباط، ما يتسبب بحرمانهم من فرصة الارتقاء وظيفياً لأسباب شخصية. أما السبب الذي يتذرّع به عثمان فهو أنّ وزارة الدفاع لم تشاوره إن كان بحاجة إلى الضباط وأن هؤلاء إذا نجحوا فإنه سيخسرهم كعسكر في مديرية تعاني نقصاً في العديد.

عثمان يمنع عسكريّي الأمن الداخلي من المشاركة في دورة ضباط

(هيثم الموسوي)

كورونا

مع الإقرار بأن وضع الناس لا يحتمل إقفالاً طويلاً بسبب الأزمة الاقتصادية، إلا أن قرار الإغلاق لم يأتِ إلا لأن القطاع الصحي وصل الى شفير الانهيار وسط استمرار الأرقام المرعبة للإصابات والوفيات. وعليه، ليس من صلاحية وزير الداخلية أن يقدم وعوداً باستثناء أي قطاعات من الإغلاق في ظل أزمة صحية لم يسبق لها مثيل

نتائج امتحان الإقفال بدءاً من الغد... وفهمي «يتبرّع» بتخفيف الإجراءات!

معدّل الوفيات إلى ارتفاع كل 14 يوماً

(مروان بو حيدر)

هديل فرفور

بحسب التقديرات، فإن من بين كل مليون مُقيم في لبنان، أكثر من 15 ألفاً و622 شخصاً يصابون بعدوى «كورونا»، ونحو 121 شخصاً يموتون جرّاء إصابتهم بالفيروس. وإذا ما اعتمد معيار الوفيات من بين كل مُقيم، يتبيّن أن معدلات الوفيات التي يُسجلها لبنان أعلى من تلك التي يسجلها عدد كبير من البلدان، بما فيها تلك التي تسبقه في إجمالي الإصابات. فعلى سبيل المثال، يبلغ معدّل الوفيات في اليابان التي تسبق لبنان بأربع مراتب لجهة عدد الإصابات (تحتل اليابان المرتبة الـ 51 عالمياً بأكثر من 118 ألف إصابة)، فيما يحل لبنان في المرتبة الـ 55 بأكثر من 108 آلاف إصابة)، 15 في المليون. أما قطر التي تحتل المرتبة الـ 45 (أكثر من 136 ألف إصابة) فيبلغ معدل الوفيات 84 في المليون.

تقارير غرفة العمليات الوطنية وأرقام وزارة الصحة تفيد بأن نسبة الوفيات في لبنان تبلغ 0,77% من إجمالي الإصابات، فيما تبلغ هذه النسبة في العالم 2,41%، ما دفع كثيرين إلى اعتبار هذه الوقائع «دليل عافية»، ويُبنى عليها لطمأنة المُقيمين، علماً بأن اعتماد المقارنة نفسها توضح أن نسبة الشفاء في لبنان تبلغ 57,6%، مقارنةً مع 69,56% عالمياً. فكيف تُقرأ هذه النسب؟ وما هو التقييم الفعلي لمعدلات الوفيات «التي سترتفع في الأيام المُقبلة» بحسب أكثر من مسؤول معني بهذا الملف؟

عضو اللجنة الوطنية للأمراض المُعدية عبد الرحمن البزري أوضح لـ«الأخبار» أن هناك معدّلين للوفيات، أحدهما يعود إلى نسبة الوفيات مقارنةً مع عدد المُصابين وهو «منسجم مع الترند العالمي ويميل نحو المعدلات المنخفضة»، فيما الثاني يقارن نسبة الوفيات بعدد المُقيمين «وهو يميل الى المعدلات المرتفعة».

> **نسبة الوفيات في لبنان 121 في المليون مقابل 15 في المليون في اليابان التي تسجّل إصابات أعلى**

البزري لفت الى أن الرسوم البيانية الأخيرة للأرقام تبيّن ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الوفيات كل 14 يوماً، «ويعود هذا بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد المصابين»، مشيراً إلى تسجيل وفيات في أعمار «متنوعة ومختلفة». في المُقابل، فإنّ عدّاد الشفاء لا يزال يتّسم ببطء بحسب متخصصين أكدوا أن سرعة انتشار الفيروس والارتفاع الكبير في الإصابات من شأنهما أن يبقيا على إجمالي الإصابات مرتفعاً.

ووفق أرقام وزارة الصحة العامة، فإن نحو 982 حالة شفاء سُجلت خلال الساعات الـ 24 الماضية، وقد سُجّلت 1507 إصابات جديدة (11 منها وافدة) من بين أكثر من 14470 فحصاً، و12 وفاة (إجمالي الوفيات 839).

في غضون ذلك، يفترض أن تبدأ نتائج الإقفال التام بالظهور بدءاً من الغد بحسب ما أعلن وزير الصحة حمد حسن سابقاً، فيما تتعزّز المخاوف من «ترنّح» الإجراءات الصارمة التي وعدت بها وزارة الداخلية، مع دعوات من أصحاب عدد من المصالح لموظفيهم لمزاولة أعمالهم «سرّاً» اليوم. وعليه، إن لم تتخذ إجراءات لفرملة هذا «التمرّد»، فإنّ هذا السلوك سيُعمّم على بقية القطاعات، الأمر الذي سيحوّل الإقفال شكلياً، شأنه شأن الإقفالات الموضعية التي أعلن عنها سابقاً، علماً بأن مؤشرات التمرّد برزت منذ يومين، مع تسجيل مخالفات جماعية لإجراءات حظر التجول ليلاً. إلا أن تصريح وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي، أمس، بعد زيارته البطريرك الماروني بشارة الراعي، يوحي بعدم حاجة أصحاب المصالح إلى استئناف أعمالهم «سراً»، مع «تبزّعه» بإعادة النظر في الإقفال العام يوم الجمعة «واتخاذ قرار بإعادة فتح بعض المصالح».

المُفارقة أن فهمي قال «لنشوف أرقام الإصابات»، رابطاً إعادة النظر بالإقفال بانخفاض الإصابات، وهي مُقارنة يصعب فهمها. فأي تأثير سيحدثه الإقفال التام لأربعة أيام في بلاد يصل فيها عدد المُصابين الفعليين الى عتبة الـ 45 ألفاً؟ وهل تملك وزارة الداخلية صلاحية اتخاذ قرار بإعادة النظر بالإقفال والتفرّد في قضية صحية حرجة؟ علماً بأن اتفاقاً ضمنياً كان قد جرى بين مختلف الوزارات المعنية يقضي بتعهّد الوزراء المختصين بعدم منح استثناءات نتيجة حساسية الوضع. فهل بعدّ تصريح فهمي «انقلاباً» بسبب الضغوط التي يمارسها التجار؟ وماذا عن مصالح ذوي الدخل المتوسط والمحدود الذين اضطرّوا إلى ملازمة بيوتهم من دون تلقّيهم اي دعم من أجل تجنّب الموت بالفيروس؟ الأكيد، أن صنّاع القرار وحدهم المطالبون بوضع خطة متكاملة ترضي الجميع والكفّ عن اتخاذ إجراءات مجتزأة واستثنائية.

تقرير

مشروع أوروبي لإنشاء معمل لمعالجتها بعد فرزها

أخيراً... نحو إدارة مستدامة للردميات؟

حبيب معلوف

فيما لم تصدر بعد نتائج تحليل عيّنات من ردميات كارثة المرفأ، خصص الاتحاد الأوروبي 800 ألف يورو لمساعدة لبنان على معالجة الردميات، من ضمن مشروع رُصد له ثلاثة ملايين يورو، ويشمل أربع دول هي: فرنسا، إيطاليا، تونس ولبنان، ضمن تشجيع مبدأ «الاقتصاد الدائري» الذي جرى تبنّيه على مستوى عالمي. يقوم المشروع (بالمشاركة مع وزارة البيئة والجامعة الأميركية في بيروت ومقاولين) على نقل التكنولوجيا لإدارة ردميات البناء أو تلك الناجمة عن كوارث كالزلازل والحروب، والمساعدة في التدريب على كيفية إدارتها، إضافة إلى إنشاء معامل (واحد في لبنان) واستخدامها في تعبيد الطرق.

وأوضح مسؤولون أوروبيون في اجتماع إلكتروني عُقد أخيراً، أن إنشاء المعامل سيتم بعد إعداد دفتر شروط ومناقصة شفافة.

لا أرقام دقيقة حول حجم الردميات التي «ينتجها» لبنان سنوياً. لكن نشير، على سبيل المثال، الى أن حجم ردميات عدوان تموز عام 2006 بلغ بين 4 و6 ملايين متر مكعب، لم يستفد منها بشكل سليم ومدروس. إذ «تعالج» الردميات في لبنان عادة برميها في الأودية ومجاري الأنهار أو بردم البحر بها. وبعد انفجار المرفأ في الرابع من آب الماضي، اختلط الحابل بالنابل في ما يتعلق بالردميات التي لا تخلو من مواد خطرة، كان يفترض فصلها قبل نقلها بشكل عشوائي.

وتكمن أهمية مثل هذا المشروع في أنه يخفف من استخدام الموارد الأولية من بحص ورمل، ويوفر على الطبيعة اللبنانية مزيداً من التشويه الذي تتسبّب فيه أعمال المقالع والكسارات والمرامل وشركات الاسمنت، علماً بأنه يفترض توسيع قاعدة المشروع ليشمل بعض المختصين في نقابة المهندسين ممن لديهم تجارب مهمة في هذا الشأن. وتستهلك ورش البناء جزءاً كبيراً من الموارد الطبيعية مثل الصخور والرمل والمياه والطاقة والمنتجات المعدنية. وقدرت دراسة للأمم المتحدة صدرت عام 2006 أن إعادة إعمار نحو 60 ألف وحدة سكنية دمّرها العدوان، تحتاج إلى نحو 3,5 ملايين طن من الرمل والحصى، و1,3 مليون طن من الإسمنت، ونحو 22 مليون متر مكعب من المياه. تلبية محافر الرمل والمقالع والكسارات المحلية لهذه الحاجات خلّفت آثاراً سلبية إضافية من تدمير للمساحات الخضراء وتهديد التنوع البيولوجي، وقُدّرت مساحة الأراضي المشوّهة في ذلك العام، بفعل المقالع والمرامل، بأكثر من 6 آلاف هكتار.

أما في ما يتعلق باستخدام الردميات في تعبيد الطرقات، كما ينص المشروع، فهو أمر يفترض درسه جيداً، إذ يفتقر لبنان إلى استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة، يفترض أن تربط بين كل القطاعات وحاجاتها الحقيقية، وتمنح الأولوية لمبدأ الحماية والحفاظ على ديمومة الموارد على الاستثمار من دون حدود. وبالتالي، لا يمكن الجزم الآن بأن لبنان في حاجة الى مزيد من الطرق أصلاً، إذ إن الأولى تغيير سياسات النقل لناحية تشجيع النقل العام وإعادة إحياء السكك الحديد وتطويرها. وهي مشاريع توفر على الاقتصاد اللبناني وجيب المواطن والطبيعة والصحة العامة معاً.

> **تكمن أهمية مثل هذا المشروع في أنه يخفّف من آثار عمل المقالع والكسارات**

أول دراسة أشارت الى أهمية إعادة تدوير الردميات في لبنان هي التي قدمها حزب البيئة اللبناني عام 2006 مستنداً الى دراسات أولية تظهر وفرة كبيرة في الموارد الطبيعية، مشيراً الى أن مشاريع كهذه يجب أن تكون من ضمن استراتيجية شاملة لإدارة الموارد وتشمل ملفات المقالع والكسارات والمرامل. كما أنه لن تكون ذات فعالية واستمرارية إذا لم ترفق بتنظيم قانوني ملزم يمنح السلطات المحلية دوراً محورياً في التنظيم والإدارة عبر تامين الأراضي اللازمة للإنشاءات المطلوبة ولتجميع الردميات وفرزها.

كما تجدر الإشارة الى دراسات أولية جرى تداولها في السنوات السابقة حول طرق أخرى لإعادة استخدام الردميات (بعد فرزها والاستفادة من المعادن والزجاج الموجودة فيها لإعادة التصنيع)، عبر إعادة طحنها واستخدامها في صناعة أحجار الخفان، ما يقلّل من الاستخراج الجائر والعشوائي للرمل والحصى.

يبقى أن للمشروع أهمية أخرى تتمثّل في تبنّي لبنان (ووزارة البيئة ضمناً) مبدأ «الاقتصاد الدائري»، وهو أمر ستكون له آثار إيجابية جمّة إذا شمل ذلك القضايا الأساسية التي تتدخل فيها وزارة البيئة، إن كان لجهة إدارة النفايات الصلبة والسائلة، ما يعني التوقف عن التفكير في اعتماد مبادئ الحرق والترميد، أو لجهة وقف إنشاء السدود السطحية للمياه التي تعني قطع طرق مياه الأنهار التي يفترض أن تستمر في الجريان وتذهب الى البحر وتتبخر لتعود وتسقط بشكل دائري يمنح الحياة أهم شروط الديمومة والاستمرارية.

(هيثم الموسوي)

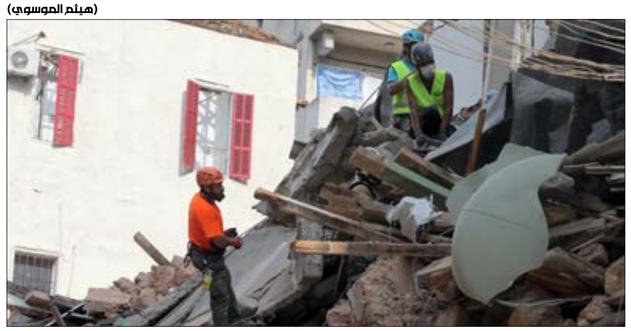

تقرير

أزمة النفايات تطيّر رئاسة اتحاد الشقيف؟

علي عميص

لم تنفرج أزمة النفايات في منطقة النبطية أمس كما كان متوقّعاً، أمس، بعد اجتماع رؤساء البلديات الأعضاء في اتحاد بلديات الشقيف، للمصادقة على مناقصة تلزيم النفايات وجمعها ونقلها من بلدات الاتحاد إلى معمل الكفور. الأزمة البيئية انتجت أزمة سياسية تمثلت باستقالة رئيس الاتحاد محمد جابر احتجاجاً على بنود التلزيم التي رعاها مسؤولو العمل البلدي في حزب الله وحركة أمل.

في الرابع من الشهر الجاري، تبلّغ الاتحاد كتاباً من إدارة المناقصات يطلب منه إعادة دراسة «ملف تلزيم جمع النفايات ونقلها وترحيلها إلى مدن وقرى اتحاد بلديات الشقيف - النبطية»، لأن السعر المحدد كبدل للأشغال تضاعف بشكل كبير عن السعر الوارد في الملف المشابه الذي أُرسل إلى دائرة المناقصات قبل نحو عام. وقد ورد في الكتاب بأن عرضين من أصل أربعة قدّما للمناقصة، بينما العرضان الآخران كانا غير جديين وفقاً لما هو مطلوب في دفتر الشروط الخاص بالصفقة. فيما حدد الاتحاد سعر الالتزام بحوالى 13 مليار ليرة ما يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف سعر الفائز في التلزيم الذي جرى في 8 آب 2019 والبالغ 3,5 مليارات ليرة، وأعلى بتسع مرات من سعر الفائز في التلزيم الذي جرى في 27 شباط 2018 (1,4 مليار ليرة). وهو ما وجدت إدارة المناقصات أنه «يستدعي دراسة جدية لاعتدال الأسعار».

وعلمت «الأخبار» أن الشركتين اللتين قدّمتا عروضاً غير جدية، أدركتا بأن لا فرص أمامهما للفوز بخلاف الشركتين الآخرين. وعليه، فإنهما ستقعان في حفرة عدم تأمين مطمر للعوادم، وهو السبب الذي أدى إلى تعثر معالجة أزمة النفايات في المنطقة منذ حوالى ثماني سنوات.

من بين الشركات الأربع، تبدو «شركة يامن للمقاولات» الأكثر حظوظاً للفوز «بسبب قربها من أمل». وفي إطار ما وصفه بعض رؤساء البلديات بـ«تذليل العقبات» أمام فوز الشركة، منحتها بلدينا حبوش وعدشيت موافقة خطية على استخدام مكبّاتهما لرمي العوادم الناتجة عن فرز النفايات في معمل الكفور. علماً بأن البلدتين وسائر جاراتهما، تمنّعت طوال سنوات عن الموافقة على تخصيص قطعة أرض لاستخدامها كمطمر للعوادم.

> **سعر التزام جمع النفايات ونقلها وترحيلها زاد ثلاثة أضعاف عن سعر العام الماضي**

وبحسب المصادر المتابعة، فإن الاتفاق الجديد بين أمل وحزب الله لحل أزمة النفايات، قضى بتلزيم الجمع والكنس لشركة قريبة من أمل، في مقابل استمرار شركة «معمار» بتشغيل المعمل، بعدما حلّت محل «دنفل للمقاولات» القريبة من أمل.

وبعدما كان جابر، المحسوب على أمل، راعياً وموافقاً على «طبخات» التلزيم السابقة، بدا لافتاً قراره أمس بالاستقالة احتجاجاً على رفع السعر من تسعة مليارات إلى 13 ملياراً. ونقل عنه بعض المجتمعين «عدم موافقته على طريقة التلزيم والتسعيرة». وهو وضع استقالته على طاولة الاتحاد، مهدداً بتقديمها إلى المحافظ.

مستشفى «كورونا» الميداني في صور: بدء الأشغال... ماذا عن التشغيل؟

انطلقت الأشغال في الحديقة العامة في صور لتركيب مستشفى ميداني قدّمته قطر كجزء من هبة للبنان في إطار دعم مواجهة كورونا، ويضم مستشفى ميدانياً آخر في عكّار. ومن المنتظر أن تنجز فرق الأشغال في البلدية أعمال الحرف والحفر ضمن القسم المخصص للملاعب الرياضية داخل الحديقة، لتجهيز البنى التحتية للمستشفى الضخم الذي يتسع لـ 500 سرير، قبل أن يشرع الجيش اللبناني بتركيبه، على أن تتولى وزارة الصحة تشغيله وتوفير الطاقم الطبي اللازم. رئيس البلدية واتحاد بلديات صور المهندس حسن دبوق أوضح أن «دورنا كاتحاد وبلدية محصور بتحضير قطعة الأرض التي تبلغ مساحتها أكثر من 5 آلاف متر مربع». وجاء اختيار الموقع «بعد درس خيارات عدة، ووجدنا أن هذا الموقع هو الأنسب كونه بعيداً عن الأماكن السكنية. كما أن للحديقة مداخل عدة، ما يسهّل حركة الدخول إلى المستشفى والخروج منه». وأكد أن تجهيز الأرض مع البنية التحتية الدولة التي وافقت على تكبّد كلفة تشغيل المستشفى الميداني وتأمين طاقمه التشغيلي، لم تنفذ وعودها السابقة بدعم مستشفى صور الحكومي إلى حين انتهاء العمل من تشييد المبنى الجديد للمستشفى بهبة من البنك الإسلامي والحكومة الكويتية، قدماها عقب عدوان تموز 2006. وتسير ورشة تشييد «الحكومي» ببطء شديد. فبعد تأجيل البدء بالأشغال من عام 2006 إلى عام 2018، بسبب تعثر إجراء المناقصات لخلافات سياسية محلية، ارتفعت أسعار مواد البناء والتجهيز حتى طارت بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة، ما ينذر بتجميد إنجازه بعد نفاد أموال الهبة البالغة 12 مليون دولار.

(الأخبار)

منبر

عدوّ معاشي... الأستاذ سليم؟

لا أريد للعنوان أن يكون هو المقالة، لكنّ اتصال موظفة «بنك بيروت» بي أجبرني على ذلك. وهي اتّصلت لإخباري بأن القرض غير التجاري بالليرة الذي اقترضتُه من المصرف سيعامَل على أنه تجاريّ (للمناسبة فإن كفيلي لا هو تاجر ولا هو فاجر!). وتالياً سيصبح تسديد القرض بالدولار (حسب السوق) أمراً ناجزاً ابتداء من هذا الشهر!

وبما أنني أعرف أنّ الكلام مع غير رئيس المصرف سليم صفير سيكون بلا جدوى، قررتُ أن أتوجّه إليه عبر «الأخبار» بما يلي: هل أنا مُلزم بأن أشرح لكم ما في البلد من ظروف، أقلّها هو أخْنَقُها، وعلى الجميع، باستثناء، مَن أحواله كأحوالكم أنعم الله عليكم وزادكم من عنده؟ وأن هذه الظروف قلبت بيوتنا وحياتنا رأساً على عقب، وجعلت مرتّباتنا الشهرية «فُصوص» ملحٍ نائب قبل أن تصل؟

وإذا أضفنا إلى ذلك أننا مواطنون صالحون لا نريد أن نأكل مالاً حراماً أو غَصْباً، ولا نرضى بالتخلف عن تسديد ما علينا قبل صرف ما لنا، نجدنا أمام حشْرةٍ اقتصادية لا ينفع فيها التعامي، بل يجدر بنا أن نتعامل بها بالأخلاق. والأخلاق من عندنا هي الطلب إليكم إبقاء الوضع الحالي على حاله (مع أن البلد إلى الأسوأ للأسف!)، كي نكون قادرين على الالتزام بمتوجباتنا المالية.

والأخلاق من عندكم هي الموافقة على هذا الطلب الذي أستطيع القول إنني أتحدث عنه كمسألة شخصية، لكنها تعني ثلاثة أرباع اللبنانيين المُبتَلين بقروض كان تسديدها سهلاً أو محتملاً قبل الآن، أما الآن فالعوض بسلامتكم!

وما بديل ذلك إلّا رفع دعوى ضدّي «قد» تنال مني، لكن لن تنالوا منها إلا متعة قمع الناس الذين آمنوا أنّ الدنيا أخذ وعطاء، فإذا بها بفضل تدابير الزجر المنافية للمدنية أخذٌ وأخذٌ وأخذ...

لن أقول لكم اطلبوا من مؤسسات الدولة التي نعمل فيها بالدولار أن تعطينا الدولار على أساس السوق وخذوا ما يُشبعكم. أمّا أن نكون تحت سقف الـ 1500 وتطلبوا أضعاف ذلك، فأبسط القول إن العدل مفقود والمنطق ميت!

قلت للموظفة: واللي مش قادر ينفّذ فرمانكم، شو بيعمل؟ فأجابت: أنا اللي عندي قلتو!

وأختم رسالتي بما يمكن أن يكون «الحل»: أنا من بلدة بريتال. وإذا قُدّر لهذه الرسالة أن تُلقى من أول نافذة، فالنافذة الوحيدة المتبقية عندي هي أن أطلع إلى بلدتي بريتال و«أنتظر» هناك، مع مظلومي دولتنا الكريمة بمذكرات تافهة، من سيسوقني إلى نظارات مصارفكم؟!

والابتسامة التي قد ترتسم عندكم على هذا «الحل» هي نفسها الحرقة التي تلهب قلوب الكثير من اللبنانيين الذين اقترضوا لأمور شخصية تماماً، فحوّلتموهم، بلامبالاة المُقتدِر الظالم (وأكاد أقول الأعمى)، إلى تجار وهُم أصلاً إذا جمعوا واحداً زائد واحد كانت النتيجة 11!

واسلموا لمن لا يزال يؤمن بأن لبنان وأهله لن تقتلهم شِدة إرهاب مالي يذبح بالريشة!

عبد الغني رياض علي يوسف طليس

فخم المنتخب اداء جيدا في الشوط الاول وتراجع في الثاني (عدنان الحاج علي)

الكرة اللبنانيّة

منتخبٌ يحمل مشاكل لبنان

تجمّع قصير قابله الكثير من الكلام حول منتخب لبنان لكرة القدم، وخصوصاً بعد خسارته الودية الأخيرة أمام البحرين، ومرحلة مقبلة المطلوب فيها واضح تماماً كما كانت واضحة الظروف التي تركت المنتخب أمام وضعٍ غير طبيعي

شربل كريم

تصويب مباشر على منتخب لبنان لكرة القدم وكلامٌ سلبي تناوله من قبل شريحة كبيرة من الجمهور رغم عدم إمكانية متابعة المباراة الوديّة مع البحرين، التي لم تُنقل عبر شاشة التلفزيون بسبب وفاة رئيس الوزراء البحريني عشية إقامة اللقاء في دبي. لكن استعادة الظروف التي سبقت المباراة والأجواء العامة التي عاشها المنتخب، والسؤال المتعدد الاتجاهات حول ما قدّمه في المباراة المذكورة، كل ذلك يفضي إلى صورة شبه واضحة يمكن البناء عليها لتوضيح بعض المسائل التي تَوَجّ وُضعت علامة استفهام حولها، وطبعاً تترك فكرةً عمّا يحتاج إليه منتخبنا في الفترة المقبلة أي عند استدعاء اللاعبين مجدداً إلى الواجب الدولي.

لبنان سقط أمام البحرين (3-1) بعدما كان متقدّماً في ختام الشوط الأول. مصادر مختلفة مرتبطة باللقاء التقت عند نقاط عدة في وصف ما حدث. أولى هذه النقاط تُختصر بتقديم المنتخب اللبناني نصف أول شوط جيّداً، قبل أن ينكفئ في الشوط الثاني أمام أهداف لم يكن بالإمكان تفاديها خصوصاً الهدف الثاني الذي جاء من ركلة حرّة قريبة، والهدف الثالث الذي هزّ الشباك بعد تسديدة قوية. طبعاً الكلام هنا لا يأتي في سياق تبرير الخسارة التي كانت حتمية إذا ما أخذنا في الحسبان ما عرفه لبنان ومنتخبه في الفترة القريبة الماضية، وطبعاً إذا توقفنا عند حال المنتخب البحريني الذي توّج في العام الماضي للمرة الأولى بلقب كأس الخليج، لا بل إنه أظهر مستوى رفيعاً في مباراته التي تلت أمام منتخب إماراتي مليء بالنجوم والمجنّسين فهزمه من دون معاناة.

اللقاء الذي شكّل إطلالة أولى للمدرب جمال طه على رأس الجهاز الفني، شهد عدم خروج الأخير عن ما اعتمده سلفه المونتينغري ميودراغ رادولوفيتش لناحية الخيار الاستراتيجي المرتكز على خطة 4-3-3، لكن مع فارق صريح وهو طلب طه من لاعبيه عدم الاعتماد على الضغط العالي الذي عرفه المنتخب أيام «رادو»، وهو أمر منطقي وطبيعي بحُكم عدم وصول أيّ من اللاعبين المحليين إلى الجهوزية البدنية المثالية التي تخوّلهم اعتماد هذا الأسلوب في مواجهة الخصم.

وفي هذا الإطار أيضاً، كان القادمون من الخارج أفضل بدنياً من الوافدين من الدوري اللبناني، لكنّ البحرينيين كانوا أفضل على هذا الصعيد بشكل واضح، ومع هبوط لياقة لاعبي لبنان في الشوط الثاني، استفاد أبطال الخليج من نقطة الضعف هذه ودكّوا المرمى اللبناني بالأهداف الثلاثة.

الواقع أن الوضع كان ليصبح أفضل لو تمكن طه وفريق عمله من جمع غالبية المحترفين في الخارج، لكن الغياب القسري لهؤلاء كان بسبب ظروف «كورونا»، إذ منهم من أصيب ومنهم من اضطر إلى حماية نفسه وارتباطه بناديه من باب عدم المخاطرة بالخروج من البلاد ومن ثم الوقوع في شباك الحجر الإلزامي عند العودة إليها.

ضعف الانسجام

من هنا، لم يخض «رجال الأرز» اللقاء بأكثر من 4 لاعبين من بين أولئك الذين خاضوا المباراة الأخيرة أمام كوريا الشمالية في التصفيات الآسيوية قبل سنة كاملة. وهذه المسألة تحديداً تترك نقطة ضعفٍ أخرى على صعيد الانسجام بين عناصر المجموعة الحالية وبعض الوافدين أو الذين لم يشاركوا لوقتٍ طويل في الفترة الماضية، إضافةً إلى انسجام أفراد التشكيلة مع الجهاز الفني الجديد الذي بلا شك يحتاج إلى وقت أطول بكثير لزرع أفكاره.

ومسألة الانسجام هذه ربما ظهرت في حالة الهدف الأول الذي تلقاه لبنان بحسب ما يصف المتابعون للقاء إذ على سبيل المثال لعب قلبا الدفاع ماهر صبرا واليكس ملكي للمرة الأولى سوياً، بينما شغل باسل جرادي مركزاً بعيداً من طرف الملعب، وأطل محمد الدهيني في تجربة أولى لا يمكن الحُكم عليها بهذا الشكل المبكر ولو أن الرجل قدّم أداءً مقبولاً.

الدهيني أصلاً كان من الوجوه المنتظرة بعكس الوافد الجديد الآخر خالد محسن الذي شارك في أواخر اللقاء كونه لم يخرج منذ فترة طويلة من إصابةٍ غير بسيطة. لاعب نادي تريليبورغ السويدي كان همّه الخروج بصورة حسنة في ظهوره الأول مع المنتخب، لذا لم يعقّد الأمور على نفسه في مركز الارتكاز حيث ركض كثيراً في ما بدا أنه يسعى بجهدٍ لإثبات نفسه، وهي نقطة جيّدة بطبيعة الحال، لكنه لم يشأ الاحتفاظ بالكرة لوقتٍ طويل أو تسلّمها تحت الضغط في بعض الحالات.

> **الخسارة أمام البحرين قد لا تكون الأخيرة في الفترة القريبة المقبلة بحُكم الظروف الصعبة المختلفة التي يعيشها لبنان**

ثنائيات وحلول فردية

وفي خضم هذا الجوّ كانت ثنائية محمد قدوح وسوني سعد جيّدة في ما خصّ مساعدة زملائهما، وخصوصاً الأول الذي يرى فيه طه لاعباً تكتيكياً يحتاج إليه المنتخب، بينما كان الضلع الثالث في الهجوم أي القائد حسن معتوق مصدر الخطورة كالعادة، رغم أن هذه النقطة قد تعيد القلق إلى اعتماد منتخبنا على الرقم 7 وحده لإيجاد الحلول، وهي مسألة ظهرت بحسب ما نُقل في الشوط الثاني أمام البحرين من خلال عدد الكرات التي تمّ تحويلها إلى الجهة اليسرى.

إذاً الخيارات الأساسية كانت محدودة وواضحة إلى حدٍّ ما، لكن الخيارات العامة هي التي كانت قد أثارت الأسئلة، وذلك لناحية اختيار بعض الأسماء المفاجئة بالنسبة إلى متابعي الدوري، أمثال لاعب النجمة عبدالله عيش الذي لم يلعب إلا بشكلٍ محدود هذا الموسم، أو بعض اللاعبين الذين تقدّموا في السن نسبياً.

ففي الشق الأول يبدو أن هدف الجهاز الفني هو خلق عمق في التشكيلة من خلال تواجد بدلاء للاعبين الغائبين ضمن الخيارات للحرص على اختلاطهم مع المجموعة وإمكانية الاستفادة منهم مستقبلاً في حال عادوا إلى اللعب بانتظام مع فرقهم. أما في ما خصّ الشق الثاني، فإن وجود بعض اللاعبين أصحاب الخبرة هو أمر مفصلي يرتكز على دورٍ محدد لهؤلاء من خلال الوقت الذي يتمّ إشراكهم خلاله.

قد يأتي البعض ليقول بأن «كورونا» ترك تأثيره على كل البلدان والأندية والمنتخبات، وبالتالي فإن الخسارة غير مبررة وديّاً أو رسمياً. لكن لا بدّ من التنبّه إلى أنها قد لا تكون الأخيرة في الفترة القريبة المقبلة، إذ أن لبنان يمرّ بظروفٍ صعبة مختلفة لا يشبهها أي بلدٍ آخر في العالم، وذلك وسط توقعاتٍ أيضاً بانخفاض مستوى الدوري لاحقاً بغياب الاحتكاك مع اللاعب الأجنبي وانشغال اللاعبين بهموم الحياة. كل هذا يعني أن الفترة المقبلة تتطلب أموراً محددة على رأسها إيجاد مساحة للتجمع عندما تسنح الفرصة، والعمل على مراقبة لياقة اللاعبين الدوليين وتخصيص برامج خاصة لهم في هذا الإطار، وطبعاً السعي بكل الوسائل المتاحة لاستقدام المغتربين في كل مناسبة بالنظر إلى الفارق الفني الكبير الذي يمكن أن يصنعه كل واحدٍ منهم، فالتأهل إلى كأس آسيا مطلوب كجائزة ترضية لشعب غريق يحتاج إلى التمسّك بقشة أمل.

دوري الأمم الأوروبية

اختبار سهل لإيطاليا و«صدام» بين بولندا وهولندا

تُختتم اليوم منافسات دور المجموعات من النسخة الثانية لدوري الأمم الأوروبية لكرة القدم، حيث سيكون مصير إيطاليا وبلجيكا بين يديهما حين تتواجهان مع البوسنة والدنمارك توالياً في المجموعتين الأولى والثانية (تُلعب المباراتان الساعة 21:45 بتوقيت بيروت). وتدخل إيطاليا الجولة السادسة الأخيرة من منافسات المجموعة الأولى وهي في الصدارة، وذلك بعد فوزها المستحق الأحد على ضيفتها بولندا (2-صفر) على ملعب «مابي» في ريجيو إميليا.

وأبقت إيطاليا على سجلها الخالي من الهزائم للمباراة الحادية والعشرين توالياً، بينها سلسلة من 11 فوزاً متتالياً (إنجاز قياسي للمنتخب)، وانتزعت الصدارة بفوزها الثاني في المجموعة وقد تحقق بغياب مدربها روبرتو مانشيني لإصابته بفيروس كورونا المستجد، الذي أبعد أيضاً الهداف تشيرو إيموبيلي عن تشكيلة غاب عنها العديد من العناصر مثل قطبي الدفاع ليوناردو بونوتشي وجورجيو كيليني.

وبعد أن فوّتت فرصة الفوز في لقاء الذهاب الذي سيطرت عليه في غدانسك (صفر-صفر) قبل قرابة شهر، نجحت إيطاليا الأحد في الوصول إلى الشباك البولندية وخطفت الصدارة قبل الجولة الختامية التي تحل فيها ضيفة على البوسنة الهابطة الى المستوى الثاني بعد خسارتها الأحد أمام هولندا (1-3).

وستضمن إيطاليا بطاقتها إلى الدور نصف النهائي في حال فوزها على البوسنة، وذلك بغض النظر عن نتيجة المباراة الثانية بين بولندا وضيفتها هولندا اللتين تملكان فرصة التأهل شرط خسارة «الاتحاد» في سارابيفو. وتتصدر إيطاليا الترتيب بتسع نقاط وبفارق نقطة عن هولندا واثنتين عن بولندا الثالثة، ما يعني أن فوز الأخيرة وتعادل أبطال العالم أربع مرات مع البوسنة، سيكونان كافيين لهم لضمان التأهل بسبب أفضلية المواجهتين المباشرتين بين المنتخبين (صفر-صفر و2-صفر).

التعادل بطعم الهزيمة

وفي خورشوف جنوب البلاد، يتواجه منتخب بولندا مع ضيفه الهولندي في مباراة سيكون التعادل فيها بطعم الهزيمة لأيّ من الفريقين، ما سيجعلهما يقدمان كل ما لديهما من أجل الحصول على فرصة التأهل.

ويدخل المنتخب الهولندي المواجهة بمعنويات مرتفعة بعد أن حقّق الأحد فوزه الأول بقيادة مدربه الجديد فرانك دي بور.

ودخل المنتخب الهولندي لقاء البوسنة، على خلفية أربع مباريات (بينها وديتان) من دون فوز في مستهل مشواره تحت إشراف دي بور، الذي خلف رونالد كومان في 23 أيلول/سبتمبر. لكن ثنائية جورجينيو . فينالدوم منحت هولندا فوزاً غالياً بعد هزيمة وتعادلين في الجولات الثلاث الماضية، وأبقت على آمال بلاده وإن كانت ضعيفة في إحراز المركز الأول والتأهل إلى الدور النهائي المقرّر في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

تحسّن اداء هولندا اخيرا (أ ف ب)

وفي المجموعة الثانية، ستكون بلجيكا بحاجة إلى نقطة فقط من مباراتها مع ضيفتها الدنمارك لتضمن تأهلها على حساب الأخيرة، وذلك بعدما أصبحت إنكلترا خارج الحسابات بخسارتها الأحد أمام «الشياطين الحمر» بهدفين نظيفين، لتكون مباراتها الختامية على ملعب «ويمبلي» ضد أيسلندا هامشية.

ومن المرجّح أن تكون النقاط الثلاث في مباراة المقررة في لوفين من نصيب بلجيكا، ولا سيما أنها فازت ذهاباً على الدنمارك خارج أرضها (2-صفر)، كما أن متصدرة تصنيف «فيفا» فازت بمبارياتها الـ11 الأخيرة على أرضها ولم تذق طعم الهزيمة في الديار في آخر 28 مباراة.

أبرز المباريات اليوم

■ دوري الأمم الأوروبية
- البوسنة x إيطاليا 21:45
- بولندا x هولندا 21:45
- بلجيكا x الدنمارك 21:45
- إنكلترا x آيسلندا 21:45
- ويلز x فنلندا 21:45

استراحة

كلمات متقاطعة 3600

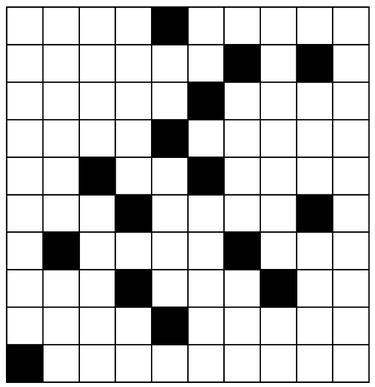

أفقيا

1- مسلسل تلفزيوني لهند ابي اللمع – أغنية لعبد الحليم حافظ – 2- المكان المحصّن تحت الأرض – 3- من أسماء السيف – من أسماء الأسد – 4- يخيفه ويزرع في نفسه الهلع – جزيرة إيطالية في المتوسط – 5- يُرافق نزلة البرد والرشح – سيّدة – للإستفهام – 6- غربال – في العين – 7- من الطيور – ماركة حليب مجفف – 8- عمر الإنسان – ماركة غالات – شقّ الثوب – 9- عاطل عن العمل بالأجنبية – عطر وعبير باللغة العامية – 10- كاتب وصحافي لبناني

عمودياً

1- فنان راحل يوناني الجنسية صاحب صوت جهوريّ – 2- مشى إليه باضطراب وسرعة – حزام الخصر – 3- من الطيور – عدا الغلام – 4- عاصمة ايرلندا – أحرف متشابهة – 5- متشابهان – من الحشرات – 6- خاصم أشدّ الخصومة – صفة المتحدّر من أصل كريم – 7- حصى يرمي بها الحُجّاج في مناسك الحجّ الثلاثة في مِنى – إله مصري – 8- من الطيور – عاشق تاريخي – 9- ردّ عليهم – يقطعه الجزّار – 10- معلم طبيعي لبناني في شمال لبنان يُشرف على البحر ويخرقه نفق لمرور السيارات

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الشيخ شعيب – 2- ضب – سمسار – 3- هوبرت – أنبش – 4- رنّ – وليم – ال – 5- أوضحَ – دنو – 6- لام – داروين – 7- قسيس – سور – 8- راي – يال – 9- ين – نخات – هر – 10- باراماريبو

عمودياً

1- ضهر القضيب – 2- ابو نواس – نا – 3- ضمير – 4- شبروح – سانا – 5- تل – بحمْ – 6- خس – بياس – 11 – 7- شمام – رويتر – 8- عشن – دورا – 9- ياباني – لهب – 10- برشلونة – رو

sudoku 3600

	6	4			7	8		
2	3			1		6	7	
				3	5	4	2	
		2			1			
8			3			5		7
	4	3		8			1	
		9	2				6	4
	8							2
5				4	6			8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3599

1	6	2	5	9	4	3	8	7
7	4	8	2	3	1	9	6	5
3	5	9	7	8	6	2	4	1
4	8	6	3	7	5	1	9	2
9	3	5	1	2	8	4	7	6
2	1	7	6	4	9	5	3	8
6	2	3	9	1	7	8	5	4
8	7	1	4	5	3	6	2	9
5	9	4	8	6	2	7	1	3

مشاهير 3600

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل مصري (1921-2011) قدّم أكثر من 200 عمل في السينما والتلفزيون. آخر أعماله كان فيلم « ظالما « عام 2006. لُقّب بدونجوان الشاشة العربية

5+3+2+7+6+5 = خلاف اليمين ■ 8+9+10 = الآن بالأجنبية ■ 1+11 = حرف نصب

حل الشبكة الماضية: **داستن هوفمان**

إعداد
نعوم مسعود

حول العالم

دوري ابطال آسيا يعود اليوم

بعد توقّف دام نحو تسعة أشهر، تعود أندية الشرق لمتابعة منافسات دوري أبطال آسيا في كرة القدم المعلّقة بسبب فيروس كورونا المستجد، في بطولة مُجمعة في العاصمة القطرية الدوحة بدأ من اليوم الأربعاء. وتجتمع أندية الشرق في فقاعة الدوحة الصحية، لإكمال دور المجموعات ثم مراحل إقصائية من دور واحد، لتحديد بطل الشرق الذي سيواجه بيرسيبوليس الإيراني بطل الغرب في 19 كانون الأول/ديسمبر في مباراة واحدة عوضاً عن ذهاب وإياب كما جرت العادة، في الدوحة أيضاً على استاد الجنوب. وتقام مباريات دور الـ16 يومي 6 و7 كانون الأول/ديسمبر، ومباراتا الدور ربع النهائي يوم 10 كانون الأول/ديسمبر. ومباراة قبل النهائي يوم 13 من الشهر ذاته. ويشارك 15 فريقاً من خمس دول هي الصين وكوريا الجنوبية وأستراليا واليابان وتايلاند. وانسحب الجمعة الماضي جوهور دار التعظيم الماليزي وألغيت نتائجه، لعدم حصوله على إذن حكومي بالسفر إلى قطر لاستكمال المنافسات. ونتيجة لانسحاب النادي الماليزي، ستشارك ثلاثة أندية الآن في المجموعة السابعة هي فيسل كوبي الياباني. غوانغجو ايفرغراند الصيني وسوون سامسونغ بلووينغز الكوري الجنوبي.

ويلتقي اليوم (12:00 بتوقيت بيروت) شنغهاي شينخوا الصيني مع الوافد الجديد وصيف الدوري الأسترالي 2019 بيرث غلوري في افتتاح المنافسات، قبل مواجهة أولسان هيونداي الكوري الجنوبي بطل 2012 بعدها بثلاثة أيام ضمن المجموعة السادسة، ثم أف سي طوكيو الياباني.

الجمهور الفرنسي لن يعود قريباً

لن يُسمح للجماهير بحضور المباريات في الملاعب الفرنسية قبل كانون الثاني/يناير المقبل، بحسب ما أعلن الإليزيه أمس الثلاثاء، مشيراً إلى أنه حينها ستُفرض أيضاً قيود صارمة على الأعداد بحسب حجم الملعب. وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لمسؤولين رياضيين خلال اتصال عبر دائرة الفيديو المغلقة إن عودة المشجعين «غير ممكنة في كانون الأول/ديسمبر» نظراً إلى الارتفاع في إصابات فيروس كوفيد-19 أخيراً في البلاد، ما دفع بالسلطات إلى إعلان إغلاق جزئي جديد الشهر الماضي. لكن مكتب ماكرون لفت إلى أن الأخير قال إنه قد يُسمح للنوادي الناشئة بإعادة فتح أبوابها في كانون الأول/ديسمبر في حال تواصل انخفاض أعداد الإصابات اليومية

بفيروس كورونا المستجد، طالما هناك تدابير معزّزة متخذة لتجنب مخاطر العدوى، خصوصاً في الأماكن المغلقة.

خطة جديدة لتقنية الـ «VAR»

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» أنه يدرس فكرة تطوير تقنية حكم الفيديو المساعد «في أيه آر» لتكون «مبسّطة» و«أقل تكلفة»، وذلك بهدف استخدامها «في جميع مستويات كرة القدم». وستقدم مجموعة عمل «الابتكار والتميّز» التابعة للهيئة الكروية العليا «توصية» إلى «فيفا» ومجلس الاتحاد الدولي «إيفاب»، الناظم لقوانين اللعبة، من أجل تنفيذ هذا الإصلاح.

وقال «فيفا» في بيان إن تطوير تقنية الفيديو «يهدف لإنشاء أنظمة أقل تكلفة والسماح باستخدام حكم الفيديو المساعد على جميع مستويات كرة القدم»، مشيراً إلى إمكانية تقليص «النوعية والمتطلبات الدنيا لنظام حكم الفيديو المساعد» من الناحية التكنولوجية.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل الأنصاري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كوندور - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15-01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

ثلاثة أسباب لوقف مفاوضات ترسيم الحدود جنوباً

كمال ديب *

باشر لبنان رسمياً في 14 تشرين الأول / أكتوبر الماضي، مفاوضات مع إسرائيل لترسيم الحدود البرية والبحرية، وهي مسألة اعتبرها البعض روتينية تقتضي تعديل الخطوط بمسافات أمتار أو مئات الأمتار، ولكنّها تخوّل لبنان أخيراً الاستفادة من ثروته البحرية من الطاقة، لأنّ الترسيم يشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر. وتثبت أربع جولات من المفاوضات أنّها حوار عقيم لن يعيد للبنان حقوقه المشروعة.

وثمّة ثلاثة أسباب وجيهة تشرح لماذا يجب وقف المفاوضات التي لا تسير في مصلحة لبنان العليا، فلبنان يدخلها بعد تعرّضه لحصار قاتل منذ سنوات حتى باتت دولته في مرحلة وهن. وكما يحذّر الخبراء: إذا كانت نقابة العمال مفكّكة وضعيفة، فهذا يكون أسوأ وقت لمفاوضة رب العمل الشره الذي يستغل العمّال وهم مفكّكون. وإذا كانت أسهم البورصة في انحدار كبير، فهو أسوأ وقت لبيع أسهمك. وهذا درس للبنان أن لا يخوض أيّ مفاوضات تلزمه لعقود قبل أن يتمتّع بعناصر القوة ويستعيد عافيته الاقتصادية واستقراره السياسي ويدرس مصادر دفاعه. وإلّا سيكون في لحظة ضعف قد يفقد فيها حقوقه وسيادته على أرضه وبحره وثرواته.

أمّا الأسباب الثلاثة التي تجعل أيّ مفاوضات اليوم عبثية وغير مجدية فهي:

أولاً. الحدود البرية

إنّ حدود لبنان البرّية مع فلسطين المحتلّة، وكيف انتهت إلى شكلها الحاضر، لم تُبحث في دراسات علمية باستثناءات قليلة، أبرزها ما قام به الأستاذ عصام خليفة (الجامعة اللبنانية). ورغم ما قاله البعض أخيراً (ومنهم عسكريون ومؤرّخون) وبنية حسنة، إنّ لبنان هو الدولة الوحيدة من بين الكيانات التي نشأت بموجب اتفاقية «سايكس بيكو» التي لم يطالها تعديل حدودي، فهذا ليس دقيقاً لأنّ حدود لبنان الجنوبية تبدّلت أربع مرّات، في أعوام 1920 و1922 و1949 و2006. فمنذ عام 1863 وحتى 31 آب / أغسطس 1920، كانت مساحة متصرّفية جبل لبنان هي 3500 كلم مربع. ثمّ أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير، في 1 أيلول / سبتمبر 1920، بمساحة بلغت 12 ألف كلم مربع، وفق خرائط «سايكس بيكو» التي درست جيداً التركيبة الديموغرافية اجتماعياً واقتصادياً، ومنها صلة شيعة قرى وادي الحولة بجبل عامل وموارنة القرى الثلاثة برميش وعين إبل. ولذلك، فإنّ الخرائط التي جعلت الحدود بين منطقة الانتداب الفرنسي ومنطقة الانتداب البريطاني، لم تُرسم عشوائياً، بل وضعت خطّاً يمتدّ من مدينة عكّا إلى بحيرة طبريا، بحيث يبقى الجليل الأعلى بأكمله في لبنان، وكذلك نهر الليطاني ومصادر مياه الأردن في منطقة الانتداب الفرنسي. وتلك المنطقة وحتى بحيرة طبريا وصفد، كانت دائماً جزءاً من الإمارة اللبنانية، منذ عهد الأمير فخر الدين الثاني، وفيها 30 بلدة وقرية على الأقل (مارونية وسنية وشيعية)، انتمت جغرافياً واجتماعياً إلى جنوب لبنان.

وبذلك، لم يكن ثمّة خطأ في حدود لبنان الكبير عام 1920. إلّا أنّ المنظمة الصهيونية والصلت ضغوطها في مؤتمرات السلم الدولية في لندن وباريس، لتوسيع حدود فلسطين الانتدابية شمالاً، حيث تريد بناء دولة لليهود. ولكنّ القانون الدولي الذي تطبّقه عصبة الأمم كان العقبة الرئيسية. وأدّت الضغوط الصهيونية إلى فرض مفاوضات كثيفة بين بريطانيا وفرنسا لإعادة ترسيم الحدود، حتى وافقت فرنسا على تسوية يفقد لبنان بموجبها أصبع الجليل لتتراجع مساحته من 12 ألف كلم مربع إلى 10400، بخط يبدأ في رأس الناقورة غرباً ويتّجه شرقاً - وبدلاً من وصول الخط الأفقي إلى صفد ينعطف الخط فجأة عند قرية المالكية (شرق عيترون) نحو الشمال، ليصل إلى خراج كفركلا. فابتلع هذا الترسيم حوض الحولة وكامل الأراضي الممتدّة شرق قرية دير ميماس، وحتى مدينة صفد جنوباً. وشكّلت بريطانيا وفرنسا لجنة مشتركة لرسم الحدود الجديدة، فترأس اللجنة ضابطان هما الفرنسي ن. بوليه Paulet والبريطاني س. ف. نيوكومب Newcombe . ولكن وجد البريطاني نيوكومب أنّ أغلبية سكان وادي الحولة من الشيعة والموارنة (القرى السبع والقرى الثلاث)، هم امتداد لجبل عامل، فحاول وفشل في إقناع حكومته بالتنازل لفرنسا عن «أصبع الجليل» مقابل سهل الحمّوك وحوضه الذي يقع جنوب شرق بحيرة طبرية. واستمرّ عمل لجنة هندسة المساحة 28 شهراً، حتى أنجزت المسح الميداني في 3 شباط / فبراير 1922، وخرجت بخريطة في 7 آذار / مارس 1923 عُرفت باسم خط نيوكومب - بوليه –Paulet Newcombe Agreement، ولكنّها ليست خريطة شرعية إذ لم يكن ضمن صلاحيات الدولتين المنتدبتين - فرنسا وبريطانيا - حق خرق حرمة الكيانات، ورفضت عصبة الأمم تصديقها، حتى بعد سنوات من تقديمها. وما حصل أنّ عصبة الأمم فقدت أهميتها وتضعضعت، فنجحت بريطانيا في الحصول على تصديق لخريطة نيوكومب - بوليه، بعد عشر سنوات قبل عام من انتصار الحزب النازي في ألمانيا، عام 1933، إلى أن اختفت عصبة الأمم.

لقد نجحت الحركة الصهيونية في إبعاد الحدود السورية عن حوض طبريا واليرموك ونهر الأردن، كما أنّ كامل سهل الحولة فُصل عن قضاء مرجعيون وضُمّ إلى قضاء صفد. وقبلت فرنسا أن تصبح مصادر الأردن حتى منابع بانياس ونهر دان ضمن النفوذ البريطاني، رغم أنّ هذه الأراضي هي مملوكة لعائلات لبنانية، وكان يجب أن تكون ضمن لبنان. والأسوأ، أنّ هناك في لبنان من يتمسّك بخط بوليه - نيوكوب، الذي زُرعه الاستعمار ولا أساس قانونياً له.

ثانياً. الحدود البحرية

في ما يتعلّق بالحدود البحرية، وهنا بيت قصيد المفاوضات الحالية، فإنّها لتسهيل استغلال حقول الطاقة في البحر، فحوض شرق المتوسط كلّه من البقع المهمّة في حقول الغاز في العالم، ولكن تتوزّع ثروة الغاز فيه بشكل متشابه بين لبنان ومصر وقبرص وفلسطين المحتلّة وسوريا، ما يجعل من المستحيل لأيّ دولة ترسيم منطقتها بمفردها. لقد حدّد لبنان منطقته الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zone EEZ في التركيب الجيولوجي، بموجب خرائط 1923. ولكن إسرائيل عملت - ومن دون تنسيق مع الدول المجاورة - على استغلال حقلين أسمتهما «تامار» و«ليفياثان»، نصف الحقل الثاني يقع في المياه الإقليمية اللبنانية، وهذا النصف هو ملك للبنان، كما أنّه لا يحقّ لقبرص تفعيل أي اتفاق مع إسرائيل حول الغاز، من دون موافقة لبنان والاتفاق معه أولاً على الحدود البحرية المشتركة. وبعض الحقول يمتدّ من ساحل سوريا وحتى شمال فلسطين، ما يحتاج إلى حضور الحكومة السورية أيضاً.

ولقد أشار خبراء إلى أن «خرائط شركة نوبل إنرجي الأميركية عن حقول النفط مغلوطة وغير دقيقة. فقد حدّدتها كلّها إلى الغرب من الحدود الفلسطينية المحتلّة، بينما الواقع أنّها توجد جميعها في لبنان وإلى الغرب الشمالي باتجاه قبرص، مع حصة لسوريا». وتعود المسألة إلى خطأ في ترسيم الحدود بين لبنان وقبرص، عام 2007، في اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ولم يصادق عليها لبنان بسبب وجود ثغرات في بنودها، منها وضع مساحة بحرية هي 860 كلم2 تخضع لقبرص خارج الترسيم. وفي نيسان / أبريل 2009، توصّل لبنان إلى تصحيح الثغرات في الاتفاق مع قبرص، وحُدّدت نقاط البداية والنهاية للمنطقة اللبنانية من رأس الناقورة وحتى أقصى الشمال، شاملة مساحة بحرية تساوي 22,730 كلم2. ثم أبلغ لبنان الأمم المتحدة عن حدوده البحرية المدعومة بخرائط دولية رسمية، وبخريطة

(من الويب)

> يبدو من اتجاه الأمور في المفاوضات الحالية أنّها ستكون طويلة والتركيز على الحدود البحرية مع إلقاء نظرة على الخط الأزرق

البحرية البريطانية وخرائط الجيش اللبناني وبخطوط الهدنة مع إسرائيل. ولكنّ إسرائيل استغلّت خطأ الترسيم الأول، عام 2007، واتخذته حجّة لتوسيع منطقتها البحرية متجاهلة تصحيح عام 2009، فأعلنت في تموز / يوليو 2011 عن ترسيم منطقتها الخالصة، بشكل يضمّ اعتباطياً مساحات مائية عائدة للبنان.

في 17 كانون الأول / ديسمبر 2010، اتفقت إسرائيل وقبرص منفردتين على تحديد منطقتيهما الاقتصاديتين، بشكل يتنافى مع فهم لبنان لمنطقته، فاعترض لبنان وأرسل ترسيماً لمنطقته إلى الأمم المتحدة، يكشف أنّ إسرائيل تحاول سرقة مساحة تبلغ 860 كلم مربعاً من لبنان.

ولأنّ زمن فرض إسرائيل إرادتها بالقوة العسكرية على لبنان قد ولّى، فقد تدخّلت واشنطن منذ تشرين الثاني / نوفمبر 2013 لإيجاد تسوية، مدفوعة بمصالح شركة «إكسون موبيل». واقترحت أميركا اعتماد الخط الأزرق البري الذي اعتمده القرار الأممي 1701، عام 2006، لانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، ومن ثمّ رسم هذا الخط باتجاه البحر ليفصل بين لبنان وإسرائيل. وفي حين لم يرفض لبنان الاقتراح الأميركي، وطلب تعديلات عديدة، رفضت إسرائيل واعتبرت الاقتراح يصبّ في مصلحة لبنان، وهدّدت بإصدار قانون يحدّد منطقتها بصورة أحادية الجانب، كما أنّها لن تسمح للبنان بالاستفادة من المنطقة المتنازع عليها، إلّا بعد توقيع معاهدة سلام. ومضت سنوات من ليّ ذراع لبنان عبر عقوبات وإجراءات حصار اقتصادي، حتى تلاقت الخيوط باكراً هذا العام على بدء مفاوضات.

ويبدو من اتجاه الأمور في المفاوضات الحالية، أنّها ستكون طويلة والتركيز على الحدود البحرية مع إلقاء نظرة على الخط الأزرق، من دون الذهاب عميقاً في أصل الصراع وحدود اتفاقية «سايكس بيكو»، وما تلاها من ترسيمات حدودية. وحسناً فعل الوفد اللبناني بتقديم مستندات ووثائق وخرائط تثبت حق لبنان في حدود مياهه البحرية، وفقاً لقانون البحار المعترف به ويتشبّث بحقّه من مساحته البحرية البالغة 1430 كيلومتراً مربّعاً. ولكنّ الحقيقة القانونية التي يغفلها الجميع، هي أنّ القانون الدولي قد يمنح لبنان الحقّ في حدود 1920، وليس خط نيوكوب وعلى هذا الأساس يصبح حق لبنان في البر 1600 كلم2 إضافية، وفي البحر 6000 كيلومتر مربع، وليس 860 أو 1430. (هناك سابقة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، عام 1932، والتي أكدت الأمم المتحدة على خطّ 1932، وليس أيّ ترسيم آخر بعد ذلك).

ثالثاً. الملفّات العالقة التي لا يجوز إغفالها

من الأسئلة التي على شرطي السير الإجابة عنها أثناء امتحان التوظيف في كندا، أنّه إذا أوقف سائق سيارة يخالف السرعة وشاهد داخل السيارة مسدّساً، فهل يكتفي بكتابة محضر ضبط بالسرعة ويهمل السلاح داخل السيارة؟ وبالمنطق نفسه، كيف يمكن لوفد لبنان أن يغمض عينيه عن سائر الملفّات ويهتم فقط بالحدود البحرية بمعزل عن كلّ شيء حتى لو كان السبب استثمار ثروة الغاز؟ إنّ إسرائيل احتلّت مساحات شاسعة من لبنان ودخلت عاصمته بيروت ورفضت تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي. وحتى بعدما أجبرتها المقاومة على الانسحاب، عام 2000، عادت إلى شنّ حرب جديدة على لبنان، في تموز / يوليو 2006. ولا يمكن وضع العربة أمام الحصان والتظاهر بترسيم الحدود البحرية، فيما مسائل حقيقية تمنع ذلك، منها أنّ الترسيم النهائي للحدود الجنوبية لا يتمّ إلا بموجب معاهدة سلام، وهو ما لن يحصل بين لبنان وإسرائيل. والترسيم النهائي يحتاج إلى إعادة النظر في الخرائط التي أقرّتها عصبة الأمم، عام 1920، ومساحة لبنان 12000 كلم2، وليس خط نيوكومب - بوليه، الذي تمّ بإرادة احتلال أجنبي فرنسي - بريطاني، ولم يمثّل الدولة اللبنانية.

وثانياً، لا يمكن للبنان الرسمي التغاضي عن القرى السبع الشيعية والقرى الثلاث المارونية والقرينتين السنيتين، وهي قرى هجّرت القوات الإسرائيلية سكّانها عامَي 1948 و1949، ولا أن يهمل أراضي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلّة التي تتعلّق بقرار مجلس الأمن 242. كما أنّ إسرائيل قتلت 25 ألف لبناني، من عام 1948 إلى عام 2006، وجرحت 50 ألفاً، وهجّرت أكثر من نصف مليون مواطن، والحقت الأذى والدمار بالقرى والبلدات والمنشآت الحيوية والبنية التحتية اللبنانية، ما قد تصل تكلفته إلى 10 مليارات دولار. لهذه الأسباب الوجيهة الثلاثة، ليس من مصلحة لبنان الاستمرار في مفاوضات عبثية تجعله يتنازل عن حقوقه الثابتة.

* أستاذ جامعي

حول مقاضاة بريطانيا بسبب مسؤوليتها عمّا حصل للشعب الفلسطينيّ

محمد طي *

كان «وعد بلفور»، في أساس كلّ ما حلّ بالشعب الفلسطيني على يد الصهيونية، لأنّه منح الصهاينة الحقّ باستعمار فلسطين، وساعدهم على استقدام المهاجرين ومكّنهم من اغتصابها. وإذا كانت المسؤولية الأخلاقية لبريطانيا قائمة حتماً عمّا حصل من جرائم ارتكبتها العصابات الصهيونية، ثم الكيان الصهيوني، والتي أدّت إلى وقوع مئات الآف القتلى من فلسطينيين وعرب وملايين المشرّدين، فهل هي مسؤولة في ضوء القانون الدولي العام أو القانون الدولي الإنساني؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من العودة إلى زمن الوعد وأحكام القانون الذي كانت سائدة في حينه، وذلك بناءً على مبدأ المفعول الزمني للقانون Tempus Regit Factum. لكن هل يحقّ لدولة كانت تحت الانتداب أن تُدّاعي الدولة المنتدبة بعدما تحرّرت؟

هذا ما أجابت عنه محكمة العدل الدولية بالإيجاب في قرارَيها في قضيّتَي «فوسفات ناورو»، ونتائج وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا. من هنا، كان لا بدّ من العودة إلى بداية التدخّل الرسمي البريطاني في المنطقة العربية شرقي المتوسط، عام 1915، تاريخ مراسلات مكماهون - حسين. وهكذا، وبناءً على أحكام القانون المذكور، فقد ارتكب السيد بلفور والحكومة البريطانية عدداً من الخروق للقانون الدوليّ بطريقة مباشرة، كما تسبّبا بعدد من الجرائم الدولية الكبرى في فلسطين ومحيطها.

الارتكابات المباشرة

تتمثّل الارتكابات المباشرة بما يأتي:

1 - وهب أرض لا تملكها إلى من ليس له أي صلة قانونية بها.

2 - عدم احترام مبدأ العقد شريعة المتعاقدين Pacta Sunt Servenda تجاه العرب وفلسطين.

3 - عدم احترام قوانين الاحتلال الحربي.

4 - خرق ميثاق عصبة الأمم.

أولاً: وهب أرض من قبل من لا يملكها لمن لا حقوق له فيها

ليس لليهود من غير السكان الأصليين في فلسطين أي حقوق، إذ لا وجود لهم منذ ألفي سنة على الأقل. ثمّ إنّ البريطانيين لا يملكون الحقّ في وهب أيّ قطعة من فلسطين لأيّ كان، بل عليهم فقط، بناءً على «اتفاقية لاهاي» لسنة 1907، أن يحافظوا عليها لمصلحة سكّانها. لكن ما قام به البريطانيون هو منح أراضي الدولة للصهاينة بناءً على وعد بلفور (1917)، ثمّ تشجيع الهجرة بواسطة الكتب البيضاء: الأول والثاني، اللذان سمحا بالهجرة، «ما تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية»، والثالث الذي سمح بهجرة 75 ألف يهودي بحيث يصعد اليهود إلى ثلث السكان.

ثانياً: عدم الالتزام بالعهود والتنفيذ بحسن النية

تبيّن لنا أن بريطانيا حنثت بوعودها للعرب، خصوصاً في قضية فلسطين، فبعدما تعهّدت للشريف حسين باستقلال بعض البلاد العربية، ومن ضمنها فلسطين، عادت واتفقت مع فرنسا على اقتسام المشرق العربي، بحيث كانت فلسطين من حصّتها. ثمّ أعطت «وعد بلفور» الذي ستترجمه بمنح أرض من فلسطين لليهود الصهاينة، ليقيموا دولتهم التي شغلت في الأساس 78% من مساحة فلسطين التاريخية، ثم توسّعت باحتلال كامل فلسطين، علماً أنّ تنفيذ العهود المعطاة مبدأ أخلاقي وقانوني متّفق عليه منذ أقدم العصور، فلا يجوز أن يُعطى كلام من طرف إلى طرف آخر، ثمّ يتنكّر معطي الكلام لكلامه، كما أنّه لا يجوز أن يفسّر أيّ طرف كلامه بما يخرجه عن روح الموضوع ومقاصده، بل الواجب التنفيذ والتفسير بحسن النية. وهذا أمر لا يخالف فيه أحد، وقد كُرّس في عدد كبير من الأحكام والقرارات، ومنها قرار لمحكمة التحكيم الدولي سنة 1910، سبق كلّ الوعود البريطانية.

ثالثاً: خرق واجبات القائم بالاحتلال الحربي

في البلد المحتلّ الذي نظمته الاتفاقية الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية والملحق بها. (لاهاي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1907)، وتنصّ على أن:

م 55: «لا تعدّ الدولة القائمة بالاحتلال نفسها، إلّا مديراً administrateur ومنتفعاً من الأبنية العامّة والأموال غير المنقولة والغابات والاستثمارات الزراعية التابعة للدولة العدوّة والموجودة في البلد المحتل. وعليها أن تحافظ على أرض هذه الممتلكات وتديرها وفقاً لقواعد الانتفاع». كما على الدولة القائمة بالاحتلال حماية السكان المدنيين أنفسهم وممتلكاتهم. وهذا ما كان يؤكّده الفقه الدولي منذ ما قبل انتداب بريطانيا على فلسطين.

رابعاً: خرق ميثاق عصبة الأمم حيث يرد:

المقدمة: «يهم الأطراف السامية المتعاقدة أن تقيم علاقات دولية علنية على أساس العدل والشرف. تنشر العدالة والاحترام الدقيق لجميع موجبات المعاهدات في العلاقات المتبادلة بين شعوب المنظمة».

المادة 22 - 1: تنطبق المبادئ الآتية على المستعمرات والأقاليم التي لم تعد، نتيجة للحرب، تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها سابقاً، والتي تسكنها شعوب لا تتمكّن بعد من قيادة نفسها في الظروف الصعبة للغاية في العالم الحديث. إنّ رفاهية هذه الشعوب وتنميتها تشكّلان مهمّة مقدّسة للحضارة، ومن الضروري أن تدرج في هذا الميثاق ضمانات لإنجاز هذه المهمة.

4 - وقد حقّقت بعض المجتمعات التي كانت تنتمي سابقاً إلى الإمبراطورية العثمانية قدراً من النمو... ويجب أن تؤخذ رغبات هذه المجتمعات في الاعتبار أولاً، لاختيار الدولة المنتدبة.

المادة 23. (ب): «تتعهّد (الدولة المنتدبة) بضمان المعاملة المنصفة للشعوب الأصلية في الأراضي الخاضعة لإدارتها»؛ غير أنّ بريطانيا لم تلتزم بكل هذا على الإطلاق.

الارتكابات غير المباشرة

تتمثل هذه الارتكابات بالتسبّب بما يأتي:

1 - طرد مئات الآف الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم.

2 - حروب متعدّدة بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل.

3 - منع عودة ملايين الفلسطينيين إلى أرضهم تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة.

4 - استمرار تعريض ملايين الفلسطينيين للعيش لاجئين خارج أرضهم وفي ظروف معيشية سيئة.

5 - خلق مجتمع من ملايين البشر ممّن لا وطن لهم apatrides.

6 - خلق عبء على المجتمع الدولي يكلّفه مليارات الدولارات سنوياً.

أولاً: التسبّب بطرد مئات الآف الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم

هؤلاء يجب أن يعودوا، لأنهم ليسوا مهاجرين بل هم مطرودون من بيوتهم وأراضيهم. وهذا ما قضت به المحكمة الدائمة للعدل الدولية في قضية التبادل السكاني اليوناني - التركي.

ثانياً: التسبّب بأربع حروب رئيسية بين الفلسطينيين والعرب وإسرائيل، وحروب وهجمات أخرى

- الحرب الأولى بدأت في 15 أيار/ مايو 1948 عندما أعلنت العصابات الصهيونية إقامة دولة إسرائيل، وجرت بين عدد من الجيوش العربية والمتطوّعين العرب والإسرائيليين معارك، بعدما تجاوز الصهاينة بشكل فظيع حدود ما أعطاهم قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة. ولكنّ بريطانيا لم تسمح بهزيمة الإسرائيليين، وانتهت الحرب باتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول المحيطة بها.

- الحرب الثانية حصلت عندما هاجمت بريطانيا وفرنسا مصر، بسبب تأميم قناة السويس. ودخلتها إسرائيل إلى جانب المهاجمين، واحتلّت شبه جزيرة سيناء.

- الحرب الثالثة: حيث حشدت إسرائيل جيشاً على الحدود السورية لاجتياحها. فتحرّكت مصر والأردن، بناءً على اتفاق الدفاع المشترك، فشنّت إسرائيل الهجوم على البلدان الثلاثة بغطاء أميركي، واحتلّت شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية من الأردن ومرتفعات الجولان السورية.

- الحرب الرابعة: جرت بعد رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلّتها عام 1967، حيث شنّت مصر وسوريا في تشرين الأول/ أكتوبر 1973، هجوماً لاستعادة أراضيهما، لكنّ أميركا مكّنت فيها إسرائيل من الصمود ثم الاختراق.

- الحرب على لبنان: شنّت إسرائيل على لبنان عدداً من الاعتداءات منذ عام 1948، وكان أكبرها اجتياح عام 1982، حين بقيت إلى أن أخرجتها المقاومة عام 2000، ثمّ شنّت عدواناً جديداً عام 2006، انتهى بفشله، ولكنّها دمّرت البنية التحتية اللبنانية وقتلت آلاف الأشخاص المدنيين.

ثالثاً: منع عودة ملايين الفلسطينيين إلى أرضهم تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة

فقد صدر عن الأمم المتحدة القرار 194 (1948)، بتاريخ 11 كانون الأول / ديسمبر 1948، الذي قضى بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وتعويض من لا يريد العودة عن أملاكه، وتعويض من يعود عن الأضرار بالأملاك، بحسب القانون الدولي أو قواعد العدالة. ولكنّ إسرائيل رفضت، وما زالت ترفض، عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم، فيما تستقدم ملايين اليهود لإسكانهم في أرض، هي بالأساس مغتصبة منتزعة من أصحابها بالقوة، وبدون وجه حق وفي أرض تصادر اليوم فيما تبقّى من فلسطين بعد اغتصاب القسم الأكبر منها، واحتلّ عام 1973، ما يعدّ جريمة حرب.

رابعاً: استمرار تعريض ملايين الفلسطينيين للعيش لاجئين خارج أرضهم وفي ظروف معيشية سيئة

خامساً: خلق مجتمع من ملايين البشر ممّن لا وطن لهم apatrides

سادساً: خلق عبء على المجتمع الدولي يكلّفه مليارات الدولارات سنوياً.

> حنثت بريطانيا بوعودها للعرب خصوصاً في قضية فلسطين، فبعدما تعهّدت باستقلال بعض البلاد العربية ومن ضمنها فلسطين، عادت واتّفقت مع فرنسا على اقتسام المشرق العربي

مسؤولية الدولة عمّا تحدثه من أضرار:

كان القانون الدولي، وما زال، يقرّر مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تسبّبها. فقد جاء في المادة الأولى من قرار معهد القانون الدولي، في آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر 1927: «إنّ الدولة مسؤولة عن الضرر الذي تسبّبه للأجانب بفعل أو تقصير يتعارض مع التزاماتها الدولية».

التعويض

هو واجب على الدولة التي ارتكبت الاعتداءات، وعلى من شاركها وساندها وخصوصاً من مكّنها، كما جاء في قضية مصنع شورزوف، 26 تموز/ يوليو 1927، من أنّه: «من مبادئ القانون الدولي أنّ الإخلال بالتعهّد يستتبع الالتزام بجبر الضرر بشكل مناسب. وبالتالي، فإنّ التعويض هو المكمّل الأساسي للفشل في تطبيق اتفاقية ما، من دون أن يكون من الضروري إدراج هذا في الاتفاقية نفسها».

من هنا، يتوجّب على بريطانيا:

أن تعلن اعتذارها عن إطلاقها «وعد بلفور». وأن تعمل على استرجاع الحقوق الفلسطينية كاملة، بما فيها حق العودة. وأن تعوّض الفلسطينيين عن كلّ ما لحق بهم من ضرر مادّي ومعنوي، نتيجة وعدها غير القانوني.

* أستاذ في كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية

وثيقة

لطالما شكّلت العلاقة بين الدولتين الرئيستين في تحالف العدوان على اليمن، أي السعودية والإمارات، مادّة جدل في شأن طبيعتها ومآلاتها، بدا واضحاً، حتى في خلال أكثر اللحظات حراجة من عمر الحرب، أن لكلّ من الحليفين «اللدودين» مطامع وغايات مختلفة في هذا البلد، وأن ما يجمعهما ليس أكثر من شعار متهافت (إعادة الشرعية)، لا تزال حاملةً لوائه، أي الرياض، عاجزة عن تحقيقه. عجزٌ ينسحب أيضاً على آلية ضبط الخلافات بين الوكلاء المحلّيين للطرفين في المحافظات المحتلّة من قِبَلهما، حيث تستمرّ صراعات النفوذ على رغم كلّ المفاوضات التي خيضت لوقفها وآخرها تلك التي ولّدت «اتفاق الرياض» الذي بات شبه ميّت سريرياً. في خضمّ ذلك، لا تجد الدولتان حلّاً سوى المساكنة بالإجبار، مع تفرّغ كلّ منهما لتعزيز مكاسب قوتها، تحسّباً لمرحلة ما بعد الحرب، والتي يحارب الإماراتيون من أجل الوصول إليها بأكبر قدر من المكاسب الماخوذة من طريق السعوديين. ولعلّ هذا هو ما تنطف به خلاصة وثيقة إماراتية مسرّبة حصلت عليها «الأخبار». تتطرّق إلى تقديرات الأطراف المحلّيين للعلاقة بين الرياض وأبو ظبي، وتبني على أساسها مجموعة سيناريوات وتوصيات. اللافت أن التقرير الأول من تقريرَي الوثيقة، المُعدّة من قِبَل وحدة الدراسات اليمنية في وزارة الخارجية الإماراتية، والذي يقرّ بأن جميع الأطراف اليمنيين، باستثناء حركة «أنصار الله»، لا يملكون غير البقاء في كنف رعاتهم، يتوقّع أن يؤدي تنازع المصالح إلى خلق «بيئة عدائية» لكلا الدولتين. وهو ما يوجب، خصوصاً على الإمارات، «مراجعة» سياساتها في اليمن، و«توسيع دائرة تحالفاتها»، بحسب ما توصي به الوثيقة المرسلة بتاريخ 2 آب/ أغسطس 2019، من مدير مكتب وزير الخارجية محمد محمود الـ خاجة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش. تمهيداً لإرسالها إلى هيئة الاستخبارات والأمن، بناءً على توجيهات وزير الخارجية عبد الله بن زايد. لكن إذا كان حلفاء أبو ظبي في الجنوب، الممثّلون تحديداً في «المجلس الانتقالي الجنوبي»، يستطيعون فرض أمر واقع على الرياض ودفعها إلى التصرّف على أساسه، الأمر الذي حدث مثلاً عقب إعلانهم «الإدارة الذاتية» في نيسان/ أبريل 2019 والذي استشرفت الوثيقة وقوعه وما سيليه من تفجير للوضع، فإن أتباع الإمارات في محافظة تعز يبدون أقلّ قدرة على فرض المعادلة التي توائم مصالح راعيهم. محدوديةٌ يُقرّ بها التقرير الثاني من تقريرَي الوثيقة، إلا أنه لا يُظهر استسلاماً لها، إذ يُشدّد في توصياته على ضرورة تفعيل جملة من الأدوات الكفيلة بمنع تغوّل «الإصلاحيين» (الإخوان)، وحفظ النفوذ الإماراتي في «مناطق الريف الجنوبي والغربي المستهدَفة في جولات الصراع المقبلة». غير أن وقائع الأشهر التالية أظهرت عقم تلك الأدوات، حيث استطاع «الإصلاح»، مدفوعاً بدعم تركي - قطري متصاعد، التمدّد في مناطق سيطرة حلفاء أبو ظبي، وطرد الأخيرين منها، حتى بات اليوم يُهدّد المناطق الواقعة على الساحل الغربي، والتي تجهد الإمارات في الاحتفاظ بها لأهمّيتها للمشروع القبض على الموانئ والجزر.

وثيقة سرية إماراتية: هكذا نحارب السعودية في اليمن

يُقسّم التقرير الذي يحمل عنوان «تقرير بشأن العلاقة السعودية الإماراتية في ميزان أطراف الصراع اليمني» مسار تلك العلاقة، التي يعتبر أن أيّاً من أطراف الصراع لم يمتلك «تقييماً ثابتاً» لها، إلى ثلاث مراحل. يُسمّي أولاها «مرحلة الرضى والامتنان»، وفيها «كانت الصورة أن الدولتين تعملان في تكامل وانسجام لإنجاز هدف واحد، أي القضاء على الانقلاب الحوثي». في مرحلة تالية عنوانها «الارتباك والتشتّت»، «بدأ الإرباك والميوعة يصيبان المشهد الصراعي. وبدأت تظهر قوى جديدة. وبدت سياسات الدولتين ومواقفهما عموماً غير واضحة، وأوحت في حالات عديدة بتناقضها»، و«بأن سياستهما ومواقفهما ليست إلا توزيع أدوار، وما ساهم في هذه الصورة هو قيامهما بتأسيس مجلس للتنسيق بينهما». أمّا في المرحلة الثالثة، والمسمّاة «الشك والمراجعة»، عليها، يورد التقرير ما يلي:

1- بالنسبة إلى حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، «يُعدّ احتفاظ السعودية والإمارات بعلاقة جيدة الوضع الأفضل». إلا أنه على أرض الواقع تُعدّ تلك الحكومة «أكبر المتضرّرين من الوضع القائم»؛ إذ إنها إلى جانب كونها «باتت في حالة عداء شبه صريح مع الإمارات، ولا يبدو أن علاقتها بها قابلة للتعافي بسهولة، فهي أيضاً غير راضية عن مواقف الرياض، على أساس أن الأخيرة، كما تعتقد، لم تقم بما يفي للوقوف في وجه أبو ظبي، بل وتميل إلى الاعتقاد بوجود تنسيق وثيق بين الطرفين». وفي كلّ الأحوال، «ليس أمام حكومة هادي إلا البقاء، في كنف الرياض والخضوع لإرادتها، والاستمرار في محاولة إقناعها بإجراء مراجعة للوضع القائم». «ولأنها تعتقد أن الإشكال يكمن في الإمارات وسياساتها، ستستمر في حرب التشكيك في نوايا الأخيرة وشيطنتها وتخوين الرياض منها ومن خططها».

2- بالانتقال إلى «حزب التجمّع اليمني للإصلاح» (إخوان مسلمون)، فـ«يتشابه وضعه وموقف مع وضع وموقف الحكومة، وما يميزه عن غيره من الأطراف، أن استتباب العلاقة بين السعودية والإمارات يشكل تهديداً وجودياً بالنسبة له، وذلك بالنظر إلى الحرب التي أعلنتها الدولتان ضد الإخوان، وهي حرب يعتقد الإصلاح أن الإماراتيين هم من جرّ السعوديين إليها». وعليه، فإن «مشكلة الإصلاح مع هذه العلاقة لا تنتهي عند حلحلة المشهد اليمني ولا عند انتهاء الحرب واستعادة الدولة». إلا أنه ليس أمامه، هو الآخر، «إلا البقاء في كنف السعوديين والتعويل عليهم والاستمرار في محاولة إقناعهم بجدارته وبأنه حليف موثوق ولا يشكل تهديداً وليس له علاقة بالإخوان المسلمين وعقائدهم الدينية والسياسية».

3- بالنسبة إلى حركة «أنصار الله»، فقد «استفاد الحوثيون بلا شك من جوانب القصور والاختلالات في الطريقة التي أدار بها التحالف العربي الصراع في اليمن. لكن لا يزال الوضع الأنسب الذي يرغب الحوثيون في تحققه غير قائم، وهو الوضع الذي يتمثل في نشوب خلاف بين السعودية والإمارات من النوع الذي يلحق الضرر بعلاقتهما، فمن شأن ذلك ليس فقط أن يربك موقف جميع خصومهم، ولكنه قد ينتهي بتفكك التحالف».

4- في ما يتعلّق بـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، الموالي للإمارات، فهو «يعتقد أن دعم السعودية لخطط إقامة دولة جنوبية أمر غير وارد، وهناك أيضاً شكوك لديه حول حقيقة موقف الإماراتيين». وعليه، فإن «الحفاظ على علاقة جيدة بالإمارات والسعودية، أو بأي منهما، بما يؤمن له الدعم ليبقى على قيد الحياة»، «سيعد في حد ذاته إنجازاً ونجاحاً لافتاً». على أنه «قد يكون نشوب خلاف بين الدولتين مفيداً للمجلس لجهة أنه قد يخلص الإمارات من الضغوط التي يعتقد أن الرياض تمارسها عليها ويطلق بالتالي يدها في دعمه».

5- لناحية «المؤتمر الشعبي العام»، حزب الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، «يعيش الحزب وضعاً استثنائياً وصعباً، ويعود السبب إلى انقسامه المركب، فموقف جناح هادي يماثل موقف الحكومة، وموقف جناح صنعاء يماثل موقف الحوثيين، أما ما يعرف بجناح الخارج المحسوب على الإمارات فلا يشبه في وضعه أي طرف آخر». ويُظهر «تعقيد وضع الحزب في كونه الطرف الوحيد الذي ساهمت تجاذبات الدولتين في تكريس انقساماته، وغير ذلك من المفترض أن انقسامات كهذه ستتكرس حال عانت علاقاتهما من أي خلافات». أما «الاستفادة من حالة الوضع الأمثل لعلاقة الدولتين، أي اتفاقهما على دعمه»، فلن تتحقق «إلا في حالة واحدة هي انتهاء الحرب وتطبيع الأوضاع السياسية في البلاد».

على ضوء ما تقدّم، يخلص التقرير إلى جملة سيناريوات وتوصيات، مستهلّاً إيّاها بـ«فرضية إقدام المجلس الانتقالي الجنوبي على اتخاذ خطوة عملية باتجاه فك الارتباط». في هذه الحالة، «من الوارد أن يتسبب ذلك بتفجير الوضع بين المجلس والقوى المعارضة للانفصال، بما فيها الحكومة، وأن يدفع هذه للتصعيد ضد الإمارات، وخطوة كهذه ستحرج السعوديين وستملي تداعياتها عليهم للتدخل وتسجيل موقف، وسيكون الضغط على المجلس وعلى الإمارات خيارهم المرجح». أما في حال بقاء الوضع الراهن فـ«نحن أمام احتمال أن يتسبب وضع كهذا ببعض المتاعب لعلاقة الدولتين المستقبلية بالشأن اليمني، فهو قد يسهم في تأسيس بيئة عدائية ومقاومة لهما أو الأقل غير مطمئنة ومتشككة منهما». وبالنظر إلى الحوثيين، أما ما يعرف بجناح الخارج المحسوب على الإمارات فلا يشبه في وضعه أي طرف آخر». ويظهر «تعقيد وضع الحزب في كونه الطرف الوحيد الذي ساهمت تجاذبات الدولتين في تكريس انقساماته، وغير ذلك من المفترض أن انقسامات كهذه ستتكرس حال عانت علاقاتهما من أي خلافات». أما «الاستفادة من حالة الوضع الأمثل لعلاقة الدولتين، أي اتفاقهما على دعمه»، فلن تتحقق «إلا في حالة واحدة هي انتهاء الحرب وتطبيع الأوضاع السياسية في البلاد».

على ضوء ما تقدّم، يخلص التقرير إلى جملة سيناريوات وتوصيات، مستهلّاً إيّاها بـ«فرضية إقدام المجلس الانتقالي الجنوبي على اتخاذ خطوة عملية باتجاه فك الارتباط». في هذه

> توصي الوثيقة بالعمل على توسيع دائرة التحالفات الرسمية وغير الرسمية

فـ«برز الاعتقاد بأن اتفاق الدولتين وتنسيقهما التام بدأ بالاهتزاز، ولكن دون أن ينهار، وبدأت أطراف الصراع تعتقد بوجود خلافات»، خصوصاً «بفعل بعض التطورات التي كان آخرها إعلان دولة الإمارات تقليص تواجدها العسكري في اليمن، وكذلك التقارير التي تحدثت عن نيتها الانسحاب الكامل نهاية العام الجاري (2019)».

يعتبر مُعدّ التقرير، الذي يحمل تاريخ إعداد هو الـ23 من تموز/ يوليو 2019، أن «مختلف الأطراف المحلية تتشارك الرغبة في التأثير على العلاقة السعودية - الإماراتية»، لكن «الحقيقة أنها لا تمتلك خيارات ذات شأن في هذا الصدد، باستثناء الحوثيين»، وأنها «بحاجة ماسة للدولتين أو لإحداهما». ويستدرك بأن إعلان الإمارات تنفيذ انسحاب جزئي لقواتها، «سواء جاء بالتنسيق والتفاهم مع السعودية أو نتيجة لخلافات معها أو كان قراراً منفرداً ولاعتبارات خاصة بالإمارات»، فقد «فتح باب الأمل بتحريك المياه الراكدة، بالنسبة لبعض الأطراف المحلية».

وفي تفصيله لتقييم الأطراف المحلّيين للعلاقة السعودية - الإماراتية، وخياراتهم في التأثير

«وصفة» القضاء على «إخوان تعز»

يتضمّن التقرير الذي يحمل عنوان "مستقبل الصراع على النفوذ في تعز بين حزب الإصلاح وحلفاء الإمارات"، وتاريخ إعداد هو 26/ 05/ 2019، تقدير موقف في شأن هذا الصراع، مستهلّاً بمساره وتطوّراته. يتحدّث التقرير عن "عدم استيعاب طبيعة تعز الخاصة، حيث يغلب الفعل السياسي العمل العسكري، وافتقار حلفاء الإمارات إلى الغطاء السياسي"، لافتاً إلى أن "حزب الإصلاح سرّع عمليات حصار مكاسب معركة المدينة القديمة، بهدف الاستفراد بصناعة القرار في المحافظة، الأمر الذي قوبل بمواقف رافضة من الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية"، مضيفاً أن الحزب اتخذ "خطوات استباقية لإزاحة المنافسين السياسيين المحتملين، وقد تشهد وتيرة الاغتيالات ارتفاعاً في المستقبل القريب"، فضلاً عن أنه "بدأ في إقرار الخطط العملية للتمدّد إلى ريف الحجرية الغربي من أربعة محاور عسكرية، وحظيت هذه الخطط بتأييد ودعم نائب الرئيس علي محسن صالح تحت مسمى دعم الحملة الأمنية لتطهير مناطق الريف الجنوبي من الخلايا الإرهابية".

ويتوقع التقرير أن يسعى "الإصلاح" لـ"استكمال مخطّط الاستحواذ على المحافظة"، وأن "ينقل المواجهة العسكرية إلى الريف الجنوبي الغربي، بينما ستسعى أبو ظبي إلى "احتواء الخسائر المترتّبة على انسحاب حليفها"، أبو العباس (كتائب سلفية موالية للإمارات)، من المدينة القديمة، وإبقاء ساحة الصراع في مناطق تعز الداخل، من دون أن تنتقل إلى مناطق نفوذها في الساحل الغربي أو محافظات الجنوب". المفارقة أن ما أراد الإماراتيون تجنّبه سرعان ما تحقّق بعد أشهر قليلة، إذ استطاع "الإصلاح"، بدعم قطري - تركي، السيطرة على مناطق واسعة من أرياف تعز مطلّة على باب المندب، طارقاً أبواب رقعة النفوذ الإماراتي على الساحل الغربي، ومقترباً من محافظة لحج الجنوبية، المجاورة لمحافظة عدن، حيث مركز ثقل "المجلس الانتقالي الجنوبي"، الموالي لأبو ظبي.

وبالعودة إلى مضمون التقرير، فهو يلفت، قبيل انتقاله إلى السيناريوات المحتملة، إلى أن "قيادة كتائب أبو العباس تعيش لحظة ارتباك بعد انسحابها من المدينة بشكل مفاجئ وعشوائي، أما اللواء 35 مدرع بقيادة عدنان الحمادي فتدور رهاناته حول مراكمة القوة والاستعداد لخوض المعركة ضد أذرع حزب الإصلاح المسلحة، وفتح منافذ للتواصل مع قيادات الأحزاب السياسية والمجتمعية لخلف تقارب بين مختلف القوى". وإذ تُرجّح الوثيقة، في حال "عجز حزب الإصلاح عن الاستفراد السياسي بالسلطة في المدينة"، ذهابه إلى "تفعيل أدواته الخفية كالاغتيالات والخلايا النائمة والجماعات الإرهابية"، فلا تستبعد "نقل الصراع العسكري إلى الريف بغطاء شرعي، وهذا لمصلحة حزب الإصلاح ويساعده على بسط نفوذه في حال أتم خطة الاستفراد بالمدينة".

في التوصيات، يدعو التقرير إلى "التواصل مع قيادات فروع الأحزاب المناوئة للإصلاح، ورعاية بناء تحالفات سياسية بين الأحزاب تحت عنوان قضية مشتركة: استكمال تحرير تعز من الحوثيين، مع تحشيد الرأي العام سياسياً، ودعم مظاهرات تحت لافتات متنوعة، وعبر المنظمات الحقوقية ورفع الدعاوى القضائية". كما يدعو إلى "العمل على التنسيق بين المجلس الانتقالي الجنوبي والعميد عدنان الحمادي لمعالجة المخاطر الأمنية والسياسية وإسناد حلفاء الإمارات"، و"توسيع العمل الإعلامي الذي يعتمد على الدعاية السياسية المنظمة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي". أما عسكرياً، فيشدّد على "ضبط بوصلة العمل العسكري وتوجيهه نحو الحوثيين بسرعة ضمن عمليات عسكرية خاطفة"، و"تحويل الخسائر إلى فرص بالعمل على هيكلة كتائب أبو العباس التي تتوافر على عناصر قوة مالية وبشرية وتسليحية، بينما ينقصها البناء التنظيمي والإداري والانضباط العسكري"، إضافة إلى "مضاعفة الدعم العسكري للواء 35 مدرع صاحب النفوذ في مناطق الريف الجنوبي والغربي المستهدفة في جولات الصراع المقبلة، بحيث يتيح هذا الدعم التجنيد الشعبي والقدرة على شراء ولاءات وتحشيد أبناء المناطق والقرى التي يحاول حزب الإصلاح تفعيل حضوره الاجتماعي فيها"، و"إنشاء غرفة عمليات مشتركة بين حلفاء أبو ظبي في تعز وربطها مباشرة مع حلفائها في الجنوب وفي الساحل الغربي". لكن الحلفاء، الذي راهنت عليهم أبو ظبي في تعز ثبّتت لاحقاً هشاشتهم؛ إذ إن كتائب أبو العباس" سرعان ما تقهقرت أمام "الإصلاح"، وبات وجودها في المحافظة مقتصراً على مجاميع محدودة لا حول لها ولا قوة، فيما "اللواء 35" سقط هو الآخر تحت سيطرة "الإصلاح"، وأصبح تحت قيادة شخصية عسكرية "إخوانية"، بدلاً من الحمادي الذي أطيح به بالقوة.

حذّرت المصادر من أن «أي قرار تتخذه واشنطن لإدراج الحوثيين في القائمة السوداء سيكون مدمراً» (أ ف ب)

تقرير

مناورة سعودية عشيّة «العشرين»:

نريد إيقاف الحرب

تحاول المملكة العربية السعودية تحسين صورتها أمام العالم، وهي المنهمكة في التحضير لاستضافة الدورة الـ 15 لقمّة «مجموعة العشرين»، يومَي السبت والأحد المقبلين، لتشكّل لها أكبر فرصة للاستثمار في غير ملف. تتراس الرياض حالياً منتدى الدول الثرية في ما سوّقته على أنه إنجاز لولي العهد محمد بن سلمان، وتتطلّع ليكون الأمر محطة لتعزيز موقعه وترميم صورته المهشّمة، وهو الذي لم تستقبله أيّ دولة غربية منذ اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، كما توقّفت الصحف الغربية عن مديح نهجه «الإصلاحي». إلا أنّ هذا «الإنجاز» ما لبث أن واجَه هذا العام معضلتَين أساسيتين تعرقلان خطة الاستثمار في القمّة: لم يحدث تطور في «عزلة» ابن سلمان الغربية المتواصلة منذ مقتل خاشقجي واستمرّ تفاقم السمعة السيئة للأمير الشاب مع مواصلة حرب اليمن، ثم أتت جائحة «كورونا» لتُبدّل الاهتمامات والأولويات وتفرض عقد القمّة افتراضياً، مُقلّلة من وهجها.

إزاء ذلك، وفي سياق منفصل عن حسابات تبدّل الإدارة الأميركية، تسعى الرياض، وفق مصادر مطلعة، إلى تسويق تحوّل في سياستها لا يعكس حقيقة كلّ جولات المفاوضات في الكواليس، حيث تتعنّت الإدارة السعودية في موقفها الرافض رفع الحصار عن اليمن. يجري هذا بالتوازي مع التحضير للقمّة، من خلال الترويج لجنوح المملكة نحو إيقاف الحرب على اليمن، بغية عدم السماح بتحويل القمّة إلى مناسبة لتجديد انتقاد ابن سلمان، إذ تصاعدت في الأسابيع الأخيرة دعوات الجمعيات الحقوقية الغربية لمقاطعة القمّة على خلفية «السجل الحقوقي» لولي العهد، وبلغ الأمر ذروته مع القرار الألماني بحظر بيع السلاح للسعودية.

في هذا الإطار، تضع مصادر يمنية تسريبات وكالة «رويترز»، أمس، بشأن وجود اتصالات سعودية مباشرة مع حركة «أنصار الله»، في إطار إظهار الرياض في موقع دفاعي. وأفضت تلك الاتصالات المفترضة، بحسب مصادر الوكالة، إلى موافقة الرياض على اقتراح الأمم المتحدة وقف إطلاق النار في حال موافقة الحركة على تقديم ضمانات أمنية تتمثّل في «إقامة منطقة عازلة على طول حدود المملكة مع شمال اليمن، إلى أن يتمّ تأليف حكومة ائتلافية تدعمها الأمم المتحدة». ووفق هذه المعلومات، تريد الرياض من قوات صنعاء مغادرة ممرّ علي طول الحدود السعودية لمنع التوغلات ونيران المدفعية، وفي المقابل ستخفّف المملكة الحصار الجوي والبحري «في إطار اقتراح الأمم المتحدة».

وفي تغريدة له أمس، علّق رئيس «اللجنة الثورية العليا» في صنعاء محمد علي الحوثي على تسريب «رويترز»، مكتفياً بنفي قضية الحدود، فقال: «تسريب رويترز بشأن مناطق فاصلة بين الجمهورية اليمنية والمملكة اعتمد على مكتبها في الإمارات، ومكتبها بث أخباراً غير صحيحة، قد تكون خدمة لفصائل تتبع الإمارات للضغط النفسي على آخرين من فصائل الارتزاق مع احتدام المعركة». الجدير ذكره أن «رويترز» أوردت أن الجانبين عقدا مباحثات عبر الإنترنت و«رفعا في الآونة الأخيرة مستوى التمثيل في المحادثات ليشارك فيها محمد عبد السلام، كبير مفاوضي الحوثيين، ومسؤول سعودي أكبر». ويفيد التقرير بأن المحادثات السرية تجرى منذ قرابة عام وتوقّفت في الشهرين الماضيين بسبب معركة مأرب. وتنقل الوكالة عن

> نفى محمد علي الحوثي تسريب «رويترز» بشأن المناطق الفاصلة

مصدرين أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، «مارست ضغوطاً على الحوثيين من خلال التهديد بتصنيف الجماعة منظمة إرهابية، وذلك دعماً للسعوديين». إلا أن المصدرين حذّرا من أن «أي قرار تتخذه واشنطن لإدراج الحوثيين في القائمة السوداء، في إطار حملة الضغوط القصوى على طهران، سيكون مدمراً بعد سنوات من جهود السلام التي قادها مبعوث الأمم المتحدة الخاص مارتن غريفيث وسفراء غربيون آخرون»، إذ إن «الحوثيين قد يكونون أقل استعداداً للتعاون مع السعودية إذا نفذ ترامب تهديداته». وكانت مجلة «فورين بوليسي» قد كشفت أن البيت الأبيض يستعدّ لإدراج «أنصار الله» على «قائمة الجماعات الإرهابية» في سياق سياسة «الأرض المحروقة» التي تنتهجها الإدارة، معتبرة أن القرار سيؤدي إلى «عرقلة عمل إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن في المستقبل».

(الأخبار)

الحدث

ضرب إيران والانسحاب من غرب آسيا هدفان متلازمان

«الصقور» يفرملون اندفاعة ترامب

يتكشّف يوماً تلو آخر مدى جاهزية دونالد ترامب لإحداث بعض الزلازل في طريقه إلى الخروج من البيت الأبيض. آخر ما تبدّى أن الرئيس الأميركي المنتهية ولايته أراد توجيه ضربة لمنشآت نووية في إيران، في موازاة تقليص حضور بلاده العسكري في غرب آسيا. لكن المفارقة، أن النواة الأيديولوجية - العقائدية في إدارته، والتي سعت طوال سنوات أربع إلى دفعه نحو حرب مع طهران، ثنته هذه المرّة عن تهوّر غير محسوب التبعات، خشية توريط الولايات المتحدة في كارثة جديدة لن يفيد الغرف فيها سوى «أعدائها»

نافض ترامب احتمال شنّ ضربات موضعية ضدّ حلفاء طهران (أ ف ب)

وليد شرارة

صدور مواقف وتصريحات متناقضة من واشنطن في شأن سياستها الخارجية، بات أمراً مألوفاً منذ وصل دونالد ترامب إلى سدّة رئاسة الإمبراطورية الأميركية المنحدرة. المعلومات «المسرَّبة»، عبر صحيفة «نيويورك تايمز»، عن سؤال الرئيس الأميركي لأبرز معاونيه حول إمكانية توجيه ضربة لمنشآت نووية في إيران، بعد تقرير لـ«الهيئة الدولية للطاقة الذرية» يلحظ زيادة الأخيرة تخزينها لمواد نووية، أتت بعد أخرى تفيد بتسريح سحب القوّات الأميركية من أفغانستان والعراق وسوريا قبل خروج ترامب من البيت الأبيض.

> **لم يكن سرّاً أن قيادة الجيش الأميركي تُعارض عملية عسكرية واسعة النطاق ضدّ إيران**

المقال المذكور كشف أن المعاونين، وبينهم الصقور نائب الرئيس مايك بنس، ووزير الخارجية مايك بومبيو، وكذلك وزير الدفاع بالوكالة كريستوفر ميلر، وقائد هيئة الأركان المشتركة مارك ميلي، قاموا بثني الرئيس عن الفكرة، خشية أن تؤدّي مثل هذه الضربة إلى حرب مفتوحة مع الجمهورية الإسلامية. غير أن بعض المسؤولين، بحسب المقال، أشاروا إلى أن الرئيس الأميركي تداول مع مجموعة ضيّقة من معاونيه المعنيين بالأمن القومي بخيارات لشنّ هجمات على مواقع إيرانية أخرى أو ضدّ حلفاء لطهران، بمَن فيهم عدّة تنظيمات عراقية، من دون توضيح نتيجة هذه المداولات.

تعكس هذه المعطيات حرصاً على تنفيذ ترامب وعوده لقاعدته الموالية، بالمباشرة في إعادة الجنود إلى الديار، حرصٌ يتلازم مع الإصرار على تظهير أقصى درجات التشدّد مع إيران سعياً إلى منعها من استغلال الفراغ الناجم عن تراجع الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط لمصلحتها. قد تدفع غطرسة ترامب وفريقه إلى المضي بالخيارين معاً، على رغم العواقب الوخيمة التي قد تنتج من الثاني تحديداً، في طول الإقليم وعرضه. ومن نافل القول أن هذه الضربات لن تتيح للولايات المتحدة وحلفائها القدرة على وقف تطوّر القدرات العسكرية والصاروخية لإيران وحلفائها، وهو جوهر الصراع بينها وبينهم.

لم يكن سرّاً أن قيادة الجيش الأميركي تُعارض عملية عسكرية واسعة النطاق ضدّ إيران، تتدرج نحو حرب كبرى جديدة، بعد تلك التي «اكتوى بنارها» في أفغانستان والعراق، والتي لا تقلّ تداعياتها الاستراتيجية على الموقع الدولي للولايات المتحدة عن أكلافها البشرية والمادية الباهظة. وفّرت «الحرب على الإرهاب» وغرق الجيش الأميركي المديد في «وحلها» فرصة استراتيجية هائلة للصين وروسيا، في الآن نفسه، لتسريع تحوّلهما إلى قوّتين دوليتين منافستين لأميركا. وقد عكست استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني الصادرتان عن إدارة ترامب في بداية عام 2018، واللتان كان لوزير الدفاع الأسبق، جيمس ماتيس، دور أساسي في صياغتهما، قناعة القيادة العسكرية الأميركية بضرورة منح الأولوية لمواجهة «المنافسين الدوليين»، على حساب التصدي لـ«الإرهاب» أو لطموحات قوى إقليمية متوسّطة. أيّ حرب مع إيران تعني التورّط في نزاع إقليمي يصعب التنبّؤ بأثمانه ومفاعيله، وفتح نافذة فرص جديدة للمنافسين الدوليين لتعزيز وتوسيع دوائر نفوذهم. لكن الجديد الذي تضمّنه مقال «نيويورك تايمز» هو انضمام الثنائي بنس - بومبيو إلى المحذّرين من مغبّة حرب مع إيران، البعد الأيديولوجي - لا الانتخابي - هو الذي يطغى على أجندة الرجلَين، كما اتضح من سلسلة المواقف التي اتخذاها والسياسات التي حضّا ترامب على اعتمادها، وتحديداً ضدّ الجمهورية الإسلامية، طوال فترة رئاسته. هل تغيّرت قناعاتهما بفعل حوارات معمّقة مع القيادة العسكرية الأميركية عمّا سيترتّب من أكلاف عن مثل هذه الحرب، وعن قدرة المنافسين الدوليين على استغلالها لتحقيق المزيد من أهدافهم؟ هذا هو التفسير المحتمل للانقلاب اللافت في موقفهما، في ظلّ إجماع كامل ومؤكّد في أوساط النخب الأميركية على اعتبار التصدّي للصعود الصيني أولوية الأولويات. لم تكن هذه الأولوية غائبة عن ذهن بومبيو مثلاً، نظراً إلى التصريحات والآراء التي أدلى بها كوزير خارجية، وبينها دعوته الشعب الصيني إلى إسقاط نظامه «الشيوعي»، ولكنه برز كأحد أقطاب المجموعة المحرّضة على «التعامل» مع التحدّي الإيراني بقسوة وبقوّة قبل التفرّغ تماماً للمعركة مع الصين. بكلام آخر، الحؤول دون تمكّن إيران وحلفائها من تعبئة الفراغ - أو قسم منه -، الناجم عن الانسحاب الأميركي الجزئي من الشرق الأوسط. تحالف إسرائيل مع بعض أنظمة الخليج تحت مسمّى «التطبيع» بإشراف أميركي كان في مقدّمة غاياته المعلَنة التصدّي لدور إيران الإقليمي. غير أن الشقّ الآخر من هذا التصدّي، وهو الحدّ من تعاظم قدراتها العسكرية والصاروخية، هو ما عجزت الإدارة الأميركية عن وضعه قيد التنفيذ على رغم «ضغوطها القصوى» و«حربها الهجينة». جاهر مستشار الأمن القومي السابق، وأحد الناطقين الرسميين باسم التيار الأيديولوجي - العقائدي في الإدارة، جون بولتون، في جميع المناسبات المتاحة، بضرورة «قصف إيران» لحسم الصراع معها، ولم يكن بومبيو بعيداً عن هذا التوجه. إذا صحّت معلومات الصحيفة الأميركية، فقد تراجع الأخير عن هذا الرأي، ربما خشية أن يُتّهم، ومَن معه، من قِبَل بقية قطاعات النخبة الأميركية والرأي العام، بتوريط بلاده في كارثة جديدة أفادت أعداءها الأخطر. أما ترامب، الذي لم يتبع توصيات مستشاريه بصدام مباشر ومفتوح مع إيران لاعتبارات انتخابية قبل أيّ حسابات أخرى في خلال رئاسته، فإن حقده عليها لعدم قبولها «صفقة» معه، إضافة إلى قلّة خبرته الأسطورية، يفسّران، على أغلب الظن، تصوّره بإمكان استهداف منشآت نووية في إيران، دون ردّ مزلزل من قِبَلها. ما يَحكم سلوكه راهناً هو «ترك بصمته» على الوضع الدولي قبل الخروج من البيت الأبيض، وتعقيد مهمّات الإدارة المقبلة قدر المستطاع.

> **«البنتاغون»: سنغادر غرب آسيا بحلول أيار**
>
> أعلن مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض، روبرت أوبراين، أمس، أن الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، يأمل عودة جميع القوّات الأميركية من أفغانستان والعراق بحلول أيار/ مايو المقبل. إعلانٌ أثار حفيظة الديموقراطيين في مجلس الشيوخ الأميركي، إذ رفض هؤلاء «الانسحاب الفوضوي» من غرب آسيا، كونه «سيعرّض القوات المتبقّية في البلدين للخطر».
>
> تصريح أوبراين للصحافيين جاء بعدما أعلنت وزارة الدفاع الأميركية، «البنتاغون»، تقليص عديد القوّات في كلٍّ من أفغانستان والعراق إلى 2500، بحلول 15 كانون الثاني/ يناير 2021، أي قبل خمسة أيام من مغادرة ترامب منصبه، ما يسلّط الضوء على إمكانية اتخاذ الرئيس الأميركي قرارات خارجية مؤثّرة ستُفرض على الإدارة المقبلة. وذكر وزير الدفاع الأميركي بالوكالة، كريستوفر ميلر، أنّه أبلغ الكونغرس بهذا القرار، كما أجرى اتصالات بالقيادات في بغداد وكابول لإبلاغهم بالقرار. في الإطار نفسه، نقلت وكالة «رويترز» للأنباء، عن مسؤولين أميركيين قولهم إن ترامب قد يتّجه أيضاً إلى سحب جميع القوات الأميركية من الصومال، ضمن خطّة تقليص الحضور العسكري للولايات المتحدة في الخارج.
>
> (الأخبار)

تقرير

هل يسعى ترامب إلى تجنّب الملاحقة؟

على رغم الضجيج المرتفع، يدرك الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، أن الانتخابات انتهت وأن الحظّ لم يكن حليفه، وهو، وإن عاند وكابر وادّعى حدوث تزوير، لا يمكنه الهروب من مصير تسليم السلطة في موعدها المحدّد ظهر العشرين من كانون الثاني/ يناير المقبل. ضجيجٌ يتساوق مع تطوّرات تشي بانفضاض بعض الجمهوريين من حول رئيسهم، بعدما تتالت مواقف تطالبه بالاعتراف بالهزيمة، فيما تخلّى عنه محامون انتدبهم للطعن في النتائج.

وقرّر ثلاثة محامين، يمثّلون حملة الرئيس الأميركي، الانسحاب من الدعاوى المرفوعة في ولاية بنسلفانيا، ما أدّى إلى زعزعة فريقه القانوني. وجاء انسحاب هؤلاء غداة انسحاب شركة المحاماة الشهيرة "بورتر رايت موريس أند أرثر" من القضية. وحتى يوم أمس، بلغ عدد القضايا التي رفعها فريق ترامب بدعوى حدوث تزوير في الانتخابات التي جرت قبل أسبوعين 8 في بنسلفانيا، سُحبت إحداها، فيما وصلت أخرى إلى المحكمة الاتحادية العليا، وثلاث في جورجيا حيث رُفضت واحدة وسُحبت أخرى، وخمس في ميشيغان، ودعوى واحدة تمّ سحبها في نيفادا، وأخرى لاقت المصير نفسه في ولاية ويسكونسن.

إصرار ترامب على التمسّك بروايته التزوير، ورفضه الاعتراف بنتائج الانتخابات "المسروقة"، لا يبدوان مجرّدين من أيّ أسس. فالرئيس المهزوم يسعى إلى نزع الشرعية عن الإدارة المقبلة، واستثارة استياء قاعدته، لتوظيفها، وللاستفادة منها سياسيّاً وماليّاً (لتمويل الطعون القضائيّة وتوازياً سداد ديون حملته لانتخابات 2020)، فيما لو عقد العزم على خوض انتخابات 2024. وثمّة من يضع تعنّت ترامب في إطار محاولاته عقد صفقة تُجنّبه الملاحقات القضائية، بعد رفع الحصانة عنه، ولا سيّما أن الإدارة الديموقراطية قد تتّجه إلى الانتقام من الرئيس الجمهوري الذي سلبها الرئاسة في الدورة الماضية. وفي هذا الإطار، يُحتمل أن يعاد فتح ملفّ "التحقيق الروسي"، على رغم فشل المدّعي العام المستقل، روبرت مولر، في إثبات وجود تواطؤ بين حملة ترامب والروس، أو حتى إثبات أن الرئيس أعاق سير العدالة. وبعد مسارعة وزارة العدل، حينها، إلى إسقاط التُّهم عن ترامب لعدم كفاية الأدلة، عاد مولر، بعد شهرين من إصدار تقريره في نيسان/ أبريل 2019، ليحكي عمّا قال إنها "جهود منهجية لإيذاء" الديموقراطية هيلاري كلينتون.

يضاف إلى ما سبق، احتمال أن يواجه الرئيس تهماً تتعلّق بانتهاك قانون "هاتش" لعام 1939، والذي يحظر على أيّ موظف فدرالي الانخراط في أنشطة حزبية. وفي هذا السياق، يؤكّد تنظيم "مواطنون من أجل المسؤولية والأخلاق" لمراقبة الحياة السياسية في واشنطن وجود ما لا يقلّ عن 15 انتهاكاً للقانون المذكور أثناء انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في آب/ أغسطس الماضي. وهناك احتمال كبير لأن يواجه ترامب مشاكل قانونية على صلة بالضرائب، بعد الكشف عن أن رجل الأعمال الثري دفع حوالى 750 دولاراً فقط، ضرائب فدرالية في عام 2016، كما أنه لم يدفع ضريبة الدخل لمدّة 10 سنوات من السنوات الـ 15 الأخيرة. هذه الحالات المذكورة تتعلّق بالجرائم الفدرالية، في حين أن ترامب متورّط أيضاً في سلسلة من القضايا على مستوى الولاية. ففي نيويورك، ينتظره تحقيقان قضائيّان يمكن أن يؤدّي كلّ منهما إلى ملاحقته: الأول جنائي بدأه المدّعي العام في مانهاتن، سايروس فانس، ويستهدف أعمال الاحتيال الضريبي المحتملة والاحتيال في مجال التأمين والتلاعب في الحسابات، والثاني مدني بدأته المدّعية العامة لولاية نيويورك، ليتيتيا جيمس، ويسعى إلى تحديد إذا ما كانت مجموعة ترامب كذبت في شأن حجم أصولها للحصول على قروض ومزايا ضريبية.

> **يشمل العفو الجرائم الفدرالية، ولا يتطرّق إلى التهم المرفوعة في محاكم الولايات**

وفي انتظار أن يحين موعد تسلّم الإدارة الديموقراطية مهمّاتها، سيبقى ترامب في منصبه، حيث يمكنه استغلال الوقت المتبقّي لمنح نفسه عفواً رئاسياً، ولا سيما أن سلطات الرئيس واسعة جداً في الولايات المتحدة، وأن العفو الرئاسي، بحسب "سي إن إن"، "يُعدّ عصاً سحرية قانونية قادرة على توفير حصانة كاملة ضدّ جميع الجرائم الفدرالية الماضية والحالية". لذلك، يمكن ترامب أن يعفو عن أصدقائه أو عائلته، كما فعل مع روجر ستون في التحقيق المتعلّق بالتدخل الروسي، لكن المشكلة تكمن في أن هذا العفو لا يشمل سوى الجرائم الفدرالية، ولا يتطرّق إلى التهم المرفوعة في محاكم الولايات. وبما أنه لا توجد سابقة عفا فيها الرئيس عن نفسه في تاريخ الولايات المتحدة، يبقى الأمر متروكاً إلى تقدير إحدى المحاكم أو المحكمة العليا، وخصوصاً أن بعض الخبراء القانونيين يرون أنه غير دستوري. إزاء ذلك، يمكن ترامب التنحّي قبل انتهاء ولايته وتسليم السلطة إلى نائبه مايك بنس، تاركاً له منح العفو الرئاسي، في ما يشبه عفو جيرالد فورد عن ريتشارد نيكسون بعد فضيحة "ووترغيت" في عام 1974.

(الأخبار)

فلسطين

السلطة تنهي «تمرّدها»: عودة إلى الحضن الإسرائيلي

من دون مقدّمات طويلة، حزمت السلطة أمرها، و«عادت ريما إلى عادتها القديمة». لم تنتظر حتى أن ينصّب جو بايدن رسمياً رئيساً للولايات المتحدة، فقدّمت عربوناً «رخيصاً» إلى إدارته بإعلانها، من تلقاء نفسها، عودتها إلى الحضن الإسرائيلي أمنياً ومالياً ومدنياً. وعلى أكثر من مستوى رسمي أمس، قدّم مسؤولو السلطة تبريراتهم، إذ قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، إنه «وصلتنا ورقة من إسرائيل تتعهّد فيها بالالتزام بالاتفاقات معنا، وعليه نعلن استئناف الاتصالات».

لكنّ إعلاميين إسرائيليين نقلوا عمّن وصفوهم بأنهم موظفون كبار، قصة مختلفة عن الورقة التي نشروا نسخة عنها. إذ أرسل قبل نحو أسبوع وزير الشؤون المدنية في السلطة، حسين الشيخ، رسالة إلى «منسق أنشطة الحكومة في المناطق»، كميل أبو ركن، يسأله فيها: هل لا تزال الحكومة الإسرائيلية ملتزمة باتفاقات، ليردّ الأخير أمس برسالة قال فيها باختصار: «الاتفاقات الثنائية الإسرائيلية ــ الفلسطينية ستبقى تُشكّل الإطار القانوني المعمول به الحاكم لممارسة الأطراف، بشأن الأمور المالية وغيرها»، مضيفاً: «بناءً على تلك الاتفاقات، ستستمرّ إسرائيل في تحصيل الضرائب للسلطة. للأسف، السلطة هي التي كانت قد أوقفت تسلّم تلك المبالغ المحصلة من إسرائيل».

وكانت «الأخبار» قد نقلت عن مصدر في رام الله أن السلطة في صدد تسلّم «المقاصة» الشهر الجاري عقب مشاورات أفضت إلى عودة هذه الأموال عبر وسيط أوروبي. وأشار المصدر آنذاك إلى أن هذا القرار يأتي بالتزامن مع «عودة العلاقات (التنسيق الأمني)»، لافتاً إلى أنه «منذ بداية الأزمة، هناك حديث جدّي من الحكومة عن أن الأزمة أمرها، و«عادت ريما إلى عادتها القديمة». لم تنتظر حتى أن ينصّب جو بايدن رسمياً رئيساً للولايات المتحدة، فقدّمت عربوناً «رخيصاً» إلى إدارته بإعلانها، من تلقاء نفسها، عودتها إلى الحضن الإسرائيلي أمنياً وماليّاً ومدنياً. وعلى أكثر من مستوى رسمي أمس، قدّم مسؤولو السلطة تبريراتهم، إذ قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، إنه «وصلتنا ورقة من إسرائيل تتعهّد فيها بالالتزام بالاتفاقات معنا، وعليه نعلن استئناف الاتصالات».

لكنّ إعلاميين إسرائيليين نقلوا عمّن وصفوهم بأنهم موظفون كبار، قصة مختلفة عن الورقة التي نشروا نسخة عنها. إذ أرسل قبل نحو أسبوع وزير الشؤون المدنية في السلطة، حسين الشيخ، رسالة إلى «منسق أنشطة الحكومة في المناطق»، كميل أبو ركن، يسأله فيها: هل لا تزال الحكومة الإسرائيلية ملتزمة باتفاقات، ليردّ الأخير أمس برسالة قال فيها باختصار: «الاتفاقات الثنائية الإسرائيلية ــ الفلسطينية ستبقى تُشكّل الإطار القانوني المعمول به الحاكم لممارسة الأطراف، بشأن الأمور المالية وغيرها»، مضيفاً: «بناءً على تلك الاتفاقات، ستستمرّ إسرائيل في تحصيل الضرائب للسلطة. للأسف، السلطة هي التي كانت قد أوقفت تسلّم تلك المبالغ المحصلة من إسرائيل».

وكانت «الأخبار» قد نقلت عن مصدر في رام الله أن السلطة في صدد تسلّم «المقاصة» الشهر الجاري عقب مشاورات أفضت إلى عودة هذه الأموال عبر وسيط أوروبي. وأشار المصدر آنذاك إلى أن هذا القرار يأتي بالتزامن مع «عودة العلاقات (التنسيق الأمني)»، لافتاً إلى أنه «منذ بداية الأزمة، هناك

> **تواجه جلسات المصالحة في القاهرة عقبات كثيرة حالياً**

أن «التنسيق الأمني... سيعود إلى ما كان عليه» قبل 19 أيار/ مايو 2020، حين أعلنت رام الله وقف هذا التنسيق رسمياً، رابطاً ذلك بـ«إعلان إسرائيل استعدادها الالتزام بالاتفاقات الموقّعة سابقاً بين الطرفين، وتلقّي الرئيس الفلسطيني محمود عباس رسائل رسمية ومكتوبة تؤكد هذا الالتزام».

من جانب آخر، علمت «الأخبار» أن جلسات المصالحة بين «فتح» و«حماس» المنعقدة في القاهرة حالياً بناءً على دعوة مصرية عاجلة، تواجه عقبات كثيرة، وخاصة أن «حماس» تصرّ على التزامن في عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية جرّاء مماطلة «فتح» في الإجراءات، وتخوّف الأولى من تنصّل الثانية من الرئاسيات لاحقاً. ووسط هذه الأجواء، ثمّة حديث إسرائيلي عن رفض قطري لتوسيع المنحة المالية لغزة، مع تهديد بألّا يجري تسليمها إذا عاد التصعيد مجدداً.

(الأخبار)

بسجوت، التي ينوي مايك بومبيو زيارتها بصفته اول وزير خارجية اميركي يدخل مستوطنة (أ ف ب)

قضية تذر المعارك المندلعة في اقليم التيجراي الإثيوبي، وامتدادها إلى خارج حدود البلاد، بأزمة كبرى في القرن الافريقي. أزمةٌ يُحمّل الخبراء أبي احمد المسؤولية الاولى عنه، جرّاء مجازفته بامن دولته واستقرارها من اجل وهم لا يقلّ يُسوّقه عنوان: «الإثيوبيانية». يأتي ذلك في ظلّ تجاهل غربي لمايقوم به الرجل، على رغم الهالة التي كان حظي بها بوصفه «رجل السلام» في هذه المنطقة من القارّة السمراء

آبي أحمد يستعجل حلم الإمبراطورية
إثيوبيا في عين العاصفة

محمد عبد الكريم احمد

مهّدت وسائل إعلام غربية كثيرة، مطلع تسعينيات القرن الماضي، لسقوط حكم الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف، مثلما فعلت مجلة التايم في غلافها الشهير (حزيران/ يونيو 1990) الذي حمل عنوان «في عين العاصفة». بعد نحو ثلاثة عقود، تتجاهل وسائل الإعلام نفسها أزمة رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، الذي كان حظي بهالة إعلامية غربية، كزعيم شاب ومثقف، مرشّح لقيادة القارّة الأفريقية نحو الديمقراطية التحوّلية، وصانع لا يبارى للسلام في القرن الأفريقي، قبل أن يُمنح جائزة «نوبل» للسلام تقديراً لـ«جهود متوقّعة» منه مستقبلاً، في سابقة غريبة ومتعجّلة. عملياً، لم ينجح آبي أحمد سوى في إعادة إنتاج الفوضى داخل بلاده، والاكتفاء بلمسات تجميلية في ملفّ التحوّل الديمقراطي فيها، وتعزيز محاولة بائسة لتمديد هيمنة إثيوبيا خارج دائرة نفوذها التقليدي في القرن الأفريقي (والسودان)، إلى شرق أفريقيا وإقليم البحر الأحمر، وصولاً إلى مقارعة مصر في مصالحها البالغة الحيوية والتلويح بحرب دبلوماسية وحقيقية معها.

وفيما انشغل أحمد بمراوغات عفّى عليها الزمن في ملفّ «سد النهضة»، ذكّرت بأساليب المفاوض الإسرائيلي الأفريقي، قبل أن يُمنح جائزة «نوبل» للسلام تقديراً لـ«جهود الانتقالية في الخرطوم، ومناورته إزاء الصين والولايات المتحدة في محاولة لشراء مكاسب مستحيلة، كانت الأزمة تتصاعد منذ مطلع العام الجاري في الداخل الإثيوبي، مع فشل حزبه الحديث التأسيس، «الازدهار»، في نيل التأييد الشعبي خارج إقليم الأمهرا، وتصعيد «جبهة تحرير التيجراي» الحاكمة في إقليم التيجراي مواقفها الرافضة للانضمام إلى الحزب بدلاً من «تحالف الجبهة الإثيوبية الشعبية» الذي تمّ تفكيكه على عجل نهاية عام 2019، في خطوة استعراضية صاحبت تتويج آبي أحمد بجائزة «نوبل»، وإصداره كتابه عن سياسة المصالحة «مدمر» (medemer)، الذي احتوى مقولات وأفكاراً غير متماسكة، ولا تشي بفهم واقعي لمشكلات تاريخية وإثنية ذات جذور تمتدّ لقرون في الأقاليم التي تكوّنت منها دولة إثيوبيا في القرن التاسع عشر.

وتبلورت تلك الأزمة في رفض إقليم التيجراي حجج نظام آبي أحمد لتأجيل الانتخابات الإقليمية (التي كانت مُقرّرة في أيار/ مايو، ثم في آب/ أغسطس 2020) مرّة غريبة ومتعجّلة، بحجّة نقص الدعم اللوجستي (على رغم الدعم الكبير الذي قدّمه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لمفوضية الانتخابات الإثيوبية بالفعل)، ومرّة منتصف العام نفسه بحجّة جائحة «كوفيد - 19»، ومُضيّ الإقليم مطلع أيلول/ سبتمبر الفائت في تنظيم الانتخابات الإقليمية المقرّرة دستورياً، وفوز الجبهة الحاكمة باغلبية ساحقة في انتخابات نزيهة للغاية بحسب مراقبين دوليين. جاء ذلك على رغم تهديدات أديس أبابا للإقليم بمحاصرته، وفرض عقوبات ثقيلة على مسؤولي الجبهة، الذين واجهوا آبي أحمد بإباء كبير على خلفية إدارة جبهتهم لإثيوبيا فعلياً طوال نحو ثلاثة عقود، ومعرفتهم حقيقة الدور الذي يسعى للعبه آبي أحمد لإعادة إنتاج نظام فردي سلطوي مستنداً إلى ظهير إثني منافس: الأمهرا.

كان لافتاً خروج آبي أحمد في أزمة التيجراي، حتى في بداياتها، عن هدوئه وبساطته المتكلّفة، واستخدامه لغة تيجرانية هادئة موجّهة إلى سكان الإقليم بضرورة أن ينفضوا من حول قيادة «الجبهة التيجرانية»، وأخرى تهديدية مباشرة إلى قادة الجبهة بالاستهداف ومزيد من الإقصاء من أبنية الحكم الفيدرالي، في سوء تقدير لمدى التصاق سكان إقليم التيجراي بقادة «جبهة التحرير». وبدت مقاربة آبي أحمد متجاهلة، عمداً أو سهواً، لحقيقة تاريخية أشار إليها عدد كبير من المحلّلين الإثيوبيين، مفادها تطلّع إقليم التيجراي لتكوين دولة خاصة به بين قطاعات سياسية مهمّة من التيجرانيين، كما اتضح في البيان الأول الشهير لـ«جبهة التحرير التيجرانية»، والذي حَدّد «جمهورية التيجراي المستقلّة» هدفاً رئيساً لنضال الجبهة العتيد، وأن هذا الإقليم تحديداً ظلّ يتمتع بوضع الدولة المستقلّة واقعياً بعد عام 1991. وتَصوّر آبي أحمد أن نزعته «التصالحية»، والأفكار التي يُروّجها أنصاره بوصفه زعيماً جديداً لـ«الإثيوبيانية»، أو نزعة الوحدة الإثيوبية، كافية لتفكيك البناء السياسي والنضالي لإقليم التيجراي وخبرته التاريخية التي دفعته إلى قيادة إثيوبيا طوال العقود الثلاثة الماضية من دون منافس حقيقي.

ولم يكن أكثر المحلّلين تشاؤماً يتوقع اندلاع الحرب بين الحكومة الفيدرالية، بمكوّناتها العسكرية غير المتماسكة وغير ذات الولاء الاحترافي المشهود، وقوات إقليم التيجراي على هذا النحو المتعجّل، على رغم تلبّد الأجواء بتهديدات متبادلة بين الجانبين قبل ساعات من انطلاق الحرب فعلياً، بتنسيق كبير مع الجيش الإريتري ضدّ الإقليم. وبالنظر إلى غلبة العناصر الأمهرية على القوات الفيدرالية، فقد تعزّزت الصبغة الإثنية للصراع، وتأكّد تلاعب آبي أحمد بسياسات «الإثيوبيانية» والاحتماء وراء هذا المصطلح الفضفاض، والاستعماري في واقع الأمر كونه يرجع إلى عهود الأباطرة المؤسِّسين للدولة الإثيوبية على حساب أقاليم شتّى خارج الهضبة الحبشية التاريخية، لتكريس نظام إثني جديد قوامه إثنية الأمهرا، وتتبعها إثنيات أخرى تقبل بأدوار ثانوية.

أضطر السودان لفتح حدوده امام تدفق اللاجئين من إقليم التيجراي (أ ف ب)

لكن على رغم التنسيق المسبق الذي اتضح شيئاً فشيئاً مع إريتريا قبل شنّ الهجوم، واستهداف آبي أحمد والرئيس الإريتري إسياس أفورقي عدوهما المشترك: التيجراي، ومحاولة الأول تحييد موقف السودان مسبقاً وإقناعه بغلق الحدود بشكل كامل مع الإقليم (عند منطقة القضارف وامتداداتها في خط قصير للغاية من الحدود السودانية الإثيوبية)، فإن الحملة العسكرية الفيدرالية لم تحسم المسألة في الوقت القصير نفسه الذي توقّعه آبي أحمد، انطلاقاً من نهجه المألوف في تحقيق انتصارات كلامية تمهيداً لأخرى واقعية. وإذ رفض أيّ تدخل أو وساطات إقليمية أو ثنائية، فقد انكر مساهمة القوات الإريترية فعلياً في القتال، على رغم التقارير المؤكّدة لذلك، واستهداف القوات التيجرانية أهدافاً حيوية داخل العاصمة الإريترية أسمرا، وما ورد من تقارير عن استخدام الجيش الإثيوبي طائرات مُسيّرة انطلاقاً من قاعدة إماراتية عسكرية في إريتريا لضرب أهداف داخل الإقليم منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري.

وفيما يسعى آبي أحمد ونظامه إلى تحقيق انتصار مهمّ على إقليم التيجراي عبر حشد إثني وإقليمي لتفادي تكرار الأقاليم الإثيوبية سيناريو التيجراي، فإنه واجه أزمة دولة حقيقية في ذلك، دفعته إلى استدعاء القوات الإثيوبية المشاركة في عمليات الأمن في الصومال. وفيما اضطر السودان - خلافاً لرغبة رئيس الوزراء الإثيوبي - إلى فتح حدوده أمام تدفق اللاجئين من إقليم التيجراي، سواء كانوا مدنيين أم جنوداً من القوات الفيدرالية فارّين من ساحة القتال أم عسكريين تيجرانيين، تصاعدت الاشتباكات الإثنية الطابع على خلفية الحملة العسكرية الأخيرة في الأقاليم الحدودية مع السودان (وأبرزها إقليم بني شنقول الذي يُتوقّع أن يشهد أزمة إنسانية خطيرة).

تبقى حسابات الحسم خارج التوقعات، لكن خسارة آبي أحمد من جرّاء هذه الأزمة تُمثّل الأمر المحسوم بقيناً. فقد تبدّدت صورته كرجل سلام ورجل دولة، وانكشفت مقولات «الإثيوبيانية» بفضل الحشد الإثني للأمهرا في حملته العسكرية، وتداعي احترافية الجيش الإثيوبي على وقع الانتماءات الإثنية. في أول اختبار حقيقي له منذ تولّي آبي أحمد قيادة البلاد في نيسان/ أبريل 2018. وفيما يشهد القرن الأفريقي بأكمله احتمالات أزمة كارثية، فإن صورة آبي أحمد ووضعه إثيوبيا - ثاني أكبر دول القارة الأفريقية سكاناً ومن أهمّها تأثيراً - في عين العاصفة لم يحظيا بعد بالاهتمام الدولي الذي كان متوقعاً في مثل هذه الحالات، إمّا على وقع إتاحة الفرصة له لاستكمال التحوّل الديمقراطي، أو منحه تفويضاً مسبقاً بالصوابية السياسية وصكّاً باستكماله مشروع «الإثيوبيانية» الخارج من رحم أفكار العصور الوسطى الإثيوبية.

البحرين

سلمان بن حمد ولياً للعهد... ما الجديد؟

عباس بوصفوات

ماذا ينتظر الرأي العام البحريني من رئيس الوزراء الجديد، سلمان بن حمد آل خليفة؟ وهل سيتمكّن الابن البكر للملك من إدارة منصبَيه الرفيعين المتناقضين: ولاية العهد ورئاسة الوزراء؟ وكيف تنظر قوى المعارضة إلى وصول مَن رأته يوماً شريكها في الإصلاح إلى أكبر منصب تنفيذي؟ وأين تتموضع المؤسسة العسكرية وأجنحة القصر بعد رحيل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان؟ وأيّ مؤثرات يُدخلها المحور السعودي، ووصول الديمقراطيين إلى البيت الأبيض، على المعادلة البحرينية؟ تلك أسئلة حاضرة بقوّة، وسنجيب عن بعضها بتركيز.

الأولوية القصوى

ليست الملفات السياسية والاقتصادية هي التي تشكّل أولوية ملحّة لرئيس الوزراء الجديد. حتّى يتمكّن الرجل من الاحتفاظ بمنصبه ولياً للعهد، ويتسلّم العرش، في حال شغور المنصب، كما هو معمول به في المَلَكيات المطلقة، فإن أولى الأولويات وأكثرها جسامة تقتضي أن يحتفظ بثقة أبيه الملك.

وعلى رغم الحديث المشهور عن استقرار ولي العهد في موقعه من دون مزاحمة، فإن «الدنيا لا أمان لها»، ما دام دستور مملكة البحرين يمنح الملك تعيين أيّ من أبنائه ولياً للعهد، وليس بالضرورة الابن البكر. فولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، ليس أكبر أبناء الملك سلمان، وولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، ليس أكبر أبناء الشيخ زايد بعد أخيه خليفة. والأمير القطري، تميم، ليس أكبر أبناء الأمير السابق حمد. إضافة إلى ما سبق، لا يمكن لسلمان بن حمد أن ينسى شكل الملك الأردني الراحل، حسين بن طلال، حين أصدر، في عام 1999، قبل سويعات من رحيله، قراراً بإزاحة شقيقه الحسن، وتعيين ابنه عبدالله ولياً للعهد.

الملك رئيس الحكومة

ما سبق يعني أن أيّ مشروع لولي العهد، اقتصادياً كان أم سياسياً، لا بدّ أن ينسجم بشكل مطلق مع إرادة الملك، سيّد التشدّد. وطوال عشرين سنة مضت، كان ابن حمد «أميناً لنهج والده»، بالنظر أيضاً إلى أن الملك هو رئيس السلطة التنفيذية، دستورياً، وأن النظام في البلاد يستند إلى النظام الرئاسي الذي يتزعّمه القصر، فيما ولي العهد ينفّذ حصراً تكليفات والده. وهذا لا يمنع وجود قدر من المساحة له في إدارة الملفات غير السياسية والأمنية والعسكرية.

المحمّدان

بيد أن حيازة ثقة الملك ليست كافية، فعلى ابن حمد أن يحوز سنداً مستمراً من قِبَل الرجلين القادرين على تغيير المعادلة البحرينية: محمد بن زايد ومحمد بن سلمان. يشكّل هذا الرجلان، في الآن ذاته، سنداً وخطراً للحكم الخليفي في البحرين. وهما يقيّدان أيّ تطلّع مفترض للملك أو رئيس الوزراء إلى استحداث مسار سياسي واقتصادي مستقلّ، داخلياً وخارجياً.

> يُرجح أن يُمنح المتشدّدون، في شخص ناصر بن حمد، موقع قيادة الجيش

المؤسسة العسكرية

بإقصاء رئيس الوزراء الراحل وأجنحته في السنوات الأولى من حكم الملك حمد عن دوائر القرار، فقد استأثر جناحا القصر: جناح الخوالد وجناح ولي العهد، بإدارة ملفات الدولة المختلفة، منفّذَين ما أسميه «استراتيجية حمد». ومع بلوغ قائد الجيش، المشير خليفة بن أحمد، سنّ الـ74، فإن التفكير في بدائل صار على الطاولة. فلا يمكن توقّع أن يرث «الخوالد» المؤسسة العسكرية، التي ستظلّ بالضرورة حكراً على أبناء الملك، أو نسل حمد بن عيسى. ويُعتقد أن منصب قائد الجيش سيؤول إلى ناصر بن حمد، في ظلّ تصوّر نفترض أن الملك يتبنّاه بتوزيع النفوذ بين أجنحة «التشدّد» (الخوالد) و«الاعتدال» (ولي العهد)، المفترضة داخل القصر. وبالتالي، يُرجّح أن يُمنح المتشددون، في شخص ناصر، موقع قيادة الجيش، ليكون رقماً صعباً في المعادلة، وهذا سبب جوهري في أن يؤول منصب رئاسة الوزراء إلى سلمان، في ظلّ رغبة نفترضها لدى الملك بتوزيع النفوذ بين أبنائه.

ولاية العهد ورئاسة الوزراء

ربّما تشكل رئاسة الوزراء وجعاً للرأس، أو حتى خطراً على ولي العهد من ناحيتين: الأولى، تقوية ناصر في الجيش بما يُمكّنه من كسب الموالين والقطاع العسكري المؤثر في القرار. والثانية، اكتساب رئيس الوزراء الجديد مزيداً من الحنق الشعبي جرّاء أيّ إخفاق حكومي متوقّع، في ظلّ انخفاض أسعار النفط، وزيادة البطالة، والأزمة السياسية المستفحلة، التي تقيّد بالضرورة تحقيق أيّ إصلاح اقتصادي مدّعى. إذاً، فإن إسناد رئاسة الوزراء إلى الابن الأكبر للملك يعود في جزء منه إلى تقاسم النفوذ في ما بين الأجنحة. بيدَ أن هذا يجعل ولي العهد في صدام مباشر مع الجمهور، الذي لطالما اتهم الحكومات المتعاقبة بالإخفاق. الإشكال الآن، أن بعض الجمهور سيواجه صعوبة إذا أراد تجنيب ولي العهد الذي يقود حكومة فاشلة، النقد. وربّما يريد الطرف الموالي، عموماً، تجنيب ولي العهد النقد لأنه اعتاد تبجيل أعمال الحكومة. وربّما تريد بعض الجهات المعارضة تفادي توجيه نقد حادّ إلى ولي العهد لأنها تسعى إلى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الملك المقبل، الذي تراه يحظى بنفوذ أوسع الآن. لكن، يُعتقد أن جمع الرجل للمنصبين يجعل الجميع أمام معضلة كبرى وتوتّر مكتوم، لا بدّ أن يظهر إلى السطح وهو ليس ببعيد.

مهارات القيادة

تدرّب الملك الحالي، حمد، في الجيش على مدى ثلاثين عاماً (1969 – 1999)، بعيداً من أيّ مساءلة شعبية، وفي ظلّ وفرة مالية مع حصول الجيش على نسبة هائلة من الموازنة العامة. وفي الجيش، بنى فريقه المتشدّد الضارب الذي يقوده وزير ديوانه القوي خالد بن أحمد، وفيه بنى النظريات التي قادت البلاد نحو التدهور.

هكذا، كانت الغاية من طرح مشروع سوق العمل، في عام 2004، من قِبَل ولي العهد، تحقيق أهداف غير معلنة، أبرزها: بناء بيروقراطية خاصة لولي العهد في شكل هيئات، بعيداً عن إطار الوزارات الحكومية وديوان الخدمة المدنية، وذلك من أجل: أولاً، توفير موازنة ضخمة لولي العهد؛ ثانياً، تمكينه من الحركة بحرية «دون مساءلة» بافتراض أن البرلمان قادر على المساءلة؛ ثالثاً، تمكينه من التدرب على القيادة؛ رابعاً، تمكينه من إعداد طاقمه الخاص وكوادره التي يثق بها، ويبدو أن الأخير على الأقل لم يتحقّق. وقد أضعف هذا المسار وجود ولي العهد في الجيش، وبالتالي، يضعف من قدرته على تحقيق برامجه المختلفة كرئيس للوزراء.

فريق ولي العهد

حين نجري مقارنة بين رجالات الملك الباطشين، ورجالات رئيس الوزراء الراحل، المخضرمين سياسياً، يظهر أن رجالات ولي العهد من النوع «الخفيف الوزن». نعم قد تراهم تقنيين، وخريجي جامعات غربية، لكنهم ضعيفو المهارات السياسية والقدرات التواصلية، ولا حضور شعبياً يُذكر لهم. ويتقييم أداء هذا الفريق خلال عقدين من إمساك ولي العهد بملف الاقتصاد، ونحو سبع سنوات من تولّيه إدارة مجلس الوزراء منذ تعيينه نائباً لرئيس الوزراء في عام 2013، يمكن أن يُسجّل إخفاق ملحوظ، يتحمّل جزءاً منه المناخ العام، وسطوة الملك، الذي هو - دستورياً - رئيس السلطة التنفيذية.

المعارضة

تجد المعارضة نفسها أمام سؤال التعامل مع الوضع الجديد. وتعتقد أطراف فاعلة فيها أن ولي العهد كان إصلاحياً في عام 2011، مقارنة بأطراف خليفيّة وإقليمية أخرى، لكنها ليست متأكدة أن الرجل ما زال يحمل التطلّعات ذاتها. ولا تملك المعارضة شريكاً في الحكم، وهي تعوّل على أن يكون ولي العهد هذا الشريك، في ضوء توتّر العلاقات مع رئيس الوزراء الراحل، ومضيّ الملك نحو قمع غير مسبوق، والنظر إلى ناصر كشخصية متشدّدة.

وتمنّي بعض أطراف المعارضة النفس في أن يسعى ولي العهد إلى فتح صفحة جديدة. لكنّ أطرافاً أخرى لا تجد أن ذلك سيحدث عاجلاً. بيد أن قسماً ثالثاً يعتقد أن ولي العهد قد يجد في ضعف المعارضة الراهن وعدم قدرتها على فرض شروطها مدخلاً لإقناع والده بجدوى البحث عن صيغ لإعادتها للعملية السياسية المنهارة منذ عام 2011. والمؤكد أن الملك المتشدّد لن يقبل بسهولة عودة المياه إلى مجاريها.

السياسة الخارجية

هناك خطأ شائع في البحرين، مفاده أن مجلس الوزراء يشرف على وضع السياسة الخارجية. والواقع أن مجلس الدفاع الأعلى، الذي يرأسه الملك، هو المسؤول عن ذلك، وسيظلّ هذا الملفّ لدى القصر، وبالتالي قد لا تشهد العلاقات مع طهران والدوحة وصنعاء تحسّناً، فيما ستتنامى العلاقات مع تل أبيب. وهذا لا يعني أن رئيس الوزراء الجديد معترض على سياسات كهذه.

دبلوماسية

حين تُدقّق في تصريحات رئيس الوزراء «الجديد»، يَندر أن تجد تصريحاً مسيئاً لقطر أو إيران أو الشيعة أو المعارضة أو الإسلاميين، أو أيّ من خصوم الحكم المفترضين. ويمكن أن يقال إن ابن حمد يتمتّع بدبلوماسية فائقة، أبقت على علاقات مفتوحة مع مختلف الطيف البحريني والإقليمي، وهو يتمتّع بعلاقات واسعة دولياً.

مساءلة ابن حمد

إشكالية جمع منصبَي ولاية العهد ورئاسة الوزراء تُطلّ برأسها داخلياً، ولا يمكن إدارتها بمهارات العلاقات العامة. ويتساءل مراقبون إن كان «الاستقرار»، كما في الرواية الحكومية، يُنال بوجود رئيس وزراء «مقدّس» ويُعتبر خطاً أحمر، أم بتعيين شخصية يمكن للبرلمان والصحافة أن «يكسرا رأسها»، وللملك أن يلعب بها كورقة سياسية، وأن يطاح بها كلّما حدثت مشادات شعبية، فتُقدّم قرباناً إلى الرأي العام، كما في الكويت والأردن والمغرب. بحسب هذا الرأي، فإن فصل رئاسة الوزراء عن ولاية العهد غايته منع الصدام الحادّ بين القصر والناس، وهي إذ تبغي حماية حقوق المواطنين بوضع رئيس وزراء غير مقدّس وقابل للمساءلة، فإنها تصون مكانة ولي العهد والملك المقبل، شرط أن يتمّ ذلك في سياق نظام دستوري برلماني.

إسناد رئاسة الوزراء إلى الابن الأكبر للملك يعود في جزء منه إلى تقاسم النفوذ في ما بين الأجنحة (أ ف ب)

إعلانات رسمية

اعلان
من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلبت يمينة أحمد بو غلمونة (جزائرية) لمورثها حبيب أحمد بو غلمونة (جزائري) سند تمليك بدل عن ضائع عن حصته بالعقار 709 مدور.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات

www.al-akhbar.com

الأخبار al-akhbar

هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

تراث

مع نشر الصور والتصميمات الأوّلية لـ«متحف إيدو للفن الغرب أفريقي» في نيجيريا، عاد النقاش حول الإرث الفني المسلوب أثناء الاستعمار البريطاني للبلاد، وتحديداً منحوتات بنين البرونزية (Benin Bronzes) التي لا تزال تقبع في المتاحف الأوروبية

900 قطعة سرقها الجنود والبحّارة البريطانيون سنة 1897

منحوتات بنين المنهوبة شاهدةً على ممارسات الاستعمار

روان عز الدين

بدأت قضية منحوتات بنين البرونزية (Benin Bronzes)، منذ ما يفوق المئة عام. كلّ ما يوثّق لتلك الحادثة الدمويّة مدوّن في سجلّات الاستعمار البريطاني، وعلى جدران المتاحف، ولو أن القصّة هناك يُراد لها أن تظلّ ناقصة. بقيت المنحوتات نفسها، رغم حضورها المادي، أشبه بوثائق ضائعة عن مملكة بنين (راجع الكادر) التي تعدّ أعظم ممالك أفريقيا قبل الاستعمار. أخيراً، كُشف عن صور وتصميمات «متحف إيدو للفن الغرب أفريقي» الذي يحتفي بإرث مملكة بنين الثقافي والحضاري، حيث سيشيّد على أنقاضها (جنوب نيجيريا حالياً). وبالتزامن مع اقتراب البدء بتنفيذ المتحف (من المتوقّع أن يفتتح بداية سنة 2025) الذي يحمل توقيع المعمار الغاني البريطاني ديفيد أدجايي، عاد الحديث عن مصير تلك اللقى التي تعدّ أكبر قضايا الآثار المنهوبة. تترافق هذه النقاشات مع الآمال الشعبية في نيجيريا باستعادة المنحوتات من المتاحف العالمية، بينما تتمسّك الأخيرة بحقّها بالاحتفاظ بها، وتدافع المتحف البريطاني الذي يحوي حوالى 900 من هذه القطع، كان قد سلبها الجنود والبحارة البريطانيون سنة 1897.

لم تتوقّف المطالبات باستعادة القطع البرونزية يوماً، أخرها مع الحملات الأفريقية التي تلت مقتل جورج فلويد في أميركا. احتجاجات طالبت بتحرير الثقافة الأفريقية من السرديات الأوروبية البيضاء، عبر استعادة الكنوز القابعة لعقود في المؤسسات والمتاحف الغربية. في مقابل هذه الدعوات، ظلّ المتحف البريطاني يتهرّب من التخلّي عن القطع. في السبعينيات، طلب منظّمو مهرجان الفن الأفريقي في العاصمة النيجيرية لاغوس من المتحف البريطاني استعارة قناع عاجي لوالدة الحاكم (يعود للقرن السادس عشر). قوبل المنظمون بالرفض من قبل المتحف الذي عزا ذلك إلى حالة القناع الهشّة، بينما كشفت مصادر نيجيرية حينها بأن إدارته طالبت المهرجان بـ 3 ملايين دولار كتأمين عليه.

في السنوات الأخيرة، استمرّ المتحف البريطاني بالتمسّك بهذا الإرث. اقترح أن يعيد قسماً منه إلى «متحف إيدو للفن الغرب أفريقي» كإعارة فقط لعرضها لثلاث سنوات كحدّ أقصى، متذرّعاً ببعض العقبات القانونية، منها أنه لم يتسلّم أي دعوة رسمية. نشر المتحف البريطاني على موقعه الإلكتروني مقطعاً عن وضع القطع: «بينما لم يتلقَّ المتحف أي دعوة رسمية لاستعادة آثار بنين، إلّا أن المحكمة الملكية لبنين كانت قد وجّهت دعوات علنية عدّة تدعو إلى استرجاع هذه المجموعة». تُضاف ذلك إلى ذرائع قانونية تبرّر الوصاية الأبوية على إرث الشعوب، بحجّة حمايتها من السرقة في بلدانها الأصليّة، أو بحجّة أخرى هي سعي هذه المتاحف إلى تمثيل كافّة الشعوب في مجموعاتها. غير أن أكثر ما يهدّد إمكانية حصول نيجيريا على هذا الإرث مجدّداً، هو مشاركة المتحف البريطاني نفسه في دعم مشروع الحفريات التي ستقام في محيط موقع «متحف إيدو للفن الغرب أفريقي»!

يشتمل مشروع بناء المتحف، على حفريات أركيولوجية في الموقع للتنقيب عن لقى وآثار المملكة القديمة. فمن المفترض أن يضمّ المتحف الجديد مئات القطع من المجموعة البرونزية لبنين، وفق ما يطمح القائمون عليه، ضمن هدف عرضها بأساليب وسرديات محليّة من شأنها أن تمدّ صلات جديدة بين التاريخ والمواطنين، بعيداً عن آليات عرضها في المتاحف الغربية. لا تقتصر مجموعة آثار بنين، على المنحوتات المصنوعة من البرونز، بل تضمّ منحوتات عاجية، بالإضافة إلى الأقنعة الخشبية والنحاسية. تحمل تلك الأقنعة والألواح أهميّة ثقافيّة تاريخية وجماليّة على السواء. في المملكة، كان أول التكليفات التي يوصي بها الملك الجديد، هو مهمّة صنع تماثيل لوضعها على مذبح والده. بدأ العمل بالبرونز والنحاس منذ القرن الثالث عشر ميلادي، إلى أن ظهرت التماثيل العاجية في القرن الثامن عشر، وكانت تعلو التماثيل البرونزية. وقد شهدت التقنيات الفنية، تطوّراً لناحية الألوان، ودمج مواد مختلفة في المنحوتة نفسها، فضلاً عن إضافة الإكسسوارات والعناصر التزيينية إليها. إن أشدّ ما يستنكره الأكاديميون والفنانون الأفارقة المعارضون لفكرة استعارة هذه القطع من متاحف النمسا وبريطانيا وألمانيا ودول أخرى، هو التناقض الصارخ لهذه الخطوة مع فكرة المتحف نفسه. برأيهم أن المتحف الذي يسعى إلى إحياء إرث مملكة بنين الفني والثقافي والحضاري، يتوجّب عليه قبل أي شيء تحرير القطع والمعروضات من المتاحف الغربية، خصوصاً أنّ بقاءها هناك يرسّخ الممارسات الاستعمارية القديمة التي تمثّلت في السرقة الدموية لهذا الإرث. كما يُجمع هؤلاء على أن الدول الأوروبية هي التي ينبغي أن تطلب استعارة هذه الأعمال من الدول الأفريقية لا العكس.

قبل سنة تقريباً، أقامت لجنة «الإرث الثقافي ومتحف المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا» (ECOWAS) اجتماعاً أقرّت فيه مشروع اتفاق دولياً بشأن استعادة الأعمال الأثرية والثقافية، كما أوصت وزراء ثقافة الدول باعتمادها. جاء ذلك، بعدما أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إعادة القطع المنهوبة خلال الاستعمار إلى بلدانها الأصلية تدريجياً. إذ كان ماكرون قد أوصى الناقدة الفنية الفرنسية بينيديكت سافوي والأكاديمي السنغالي فيلوين سار بكتابة تقرير شامل ومطوّل حول الشروط التي يجب أن تستوفيها إعادة الآثار الأفريقيّة إلى بلدانها. علماً أن التقرير تعرّض لنقد واستنكار من قبل المتاحف الأوروبية، خصوصاً أنه وصف ممارساتها بالنهب والسرقة العلنية لتاريخ الشعوب الأخرى. وبالعودة إلى إرث بنين تحديداً، فقد صوّت المشرّعون الفرنسيون الشهر الماضي، على إعادة القطع الأثرية الموجودة في فرنسا إلى بنين والسنغال، رغم أن مجموعتي هذين البلدين تشكلان نسبة ضئيلة من مجمل القطع الأثرية الأفريقية الموجودة في فرنسا.

لم تتوقّف المطالبات باستعادة القطع، آخرها مع الحملات الأفريقية التي تلت مقتل جورج فلويد في أميركا

أغنى ممالك غرب أفريقيا

كانت مملكة بنين (انضمّت لاحقاً إلى نيجيريا) تعدّ من أغنى الممالك في غرب أفريقيا، والنموذج الأكثر اكتمالاً عن الحضارة الأفريقية. إذ يعتبرها الأركيولوجيون بأنها المدينة الأكبر في العالم التي بُنيت قبل العصر الصناعي، حيث فاق طول جدارها أربعة أضعاف طول سور الصين العظيم. استمرّ ذلك حتى عام 1897، تحديداً 18 شباط (فبراير)، حين دخل الجنود البريطانيون وأحرقوا المدينة، وأسقطوا ملكها. شهدت بنين حينها مجزرة استمرّت لعشرة أيام، من قبل القوات البريطانية ردّ فعل على مقتل سبعة من جنودها. خلال تلك المجزرة، تم الاستيلاء، والسطو على القطع والمنحوتات البرونزيّة من البيوت ومن قصر الملك، وقد بلغت حوالى 3000 قطعة، يقبع حوالى 40% منها في المتحف البريطاني في لندن. وقد توزّعت القطع الأخرى بين المجموعات الخاصة، والغاليريات الأوروبية والأميركية، و«متحف برلين الإثني»، و«متحف المتروبوليتان» في نيويورك ومتاحف أخرى.

لوح برونزي (يقبع حاليا في مجموعة المتحف البريطاني)

تمثال رأس الملك (1550 – 1680 / يقبع حاليا في مجموعة متحف المتروبوليتان في نيويورك)

قناع عاجي كان يضعه الحاكم خلال بعض الاحتفالات في مملكة بنين (يقبع حاليا في مجموعة المتحف البريطاني)

انتمى كريستو وجان كلود إلى «فنّ الأرض» الذي بدأ في أميركا قبل أن يشعل مجموعة كبيرة من الفنانين في جميع أنحاء العالم

فنون معاصرة

عودة إلى كريستو وجان كلود... تغليف العالم

يوسف غزاوي *

احتضن «مركز جورج بومبيدو» في باريس منذ فترة معرضاً استعادياً لأعمال «فنّاني الأرض» كريستو (1935 ـ 2020) وزوجته جان كلود (1935 ـ 2009). أعمال غطت السنوات التي قضاها الفنّانان في باريس والتوجّهات الفنيّة المتنوّعة. هو فنّ تجهيزيّ وأدائيّ يقوم به الفنان في الطبيعة، من دون أن ننسى أنّ فنان الأرض يُقلد ويُحاكي أعمالاً عرفتها الحضارات الإنسانيّة الغابرة مع الاختلاف في المفهوم بين الاثنين: الأوّل يصنع أعمالاً فنّيّة بحتة. أمّا الثاني فقد شكّلت الأعمال جزءاً من عقيدته الفكريّة والوجوديّة.

ولد كريستو جافاشيف في 13 حزيران (يونيو) عام 1935 من عائلة بلغارية. وفي اليوم نفسه وُلدت زوجته جان كلود في كازابلانكا (في المغرب) من عائلة فرنسية مالكة. والدته كانت سكرتيرة في كليّة الفنون التي درس فيها، ووالده عالماً كيماوياً. توفي والده وهو يبلغ عشر سنوات.

درس الرسم والنحت والعمارة والتصميم (دراسة كلاسيكيّة) في أكاديمية «صوفيا للفنون». هرب من بلغاريا شيوعيّاً، ليصل إلى باريس عام 1958، التي طالما حلم بها. هناك تعرّف إلى جان كلود وتزوّجها وُرزقا بطفل. يعتبر كريستو أنّ أيّ شيء يمكن أن يكون قيّماً بالنسبة للفن.

بالرغم من دراسته الكلاسيكيّة، عمد كريستو إلى تجاوزها وتجاوز عمليّة التصوير La peinture على الحامل. سنواته الباريسيّة ستكون المدماك للسانه اللغويّ الفنّي: العمل على النتوءات على المسطّح الحامل، التكديس، التخريم، بداية الواجهات المخفيّة، وبالتعاون مع جان كلود، طوّر مشاريع المباني في الخارج.

عند وصوله إلى باريس، رسم كريستو بورتريهات بتقنيّة الزيت على القماش لعائلات من المجتمع المخمليّ بهدف كسب المال ليعتاش منه. في هذا الوقت، كان يُغلّف علباً صغيرة اسطوانيّة الشكل من المعدن، وقنّاني بواسطة قماش مُحاط بخيوط مثبّتة بصمغ صينيّ (أحمر اللون) لإحكامها صلابةً. انتقلت هذه الأبحاث في ما بعد إلى أثاثات المنازل كعناصر للعمل، ثمّ براميل حملت عنوان «مخزونه» Son inventaire، واستعمل أيضاً تقنيات أخرى كأوراق على قماش مُحرّزة لتُعطي طابع الصدفة من خلال تجميدها عبر طيّات يلعب الصمغ فيها دوراً هامّاً، مع إضافة الألوان. وقد يُضيف الرّمل والغبار عليها لإعطائها طابعاً «ماساويّاً».

إذاً، أوّل ما بدأه كريستو في باريس هو تغليف الأشياء الصغيرة والبسيطة وكل ما يراه أمامه من دون غاية أو هدف. واستمرّ في التغليف إلى أن أصبح يغلّف المعالم الحضارية من أبنية وجسور وطرقات، معتبراً إياها عورة بيئية يريد إخفاءها لفترة من الزمن. بالنسبة إليه، الغاية من هذا العمل الفني لا يكمن في الغليف بقدر ما هو إعادة تركيب وخلق أشياء وصور جديدة مستخدماً في ذلك البيئة وتأثير الضوء وحركة الرياح على القماش.

يصنّف كريستو أعماله كأنها أشياء ثمينة وقيّمة وقابلة للزوال في أي لحظة. ولهذا وجب عليه، وعلى كل من يشاهدها، التمتع والنظر إليها بتمعّن قبل انتهائها وزوالها.

كان كريستو يتعلق كثيراً بالعمل وبالمكان الذي كان يتمّ فيه العمل، لكنه لم يقلق يوماً من فكرة زواله. هو يثق بأنّ هذا العمل سيبقى في ذاكرة كل من يراه، إن كان شخصياً أو عبر التلفزيون أو الصحف أو الصور الفوتوغرافية.

مثله مثل الفنان التشكيليّ الذي يلجأ إلى رسم المخطط الأوليّ أو التخطيط السريع لأي عمل فنّي يريد تنفيذه، كان كريستو يلجأ إلى تنفيذ دراسات أوّليّة مسبقة للعمل الفنيّ. وهذه الدراسات قد تكون منفذّة على ورق (كولاج، فحم، رصاص، حبر) أو قد تكون مجسماً ثلاثي الأبعاد. قبل تنفيذ العمل وعرضه، كان كريستو يلجأ إلى إقامة معرض بهذه الدراسات، التي تتعدّى أحياناً السبعين دراسة، ويتمّ بيعها بأسعار باهظة، فقيمتها ترتفع بمجرّد أن ينتهي عرض العمل ويصبح مجرد ذكرى في الصور والصحف ووسائل الإعلام.

قضى كريستو حوالى إحدى وعشرين سنة من عمره وهو ينفّذ ويخطّط للمشروع نفسه من دون ملل أو ضجر. أما الغاية فلم تكن سوى تقديم شيء جديد ومميز. وهذا، بالفعل، ما يميّز أعماله وزوجته جان كلود.

من السهل جداً أن نرى مغلفات كريستو من شوالطئ وأبنية وجسور، ولكن من الصعب تصديق المبلغ الهائل الذي يدفعه مقابل إنجازها التي قد تصل إلى عشرات ملايين الدولارات.

نذكر من هذه المشاريع: «السياج الهارية» Running Fence California الذي كلف 2,5 مليون دولار، ومشروع

تغليف أشياء بقصد إخفائها كنوع من الاحتجاج على تدخل الإنسان في الطبيعة

«المظلات» في اليابان وكاليفورنيا الذي كلّف 26 مليون دولار:

عندما أشرقت الشمس في 9 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991 على تلال شديدة الانحدار في «تيجان باس» على بعد 69 كلم شمالي لوس أنجلس، بدأت 1760 مظلة ضخمة، بارتفاع ستة أمتار وقطر طوله 8,66 أمتار، بالانفتاح كأزهار سريعة التكاثر، تغطي أرضاً بطول 29 كلم. قبل ساعات من الحدث، نرى الظاهرة نفسها تتكرر مع 1340 مظلة زرقاء اللون على بعد 120 كلم شمالي طوكيو في اليابان بالقرب من نهر «ساتو» بامتداد 19 كلم. أما كيف استطاع كريستو المشاركة في الحدثين، فذلك يعود إلى استعمال الطائرة للتنقل بين المكانين.

اللون الأزرق للمظلات يتطابق جيداً مع الطقس الماطر في المنطقة الموجودة فيها، وحقول الرز وخضرة الحقول، في حين أن اللون الأصفر الحي للمظلات الكاليفورنيّة تزرع الأرض المجدبة القاحلة ومزارع تربية المواشي بنقاط مضيئة. يقول كريستو بأنّه يريد الدمج بين الثقافات المختلفة وأسلوب الحياة بين هذين البلدين. كان كريستو يقول بأنه يدفع حياته لأعماله، فأغلى الأشياء عنده لا تضاهي وقفة عز وإجلال يقفها أمام مشروع من مشاريعه وفق ما صرّح مرةً.

لقد كان للبيئة والأرض في القرن العشرين حصتها من توجّهات الفنون عبر أعمال مدهشة مبتكرة كالتي جاءت بها فنون الأرض. يأتي على رأس هؤلاء الفنان كريستو جافاشيف وزوجته جان كلود، صاحبا الموهبة الفنية الهائلة والبسيطة في آن. نظرا إلى الطبيعة كعورة ببيئية ضحية الإنسان، فقاما بتغليف أشياء بقصد إخفائها كنوع من الاحتجاج على تدخل الإنسان في الطبيعة وتشويهها كما رأينا في الأعمال التي ذكرناها. لقد ترك كريستو وأمثاله من فناني الأرض الغاليري والمتحف والمحترف باتجاه الصحاري والحقول، حيث يحوّل الفنان العالم. يخلق أو يبتكر مناظر جديدة. يكون العمل مؤقتاً وزائلاً كما فعل كريستو وزوجته وآخرون. اعتبر كريستو أنّ أيّ شيء يمكن أن يكون قيّماً بالنسبة للفن. غلف الأشياء مقلداً بذلك فناني البوب آرت حتى وصل به الأمر إلى تغليف كل ما يراه وبلتقيه لاعتباره إياه عورة ببئية يجب حجبها أو إخفاؤها، ولو لفترة من الزمن.

إنّ أعمال كريستو تحيّر وتثير الدهشة والتساؤلات. هي مغامرة كبرى على غرار مغامرات الإنسان الباحث دوماً عن الجديد والمستحيل، ولو كلف الأمر الأموال الطائلة والجهد الهائل. أليس هنا تكمن عظمة الفنّ وأهمّيّته؟

* فنان تشكيليّ وباحث

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 18 تشرين الثاني 2020 العدد 4202

صورة وخبر

مع استمرار فيروس كورونا في التفشّي، تواصل الأعمال الفنيّة المعبّرة عن الأزمة التي يعاني منها العالم انتشارها في الشوارع والساحات. وكما هي الحال في بلدان عدّة، حوّل فنانون في سانت بطرسبرغ في روسيا جدران الأبنية إلى مساحات للتعبير عن آرائهم إزاء ما يجري عبر الغرافيتي، وتوجيه تحية إلى الطواقم الصحيّة التي لا تزال تصارع في الصفوف الأماميّة، بالإضافة إلى التوعية إزاء الجائحة. (أولغا مالتسيفا ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

العاجزون عن الموت

بالتأكيد، المقتولون يستحقّون الرحمة.
لكنْ، سامِحوني:
أولئك الذين شاءت حظوظُهم العاثرةُ
أنْ يَتَورّطوا في النجاة ويظلّوا على قيد
حياتِهم...
أولئك الذين، لأسبابٍ خارجةٍ عن إراداتِ الآلهة،
لم يفوزوا بنعمةِ القتل...
أولئكَ الذين، لأنهم لا يزالون قابلين للرؤية، ما
عاد أحدٌ يراهم...
أولئك الذين (ربّما بسببِ ضيقِ وقتِ الموتِ، أو
ضيقِ صدرِه) لم يقعوا فيه...
أولئك الذين عادوا إلى بيوتِهم سالمين
(أشقياءَ، مُبغَضينَ، وسالمين)...
أولئك الذين تحسدونهم الآنَ على أنهم
يمرحون إلى جانبِ أولادهم، وفي أحضانِ
زوجاتهم وحبيباتِهم...
أولئكَ الذين الذين...
هم أيضاً يستحقّون بعضَ الرحمة.
: أولئكَ الذين عجزوا عن الموت.

جديد غسان الرحباني: مش من زمان...

خلال الأشهر القليلة الماضية، كثّف غسان الرحباني (الصورة) إصداراته الغنائيّة. وبعد أعمال من بينها «معَك ما معَك» و«ارسم عمري»، أفرج الفنان اللبناني قبل أيام عن أغنية منفردة جديدة استوحى اسمها من رائعة أم كلثوم «لسّه فاكر». بأسلوبه المعتاد الذي يمزج بين النقد والسخرية، تناول الرحباني الأوضاع المعيشية المتردية التي يعيشها اللبنانيون حالياً، وتولّى شخصياً كتابة الكلمات والتلحين والتوزيع الموسيقي. أمّا النسخة المصوّرة التي وقّعتها المخرجة رانيا غصن الحاج، فسجّل فيها الفنان اللبناني فادي شربل ظهوراً خاصّاً لم يخلُ من الكوميديا. ومما جاء في كلمات الأغنية: «بتتذكّر من فترة، من فترة مش من زمان... كنّا نسافر من بلدنا لأيّ مكان/ بتتذكّر؟ إيه بتذكّر إيه مش من زمان، كنّا ناكل بالمطاعم ونشرب كمان».

... وأولاد منصور يردون على ريما

أصدر المحامي وليد حنا بالوكالة عن أولاد منصور الرحباني (مروان وغدي وأسامة) بياناً موجّهاً إلى ريما الرحباني بعد تصاعد «حروبها التي اتّخذت منحى تصاعدياً» ضد أولاد منصور. ودخل البيان في تفاصيل القانون اللبناني المتعلّق بالملكيّة الفكريّة والأدبيّة والفنيّة، مشيراً إلى أنّ «أصحاب حقوق الأعمال (الفنية) هم المؤلف والملحن حصراً، أي عاصي ومنصور، ومن بعدهم ورثتهم، جميعهم من دون استثناء، ويجب استئذانهم عند الحاجة لاستغلال أو تحوير أي لحن أو كلام». وتابع البيان أن أصحاب الحقوق المجاورة، هم الذين اشتركوا في هذه الأعمال أي السيدة فيروز، وبالتالي فحقوقها ودورها «مماثل لدور وحقوق أي وريث آخر من دون تفضيل أو أولوية». (البيان كاملاً على موقعنا)

مزاد «كريستيز»: «كلّنا بيروت»... ولكن

افتتحت دار «كريستيز» المزاد الخيري الخاص «كلنا بيروت»، المستمر لغاية 24 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ويهدف إلى «دعم المجتمع الفني في العاصمة اللبنانية، ومساندة الجهود الرامية لإحياء المشهد الثقافي والفني فيها»، بما في ذلك «متحف سرسق»، إذ سيذهب ريع المزاد بالكامل إلى «الصندوق العربي للثقافة والفنون» (آفاق).
تتوزّع المعروضات على ثلاث فئات أساسية تشمل الفنون والتصميم والمجوهرات، فيما تتميز جميع قطع المجوهرات والساعات الإحدى عشرة المعروضة برمزية خاصة تربطها بلبنان، إما من خلال توظيفها لألوان العلم اللبناني أو لكونها صُنعت خصّيصاً لهذا الحدث.
في هذا السياق، أكدت كارولين لوقا، المديرة التنفيذية لـ «كريستيز» في الشرق الأوسط، حرص الدار على «دعم الجهود الثقافية والخيرية التي يبذلها «آفاق» لإعادة إعمار وتأهيل المراكز الفنية والثقافية في بيروت». وأضافت: «يجسّد مستوى الاهتمام الرفيع والمساهمات السخية، على المستويين الإقليمي والعالمي، قيم الإنسانية والعطاء التي نحتاج إليها اليوم بشدة في حياتنا». علماً بأنّ «الصندوق العربي للثقافة والفنون» يسعى إلى «المساعدة في النهوض بمكوّنات المشهد الفني والثقافي في المنطقة العربية».
طبعاً المبادرة تستحق كلّ الاهتمام، لكن تبقى أسئلة معلّقة حول كيفيّة «مساعدة» الثقافة اللبنانية، وآليات دعمها الصحيحة والصحية والعضوية والمستديمة، على قاعدة التجذّر في الواقع، والوصول إلى الناس، بعيداً من السياحيّة والمناسباتيّة، ومن كل المفاعيل العكسية لـ «الأنجزة»، أي القولبة الأيديولوجية للجيل الجديد، وعزل المبدعين وتغريبهم وتدجينهم واحتوائهم. (للاطلاع على المعروضات: الرابط متوافر على موقعنا)

(تصميم نادين قانصوه)

«كوفية» جورج توتاري وعود ريم عنبر

في 12 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل، سيكون الجمهور على موعد مع العرض الإلكتروني الأوّل لفيلم «كوفية: ثورة من خلال الموسيقى» الذي سيحضره المخرج لويس بريهوني ويتخلله عرض حيّ لعازفة العود الفلسطينيّة والمؤلّفة الموسيقيّة ريم عنبر. على مدى 30 دقيقة، يسلّط الشريط الضوء على المغني وكاتب الأغاني جورج توتاري (الصورة) الذي فرّ من فلسطين خلال حرب عام 1967 وأسّس الفرقة السياسيّة «كوفية» في السويد. من خلال نقل أصوات ونضالات الشعب الفلسطيني إلى مشهد موسيقيّ شعبيّ، فإنّ قصة Kofia ليست أقلّ من رائعة، كما أنّ ثورتها لم تنتهِ وأصداء أغانيها ما زالت تتردّد.

*عرض فيلم «كوفية: ثورة من خلال الموسيقى»: السبت 12 كانون الأوّل ـ الساعة العاشرة مساءً. تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا).